



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(2025-2020)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد مالي ونقدي

تحت اشراف الأستاذة:

من تقديم الطالب:

- د. فاتح صيد

- نرجس ديبون

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نادية سحاب	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	رئيسا
فاتح صيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	مشرفا
وسيلة دموش	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025-2026



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(2025-2020)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير

تخصص: إقتصاد مالي ونقدي

تحت اشراف الأستاذة:

من تقديم الطالب:

- د. فاتح صيد

- نرجس ديبون

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نادية سحاب	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	رئيسا
فاتح صيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	مشرفا
وسيلة دموش	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025-2026

الأهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وجعل بعد كل عسر يسراً، وبعد كل اجتهد نجاحاً.
أهدي ثمرة جهدي وتحصيلي العلمي إلى من كانا نور دمي وسر قوتي، إلى والدي العزيزين، حفظهما الله وأطال في عمرهما، اللذين غرسا في نفسي حب العلم والاجتهاد، ولم يخلوا علي يوماً بالدعم والتشجيع والدعاء.

إلى أُسرتي الكريمة، وكل من شاركني أفراح وأحزاني وساندني في رحلتي الدراسية.

إلى أُمي الثانية خالتي العزيزة.

إلى إخوتي نسرين، ياسمين، وهاب وأبوش.

إلى عمي الجيب الداعم حسين وخالي العزيز محمد.

إلى أستاذتي الأفاضل الذين كانوا منارات علم ومعرفة، فكان لهم الفضل بعد الله في تكويني العلمي.

إلى رفيق الدرب والسند الدائم.

إلى كل صديق صادق يا سو حسنوس كلثوم سموحة وأنفال، وإلى كل من آمن بقدراتي وشجعني على مواصلة الطريق.

وإلى كل طالب علم يسعى لتحقيق أحلامه رغم الصعاب.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجيةً من الله أن يجعله نافعا ومباركا.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

وأخص بالشكر أستاذي المشرف فاتح صيد على ما قدمه من توجيهات قيمة ونصائح علمية سديدة، وعلى سعة صدره ومتابعته المستمرة طوال مراحل إعداد هذا العمل .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام الذين كانوا منارة علم ومعرفة طوال مسيرتي الجامعية، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عائلتي الكريمة على دعمها المتواصل وتشجيعها الدائم، وإلى كل من مد لي يد العون وساهم في إنجاز هذا العمل.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الجميع .

والله ولي التوفيق.

ملخص

تهتم هذه المذكرة بدراسة فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)، حيث تهدف إلى معرفة مدى تأثير هذه الأدوات على تحفيز النشاط الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية ساهمت بالفعل في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة وتشجيع التمويل، ويعود سبب هذا إلى تفعيل قنوات الانتقال النقدي، وخاصة قناة الائتمان التي سهلت تدفق القروض نحو القطاعات الإنتاجية، وقناة سعر الفائدة التي وجهت تكلفة التمويل لدعم الاستثمار. كما أظهرت الدراسة أن حركة الأدوات النقدية ترتبط طردياً بمتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يؤثر حجم إيرادات المحروقات مباشرة في مستويات السيولة السوقية، وتتكامل القرارات النقدية مع مؤشرات التضخم لضبط الاستقرار العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، السيولة.

Abstract

This thesis examines the effectiveness of monetary policy instruments in achieving economic growth in Algeria during the period (2020-2025), aiming to determine the extent of their impact on stimulating economic activity.

The study concluded that monetary policy indeed contributed to supporting economic growth by providing adequate liquidity and encouraging financing. This success is attributed to the activation of monetary transmission channels, particularly the credit channel, which facilitated the flow of loans toward productive sectors, and the interest rate channel, which directed the cost of financing to support investment.

Furthermore, the study showed that the movement of monetary instruments is directly related to macroeconomic variables, as the volume of hydrocarbon revenues directly affects market liquidity levels, and monetary decisions integrate with inflation indicators to maintain general price stability.

Keywords: Monetary Policy, Economic Growth, Liquidity.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	شكر
	ملخص
	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: السياسة النقدية
06	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
07	المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية
08	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
12	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية
21	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي
21	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
22	المطلب الثاني: طرق حساب معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP
24	المطلب الثالث: طرق حساب معدل النمو الاقتصادي
27	المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي
30	المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي
30	المطلب الأول: طرق قياس النمو الاقتصادي
31	المطلب الثاني: قنوات إنتقال السياسة النقدية
35	المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي
39	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات المعتمد عليها
40	المطلب الثاني: القيمة المضافة
41	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2020-2025.	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر خلال فترة 2020-2024

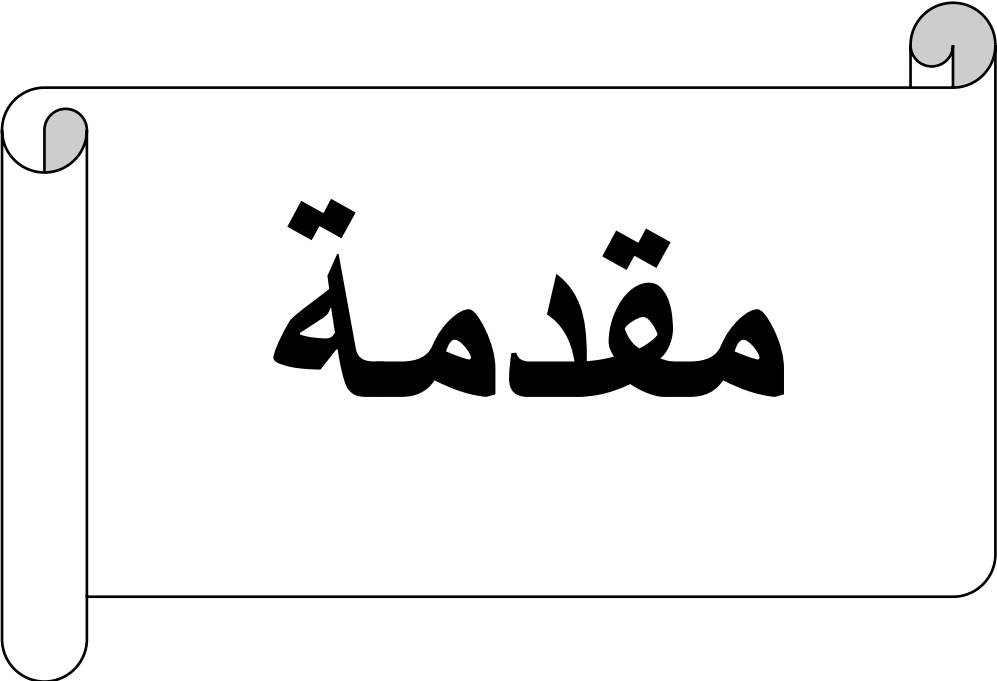
44	المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض
46	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024
62	المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2020-2024
62	المطلب الأول: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال 2020-2024
72	المبحث الثالث: تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2020-2025
72	المطلب الأول: مسار مؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة 2020-2025
76	المطلب الثاني: آلية إنتقال أثر أدوات السياسة النقدية الى مكونات النمو الاقتصادي
84	المطلب الثالث: تحديات وآفاق السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر
85	المطلب الرابع: مخطط النمو الجديد لغاية سنة 2030
88	خاتمة الفصل
90	خاتمة
93	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور أدوات السياسة النقدية والكتلة النقدية لسنتي 2019-2020.	49
02	جدول التغيرات الهيكلية في أدوات السياسة النقدية لسنتي 2019-2020.	52
03	حركة أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر لسنة 2022.	54
04	الهيكل التشغيلية للمؤشرات النقدية في ظل قانون 09-23.	57
05	تطور مقارن للمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2020-2024.	70
06	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2020-2025.	79
07	تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي خلال الفترة 2020-2025.	80
08	تطور نمو الناتج المحلي حسب الانفاق خلال فترة 2020-2025.	82
09	الربط بين أدوات السياسة النقدية وتطور نمو الناتج المحلي حسب الانفاق خلال فترة 2020-2025.	83

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط توزيع القروض لسنتي 2019-2020.	48
02	مخطط المجمعات النقدية لسنتي 2019-2020.	50
03	منحنى بياني لتطور الكتلة النقدية والتضخم.	56
04	مخطط السياسة النقدية القائمة على البيانات لسنة 2024.	60
05	لوحة إحصائية لتتبع مسار السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2020-2024.	78



مقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة، تسعى الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع مع التحكم في معدلات التضخم والبطالة. وتكتسب السياسة النقدية أهمية خاصة كونها تلعب دوراً محورياً في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ومعالجة الاختلالات المالية، مثل ميزان المدفوعات وقيمة العملة المحلية. تُستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، لتشكل بذلك آلية رئيسية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وهو ما يجعلها أداة لا غنى عنها في أي استراتيجية اقتصادية وطنية.

في هذا السياق، شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جوهرية خلال العقود الماضية، حيث انتقل من اقتصاد موجه يعتمد بشكل رئيسي على القرارات الحكومية إلى اقتصاد أكثر حرية وتنافسية، وقد جاء هذا التحول نتيجة إدراك محدودية بعض السياسات الاقتصادية السابقة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من التضخم والبطالة ومع صدور قانون النقد والقرض عام 1990، بدأ التركيز على توسيع استخدام أدوات السياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة واحتياطات البنوك وعمليات السوق المفتوحة، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيزه.

وفي بداية الألفية الثالثة، تبنت الجزائر سياسة نقدية توسعية في ظل اقتصاد كلي يتميز بمعدل تضخم معتدل، فأنض في ميزان المدفوعات، ونمو اقتصادي إيجابي، بالرغم من التحديات المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة وضعف بعض القطاعات الإنتاجية. وقد تم استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال للتحكم في الكتلة النقدية، كبح التضخم، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، مع تركيز خاص على دعم برامج الإنعاش الاقتصادي وترسيخ قواعد السوق، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وبناءً على ذلك، تتضح أهمية أدوات السياسة النقدية في الجزائر ليس فقط كوسيلة لمعالجة الاختلالات المالية، بل كأداة استراتيجية لتعزيز معدلات الإنتاج والدخل الوطني، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على المستويين الإقليمي والدولي.

وهكذا بالرغم من السياسات والإجراءات التي اتبعتها الجزائر -ولاتزال- بواسطة السياسة النقدية من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي بصفة مستمرة ومستقرة غير أن هذا النمو لا يزال يتسم بالتقلبات والتذبذبات.

من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية وتتمثل في:

1. كيف تطورت السياسة النقدية في الجزائر؟
2. ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟
3. ما هي التحديات التي تواجه السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

انطلاقاً من هذا نصل الى الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة

- 1-شهدت السياسات النقدية في الجزائر تطورات حسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر،
- 2-شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبات خلال فترة الدراسة،
- 3-لا تزال السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر يواجهان تحديات.

اهداف الدراسة

تشخيص واقع أدوات السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر منذ عام 2020 ،
معرفة مدى نجاح هذه الأدوات في التأثير الإيجابي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر،
تقييم قدرة السياسة النقدية على التحول من أداة لمواجهة الأزمات إلى محرك يدعم التنوع الاقتصادي،
تحديد الأدوات النقدية الأكثر فاعلية وتأثيراً في تحفيز النشاط الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة،
رصد المعوقات التي تحد من انتقال أثر القرارات النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من مواكبتها لأهم التحولات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، حيث تساهم تقديم قراءة تشخيصية حديثة لواقع السياسة النقدية، كما تكتسب المذكرة قيمتها من خلال تسليط الضوء على مدى نجاح الأدوات النقدية في تحقيق استقرار وتنوع النمو الاقتصادي خلال فترة عرفت بفترة التحديات الاستثنائية، مما يجعلها مرجعاً يفيد الباحثين وصناع القرار في تقييم استجابة المنظومة المصرفية لمتطلبات التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة عبر الفترة الزمنية من عام 2020 إلى عام 2025

الحدود المكانية: تجرى الدراسة في الجزائر .

مجتمع البحث : يمثل مجتمع الدراسة في المنظومة المصرفية الجزائرية، وتحديدًا بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية المخولة بإصدار وتنفيذ السياسة النقدية وتوجيه أدواتها.

محددات البحث : اقتصرت الدراسة موضوعياً على تتبع وتحليل أثر أدوات السياسة النقدية كالاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة وتوجيهها نحو النمو الاقتصادي والنشاط الاستثماري والإنتاجي، مع التركيز على الجانب الوصفي التحليلي .

منهج الدراسة

بهدف الإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي كمنهج رئيسي للدراسة؛ حيث تم استخدام الجزء الوصفي في الجانب النظري لتحديد المفاهيم والأطر الفكرية المتعلقة بأدوات السياسة النقدية ومؤشرات النمو الاقتصادي، بينما تم توظيف الجزء التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تتبع، قراءة، وتحليل التقارير الاقتصادية والبيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن بنك

الجزائر والجهات الرسمية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025 ، وذلك لتشخيص الواقع النقدي ومعرفة مدى نجاح هذه الأدوات في دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي .

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين؛ خصص الفصل الأول لضبط الإطار النظري والمفاهيمي من خلال أربعة مباحث، تناول الأول منها ماهية السياسة النقدية وأهميتها وأهدافها وأدواتها عبر أربع مطالب، بينما استعرض المبحث الثاني مفهوم النمو الاقتصادي وطرق حساب الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حساب معدل النمو ومحدداته، ليربط المبحث الثالث بين المتغيرين من خلال قنوات الانتقال وطبيعة التأثير النقدية تلاها المبحث الرابع الذي لخص الدراسات السابقة.

وفي المقابل، جاء الفصل الثاني ليمثل الدراسة التحليلية لواقع الجزائر خلال الفترة من 2020 إلى 2025، مقسماً إلى ثلاثة مباحث محورية؛ ركز أولها على تحليل واقع وفعالية أدوات السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر، وتشخيص المبحث الثاني لمسار تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، لينتهي المبحث الثالث بتقييم شامل لمدى فعالية هذه الأدوات النقدية في تحفيز النشاط الإنتاجي الحقيقي ورصد المعوقات الهيكلية التي واجهتها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة
النقدية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن ضبط الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي يعد منطلقاً أساسياً لفهم طبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، فالسياسة النقدية تجسد مجموعة من الأدوات التي تعتمد عليها السلطة النقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ولا يقتصر دورها على التحكم في الكتلة النقدية أو تحقيق الاستقرار السعري، بل يمتد ليشمل توجيه الاستثمار والاستهلاك ومن ثم، فإن آثارها تنعكس مباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي.

في المقابل، يعبر النمو الاقتصادي عن عملية ديناميكية تتجاوز مجرد زيادة الناتج إلى تحسين القدرات الإنتاجية، كما يشمل تحقيق رفاه اقتصادي مستدام وتطوراً في البنية الاقتصادية وتتسم العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي بالتعقيد والتداخل عبر قنوات انتقال متعددة.

وهو ما يستدعي تأصيلاً مفاهيمياً دقيقاً لفهم آليات التأثير المتبادلة وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل المفاهيم الأساسية وتحديد أبعادها ومحدداتها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث حيث:

يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية مقسماً إلى أربع مطالب بالترتيب ماهية السياسة النقدية، أهميتها، أهدافها وأدواتها؛ أما المبحث الثاني يبرز النمو الاقتصادي مفهومه، طرق حساب معدل الناتج المحلي الإجمالي، طريقة حساب معدل النمو ومحدداته مقسمة حسب أربع مطالب؛ يليه المبحث الثالث ليربط بين المبحثين السابقين بعنوان العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي حيث قسم لثلاث مطالب طرق قياس النمو الاقتصادي، قنوات انتقال السياسة النقدية وتأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي؛ وفي الأخير المبحث الرابع الذي يضم الدراسات السابقة المعتمد عليها في الدراسة إلى جانب القيمة المضافة من الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية ركيزة حيوية ومحورية في منظومة الاقتصاد الكلي، لأنها تعتبر الإطار الذي تتصرف من خلاله البنوك المركزية للتأثير في السيولة، أسعار الفائدة وحجم الائتمان، بما ينعكس مباشرة على النشاط الاقتصادي العام.

ويكتسب مفهوم السياسة النقدية أهميته من ترابطه الوثيق بمفهوم النمو الاقتصادي، الذي يعبر عن زيادة مستمرة في الناتج الكلي الحقيقي، تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، ما يجعل فهم العلاقة بينهما ضرورة لأي تحليل اقتصادي.

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

في المطلب الأول، يبحث في مفهوم السياسة النقدية وتعريفها، وفي المطلب الثاني نتناول أهمية السياسة النقدية، وفي المطلب الثالث أهداف السياسة النقدية، أما بالنسبة للمطلب الرابع، تستعرض أدوات السياسة النقدية التقليدية والحديثة، مثل عمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي، وسياسات الإقراض، مع إبراز كيفية توظيف كل أداة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

تشكل السياسة النقدية أداة محورية لتنظيم المعروض النقدي ومستوى السيولة والائتمان بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، تعكس إستراتيجية السلطة النقدية عادة البنك المركزي في التأثير على التضخم وأسعار الفائدة أسعار الصرف وذلك لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي مع التركيز على وظائفها، أدواتها الأساسية في توحيد الإقتصاد الوطني.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية: المنظومة المتكاملة من الإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف السلطة النقدية، الممثلة في البنك المركزي، بهدف التأثير في عرض النقود وتكلفة الائتمان بما يحقق أهدافا اقتصادية كلية على غرار استقرار الأسعار، وتحفيز النمو الاقتصادي، والحفاظ على التوازن الخارجي.

وتعد أداة محورية لتوجيه النشاط الاقتصادي عبر التحكم في السيولة ومستويات الفائدة، بما يسمح بضبط التقلبات الاقتصادية وتحقيق قدر من الاستقرار النقدي والمالي.¹

ونتطرق أيضا الى تعريفات أخرى للسياسة النقدية:

- تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الإقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 145.

² وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1990-2014)، 2016 أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص-ص 5-6.

- السياسات التي تنتهجها السلطات النقدية من أجل التحكم في حجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي.¹
 - شكل من أشكال الاستقرار النقدي التي تنتهجها الدولة بهدف مكافحة الإختلالات الاقتصادية وتمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية الذي يسمح بالحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.²
- من التعريفات السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود وتوجيه الائتمان، بهدف التأثير المباشر في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والاستقرار النقديين، وذلك من خلال أدوات محددة".

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيهه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلدان النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية. تستمد السياسة النقدية أهميتها البالغة من كونها الأداة الديناميكية التي تعتمد عليها السلطات النقدية لتسيير وتنظيم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتوجيهها نحو تحقيق أقصى حد ممكن من المستهدفات الكلية المتشابهة، حيث تعمل كأداة توجيهية شاملة لتحقيق الاستقرار الكلي من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، ضبط الاستقرار السعري ومعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، ناهيك عن دورها في دفع مستويات التشغيل والوصول بالعمالة إلى أقصى حد ممكن للحد من البطالة.

كما تعتبر الأداة الأكثر فعالية في كبح التضخم وضبط التسارع التضخمي، وخذا ما يجعلها صمام أمان لامتصاص الصدمات الاقتصادية المفاجئة وحل الأزمات النقدية سواء كانت ناتجة عن تقلبات داخلية أو خارجية عابرة للحدود، بالتوازي مع دورها الحاسم في حماية القيمة التبادلية للعملة المحلية واستقرارها مقابل العملات الأجنبية لتطويق آثار التضخم المستورد، وصولا إلى المحافظة على التوازن بين معروض النقود والنواتج الفعلي وتوجيه الائتمان المصرفي كما وكيفا لخدمة القطاعات الإنتاجية وحماية سلامة النظام النقدي برمته.

ويبرز دورها في أوقات التضخم حيث تتركز هذه السياسات في المقام الأول بالمحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتبع الدول المتقدمة السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة، أو تغيير نسبة الاحتياطي وغيرها، كالتأثير في

¹ عبد الله حمديني، أثر سياسات التجارة الخارجية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2024، 2025 أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعريش، ص 45.

² سليمي مليكة، أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال 2013-2020، أطروحة دكتوراه، جامعة قالم 09 ماي 1945، ص 19.

الانتماء الاستهلاكي أو الانتماء لغرض المضاربة، أما الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية إشكالية جوهرية تتمثل في عدم قدرة أدواتها (الكمية والنوعية) على التأثير المباشر واللحظي في المتغيرات الحقيقية الكلية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي؛ نظراً لوجود فجوات زمنية واختلالات هيكلية في قنوات الانتقال.

وبناءً على ذلك، يتبع البنك المركزي خطة مرحلية تتكون من ثلاثة مستويات من الأهداف (أولية، ثم وسيطة، ثم نهائية)؛ بحيث يشكل النجاح في ضبط أهداف المرحلة الأولى مفتاحاً إجبارياً لتفعيل أهداف المرحلة التي تليها وصولاً في نهاية المطاف إلى تحقيق الغاية الكبرى وهي إنعاش الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية المتغيرات الارتكازية السريعة التي تقع تحت السيطرة المباشرة واليومية للبنك المركزي، وتشكل حلقة الربط الأولى بين أدوات السياسة النقدية والمنظومة المصرفية، وتتنحصر هذه الأهداف في مجموعتين أساسيتين: مجمعات الاحتياطات النقدية (وفي مقدمتها القاعدة النقدية)، وظروف سوق النقد (خاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق ما بين البنوك)، وإن المناورة بهذه المؤشرات تتيح للسلطة النقدية تهيئة البيئة التشغيلية للمصارف وتحديد شروط سيولتها الفورية لتمرير الدفعات النقدية نحو المستوى التالي.¹ وتنقسم هذه الأهداف إلى مجموعتين تمنحان السلطة النقدية رؤية واضحة حول اتجاهات السيولة قصيرة الأجل؛ وتتحدد معالمهما كالتالي:

أولاً: مجمعات الاحتياطات النقدية: وتُمثل المتغيرات الكمية والحجمية للكتلة النقدية عالية القوة المتاحة للجهاز المصرفي، وتنفرع إلى:

المجمع النقدي 01: يسمى المجمع النقدي M1 بالمجمع النقدي الضيق، ويتعلق بالنقد الورقية والنقد المعدنية يضاف إليها ودائع تحت الطلب، وهي ودائع بنكية قابلة للسحب في أي لحظة، وعليه يتكون من النقد المتداولة (العملة المتداولة) CR وودائع تحت الطلب (أو الحسابات الجارية) DD. وتعرف أيضاً بالقاعدة النقدية وهي النقد المركزية وتتكون من النقد المتداول خارج المصارف مضافاً إليه إجمالي الاحتياطات المصرفية المودعة لدى البنك المركزي.

المجمع النقدي 02: ويشتمل المجمع M2 بالإضافة إلى M1 على الودائع لأجل TD وهي تلك الودائع التي تحتاج إلى فترة زمنية لتدخل في عملية التداول، كذلك حسابات توفير S أو الودائع الادخارية.

المجمع النقدي 03: أما المجمع النقدي M3 فيضاف إلى M2 الودائع الزمنية الطويلة الأجل العائدة للمستثمرين والشركات الكبرى TD.

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، دار النهضة العربية، لبنان، 2019، ص 19.

المجمع النقدي 04: بينما يشتمل المجمع النقدي M4 بالإضافة إلى M3 على الأصول المالية ذات السيولة العالية والتي تستحق في فترات زمنية قصيرة مثل أدوات الخزينة القصيرة الأجل، ويطلق على هذه الأصول أشباه النقد NM.

وعليه تسمى المجموعات M2، M3، M4 بالمجموعات النقدية الواسعة، حيث يزداد اتساع المجمع كلما ظهرت ابتكارات مالية جديدة، ويعتبر المجمع النقدي M3 أكثر المجموعات استخداماً من قبل البنوك المركزية كهدف وسيط في معظم الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية، ويمكن من خلاله تنظيم النمو الاقتصادي.

ثانياً: ظروف وأحوال سوق النقد: وتُعنى بالمتغيرات السعرية والنوعية التي تعكس حالة الاستقرار وضغوط السيولة داخل السوق النقدي لليلة واحدة، وتشمل:

الاحتياطيات الحرة: ويقصد بها الفارق الحسابي بين الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية وحجم قروضها المأخوذة من البنك المركزي؛ حيث يعكس هذا المؤشر الملاءة الذاتية الحقيقية للمصارف وقدرتها على الإقراض الحر.

معدل الأرصدة النقدية: وهي مستويات السيولة التوازنية الفورية التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها بصفة مستمرة لتغطية التزامات السحب اليومية وتقاضي أزمات السحوبات المفاجئة.

أسعار فائدة سوق النقد (الإنتربنك): وتتمثل في أسعار الفائدة السائدة في المعاملات الائتمانية بين المصارف التجارية لأجل قصير جداً، وتمثل المؤشر الفوري الدقيق الذي يستدل به البنك المركزي لمعرفة درجة شح أو وفرة السيولة في السوق المالي.¹

الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية التي يسعى البنك المركزي إلى تنظيمها وضبطها من أجل بلوغ الأهداف النهائية ويمكن اعتبارها كمؤشرات يكون تغيرها عاكساً للتغيرات في الأهداف النهائية، وتستعمل السلطات النقدية هذه الأهداف لما لها من مزايا، والتي نذكر منها ما يلي:

وتشكل الأهداف الوسيطة الحلقة الاستراتيجية المحورية في منظومة السياسة النقدية؛ فالبنوك المركزية لا تمتلك القدرة على التأثير المباشر والفوري على المتغيرات الحقيقية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، أو معدلات التشغيل، أو استقرار المستوى العام للأسعار.

ومن هذا المنطلق، تعتمد السلطات النقدية على متغيرات نقدية ومالية كمرحلة انتقالية، تخضع لتأثير أدواتها الكمية (كسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني) من جهة، وترتبط بعلاقة وثيقة وسلوكية متوقعة مع الأهداف النهائية من جهة أخرى، مما يجعلها مؤشرات مبكرة وموجهة للتوقعات الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين.

وتتعدد المتغيرات التي يمكن اعتمادها كأهداف وسيطة، إلا أن الفكر الاقتصادي ينقسم تاريخياً وعملياً بين ثلاثة متغيرات رئيسية، تفضلها المدارس الفكرية بناءً على آلية انتقال أثر السياسة النقدية:

¹ لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، (2018)، جامعة مستغانم، المجلد 8، العدد 14، ص، 104.

• معدلات الفائدة (الاسمية) :وهي الهدف الوسيط المفضل لدى المدرسة الكينزية، حيث تركز على تكلفة الائتمان وقنوات الاستثمار، وتتميز معدلات الفائدة بإمكانية رصدها وملاحظتها فوراً وبدقة عالية دون الحاجة لتعديلات إحصائية مستمرة.

• المجمعات والكتلة النقدية بمختلف مستوياتها **M1، M2، M3** ، وهي الهدف المحوري لدى المدرسة النقدية، التي ترى أن ضبط معدل نمو المعروض النقدي عبر التحكم في القاعدة النقدية هو السبيل الأمثل لضمان الاستقرار الاقتصادي وكبح التضخم على المديين المتوسط والطويل.

• سعر الصرف :ويستخدم كهدف وسيط بصفة خاصة في الاقتصادات النامية أو المفتوحة التي تسعى لربط عملتها بعملة دولية مرجعية مستقرة لاستيراد الاستقرار السعري ومكافحة التضخم الوافد من الخارج.

ولكي ينجح البنك المركزي في اختيار المتغير الأنسب ليكون هدفاً وسيطاً يقود الاقتصاد نحو البر الأمن، يتعين على هذا المتغير أن يستوفي ثلاثة معايير أساسية¹:

1. القابلية العالية للقياس: من حيث سرعة توفر البيانات الإحصائية ودقتها؛ فبيانات أسعار الفائدة والكتلة النقدية تتاح بشكل دوري وسريع مقارنة ببيانات الناتج الوطني التي تتطلب فترات زمنية طويلة قد تتجاوز السنة وتخضع لمراجعات وتعديلات مستمرة تضعف من آنيتهما.

2. القدرة على السيطرة والتحكم: بحيث يمتلك البنك المركزي سلطة كافية وقنوات تفاعلية تمكنه من توجيه هذا المتغير وإعادةه إلى مساره المرسوم في حال انحرافه، وهي معضلة تبرز عند محاولة التحكم في "أسعار الفائدة الحقيقية" نتيجة عدم القدرة على السيطرة المطلقة على توقعات التضخم لدى الجمهور.

3. إمكانية التنبؤ بالآثر: أي وجود علاقة هيكلية ومستقرة بين حركة الهدف الوسيط والنتائج المحققة في الأهداف النهائية؛ حيث تميل التجارب العملية غالباً إلى تفضيل استقرار أثر العروض النقدية على المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي مقارنة بتقلبات أسعار الفائدة.

إن نجاح السياسة النقدية في النهاية لا يتوقف على مجرد اختيار الهدف الوسيط، بل على مدى مرونة الجهاز المصرفي وعمق الأسواق المالية التي تسمح لهذه الأهداف بأن تنقل الإشارات النقدية بكفاءة وسلاسة إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي².

الأهداف النهائية

تمثل الأهداف النهائية الغايات الكبرى والنهايات الاستراتيجية التي تسعى السلطات النقدية إلى بلوغها، مسخرة في سبيل ذلك توليفة من الأدوات الكمية والكيفية، ومستعينة بمسارات الأهداف الوسيطة كقنوات انتقال.

¹ السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريح، 2002، ص628.

² بلعزوز بن علي، استراتيجيات السياسة النقدية في ظل التحولات الاقتصادية، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018،

وعلى النقيض من المتغيرات النقدية، فإن الأهداف النهائية ترتبط مباشرة بمتغيرات النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهي المعيار الأساسي والمسار الفعلي لمدى نجاح أو فشل السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي¹. وتتمحور هذه الغايات حول أربعة أبعاد هيكلية تشكل ما اصطلح عليه في أدبيات التحليل الكلي بالمربع السحري لكالدور، والتي يمكن تفصيلها على النحو الآتي²:

أولاً: استقرار المستوى العام للأسعار أو مكافحة التضخم

يتخذ هدف الاستقرار السعري صدارة الأولويات في الفكر الاقتصادي المعاصر، لا سيما بعد الصدمات التضخمية الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

لا يعني هذا الهدف جمود الأسعار مطلقاً، بل السيطرة على معدلات التضخم وضمان نموها ضمن حدود آمنة ومستقرة (غالباً ما تتراوح بين 2% إلى 4% حسب طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة)، مما يحمي القوة الشرائية للعملة الوطنية.

إن استقرار الأسعار يعد شرطاً أساسياً لشفافية الأسواق؛ فهو يمنح الرؤية الاستشرافية للمستثمرين، ويمنع تشوه تخصيص الموارد الناجم عن التضخم، ويحافظ على مستويات الادخار المحلي من التآكل، كما يجنب الاقتصاد العشوائية في توزيع الدخل القومي.

ثانياً: تحقيق مستوى التوظيف الكامل (الحد من معدلات البطالة)

يمثل هذا البعد الركيزة الأساسية للتحليل الكينزي، الذي يربط كفاءة السياسات الاقتصادية بقدرتها على امتصاص فائض عرض العمل وتشغيل الطاقات العاطلة.

يقصد بالتوظيف الكامل الوصول بمعدل البطالة إلى أدنى حد ممكن، وهو ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة، حيث تعد البطالة الإجبارية ولا يتبقى في السوق سوى البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية الناجمة عن حركة تدوير الوظائف.

تتدخل السياسة النقدية هنا عبر تحفيز قنوات الائتمان وخفض تكلفة الأموال، مما يدفع بالمؤسسات الاقتصادية نحو التوسع الاستثماري، الأمر الذي يرفع من الطلب الفعلي على العمل، ويؤدي بالتالي إلى تعظيم الدخل الفردي والمجتمعي.

ثالثاً: تحفيز النمو الاقتصادي المستدام

يعد النمو الاقتصادي هدفاً للسياسة النقدية، وتشتد الحاجة إليه في الدول النامية والناشئة التي تسعى لمعالجة الاختلالات الهيكلية في ناتجها المحلي.

يتمثل في تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني، بما يضمن تحسناً حقيقياً في نصيب الفرد من الدخل وبنية الرفاه الاجتماعي.

¹ أحمد أبو الفتوح، نظرية العقود والأسواق المالية، الطبعة 01، مطبعة الإشعاع السنوية، الإسكندرية، 2011، ص 252.

² المرجع نفسه، 253.

تسعى السلطات النقدية إلى توفير التمويل طويل الأجل الموجه نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية (كالصناعة والفلاحة)، وتجنب توجيهه نحو الأنشطة المضاربة، مما يدعم التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي كقطرتين للنمو المستدام.

رابعاً: تحقيق التوازن الخارجي

ونقصد به استقرار ميزان المدفوعات وسعر الصرف، يرتبط هذا الهدف بمدى انفتاح الاقتصاد وتأثره بالمتغيرات الدولية، حيث تسعى السياسة النقدية إلى ضبط الأداء المالي الخارجي للدولة.

فيكمن في تجنب حدوث عجز مزمّن ومستمر في ميزان المدفوعات (وخاصة في الحساب الجاري)، والحفاظ على القيمة الخارجية للعملة الوطنية (سعر الصرف) في حدود مستقرة تدعم التنافسية الدولية.

وإن اختلال التوازن الخارجي واستنزاف الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية يفرض ضغوطاً قاسية على الاقتصاد المحلي، مما يدفع نحو التضخم المستورد أو الارتهان للمديونية الخارجية؛ وهنا تتدخل السياسة النقدية لضبط أسعار الفائدة المحلية بما يضمن السيطرة على حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود وحماية التجارة الخارجية.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

تعد أدوات السياسة النقدية الوسائل التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في السيولة وأسعار الفائدة وحجم الائتمان، لضبط النشاط الاقتصادي، والتحكم في التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف أدوات السياسة النقدية:

تعرف أدوات السياسة النقدية بأنها مجموعة الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على عرض النقود والسيولة في الاقتصاد، من خلال أدوات كمية ونوعية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.¹

كما تعرف أدوات السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تعتمدها السلطة النقدية للتحكم في حجم الائتمان والكتلة النقدية داخل الاقتصاد، من خلال التأثير على سلوك البنوك التجارية وتوجيه السيولة بما يخدم تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي وعلى رأسها النمو الاقتصادي والتوازن النقدي.²

كما تمثل أدوات السياسة النقدية الآليات التي يعتمدها البنك المركزي للتأثير في المتغيرات النقدية، من خلال التحكم في حجم السيولة وتكلفة التمويل، بما يساهم في توجيه الطلب الكلي نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتوازنات الكلية.³

¹ نوري منيرة، سهيل زغود، أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: ملتقى وطني موسوم بـ: التوجه للسياسات النقدية والمالية الفعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وتحقيق الأهداف التنموية للدول، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2023، ص 05.

² عبد المومن، محمد، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية: حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص 42.

³ شندي أيوب قاسم، النقود والبنوك، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، العراق، 2010، ص 112.

من خلال التعاريف نصل إلى أن أدوات السياسة النقدية هي: "مجموعة الإجراءات التي يعتمد عليها البنك المركزي للتحكم في السيولة وتكلفة التمويل، بما يؤثر على المعروض النقدي والائتمان، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتوجيه النشاط الاقتصادي الكلي".

ثانياً: أنواع أدوات السياسة النقدية

تقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى نوعية وتتمثل في:

1-الأدوات الكمية (غير مباشرة):

تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى تأثيرها على قدرة المصارف على خلق الائتمان المصرفي المتاح، وتأثيرها على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية والأسواق النقدية.

1.1-معدل إعادة الخصم:

معدل إعادة الخصم أو سعر الخصم هو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، وتقديم القرض وإعادة خصم الأوراق التجارية.

فالمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية، وهذه الأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توفر السيولة اللازمة، ولذا فهي مضطرة للجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية، بمعنى أن يحل البنك المركزي محلها في الدائنية، ويقدم لها السيولة اللازمة في شكل أوراق النقد، ويتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة.

وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناءً على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة¹، بل بطريقة أعمق وتختلف آلية الخصم حسب الظروف الاقتصادية يعني:

إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم فيزيد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات النقدية لديها وهذا ما يخفض من تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات، ومنه زيادة في رغبة وإقبال العملاء على القروض، وبالتالي يتوسع في منح الائتمان، أي زيادة في عرض النقود.

أما إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار فائدها، والذي يؤدي بدوره إلى تقليل حجم الاقتراض وحجم الائتمان، أي ينخفض عرض النقود.²

¹ أنس البكري ووليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2019، ص 182.

² وليد بيشيشي وسليم مخلج، أثر أدوات السياسة النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 144 .

وهنا نصل الى أن تأثير تغيرات سعر إعادة الخصم على سعر الفائدة لدى المصارف تأتي عن طريق حاجة المصارف للاقتراض من المصرف المركزي، أو إعادة خصم أوراقها لديه، أو تأتي عن طريق حرص المصارف على اتباع الأساليب التقليدية المصرفية.

1.1.1- شروط معدل إعادة الخصم

إن نجاح وجدوى وفعالية هذه السياسة ليس بالأمر الحتمي المؤكد، بحيث أن تعليق سياسة إعادة الخصم يتوجب وجود عدة شروط، منها:

1. أن تكون البنوك مجبرة على طلب مساعدة البنك المركزي، وهذا يتطلب أن تكون سيولتها محدودة.
2. ألا تحصل على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي أو الأموال الداخلة من البلدان الخارجية.
3. ألا تكون هناك إمكانية للمضاربة لتمكن رجال الأعمال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة.
4. ألا تكون هناك ظروف تساعد المشروعات على رفع أسعارهم نتيجة الزيادة في معدل الفائدة دون نقص الطلب إليهم.
5. أن يكون التعامل بالأوراق التجارية غير منتشر، أي لا يكون متاحا الى حد كبير من طرق التسهيلات البنكية.

1.1.2- أهمية معدل إعادة الخصم

تتجلى أهمية أداة سعر إعادة الخصم كإحدى الأدوات الكمية المباشرة للسياسة النقدية في قدرة البنك المركزي على توجيه النشاط الاقتصادي والتحكم في حجم الائتمان المصرفي صعوداً وهبوطاً، فمن خلال رفع هذا السعر، تزيد تكلفة الأموال المقترضة للبنوك التجارية، مما يدفعها لرفع أسعار فائدها وبالتالي ينخفض حجم الائتمان الممنوح للأفراد والمؤسسات ونقل السيولة في السوق لمواجهة التضخم، وعلى العكس في حالات الركود، يعتمد البنك المركزي إلى خفض هذا السعر لتشجيع البنوك على خصم أوراقها التجارية والاقتراض منه مما يرفع من قدرتها التمويلية ويزيد الكتلة النقدية المتداولة لإنعاش الاستثمار، علاوة على ذلك تمثل هذه الأداة ركيزة استقرار للنظام المصرفي باعتبار البنك المركزي الملاذ الأخير للسيولة عند تعرض البنوك التجارية لعجز مالي مؤقت.¹

1.1.3- محددات معدل إعادة الخصم

تتأثر فاعلية معدل إعادة الخصم كأداة كمية تقليدية للسياسة النقدية بمجموعة من المحددات الإيجابية والسلبية التي ترسم حدود تأثيرها في النشاط المصرفي؛

¹ عبد الغني عمر، السياسة النقدية وأثر أدواتها الكمية على التوازن الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2021، جامعة الجزائر 3، المجلد 14، العدد 2، ص 45.

فمن جهة المحددات الإيجابية: تمتاز الأداة بقدرتها الاستثنائية العالية في إرسال إشارات حاسمة للسوق المالي حول التوجهات المستقبلية للبنك المركزي، فضلاً عن دورها التحوطي كملاذ أخير يوفر السيولة الطارئة للمصارف التجارية لضمان الاستقرار النقدي.

ومن جهة المحددات السلبية، تفتقر هذه الأداة لعنصر المبادرة المركزية كونها أداة تابعة ترتبط برغبة المصارف في طلب الاقتراض، كما تنقلص كفاءتها التوجيهية في فترات الركود الاقتصادي الشديد نتيجة تذبذب مستويات الثقة، أو عند امتلاك المصارف التجارية لسيولة ذاتية فائضة تُغنيها عن اللجوء للبنك المركزي¹

1.2- عملية السوق المفتوحة:

يأتي تعريف عمليات السوق المفتوحة على أنها تلك "الإجراءات المالية التي يتحكم من خلالها البنك المركزي في حجم الكتلة النقدية عبر شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة، بهدف ضخ السيولة أو سحبها من النظام المالي"،² وتعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد.

تتم هذه العملية عن طريق شراء أو بيع السندات الحكومية والأوراق المالية في السوق المفتوحة، وهو ما يسمح للبنك المركزي بضخ أو سحب السيولة النقدية من النظام المالي حسب الحاجة.

عندما يشتري البنك المركزي السندات من البنوك والمؤسسات المالية، فإنه يمنحها نقوداً جديدة مما يزيد من القاعدة النقدية، أي كمية النقود المتاحة في الاقتصاد وهذا يؤدي إلى زيادة السيولة، ويساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل الإقراض والاستثمار.

أما عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات فإنه يجمع السيولة النقدية من البنوك، مما يقلل من كمية النقود المتداولة، ويهدف إلى تقليل التضخم أو تباطؤ النمو الاقتصادي.³

1.2.1- أهمية عمليات السوق المفتوحة

تتمثل أهمية هذه العملية في مرونتها وسرعتها، حيث يمكن للبنك المركزي تعديل المعروض النقدي بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الراهنة وهذا التحكم الدقيق يساعد في توجيه أسعار الفائدة، التي تؤثر بدورها على قرارات الاقتراض والإنفاق لدى الأفراد والشركات.

كما أن عملية السوق المفتوحة تتيح للبنك المركزي الحفاظ على المبادرة والسيطرة على السياسة النقدية دون الحاجة لتدخلات حكومية مباشرة مما يعزز من استقرار النظام والنقدي.

في الاقتصاد الرأسمالي، حيث تلعب الأسواق المالية دوراً محورياً تعتبر عملية السوق المفتوحة الأداة المثالية للبنك المركزي لأنها تدار ضمن إطار السوق المفتوحة بشفافية، مما يسهل تحقيق استقرار العملة الوطنية وضبط

¹ مرجع نفسه، ص 49.

² إبراهيم، أحمد إبراهيم علي، (2015)، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتب، كربلاء، ص 148.

³ عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر -، (2015)، الطبعة الأولى، دار قرطبة

للنشر والتوزيع، ص-ص 119-120.

التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل متوازن ومستدام وبهذه الطريقة، تظل السلطة النقدية قادرة على التحكم في السيولة النقدية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكلي ويحافظ على استقراره.

تمثل أداة عمليات السوق المفتوحة الركيزة الأساسية والأكثر ديناميكية ضمن آليات السياسة النقدية الحديثة، نظراً لما تمنحه للبنك المركزي من قدرة على الإدارة الآنية لمستويات السيولة الجاهزة في المنظومة المصرفية، وتتبع القيمة الاستراتيجية لهذه الأداة من دقتها العالية في توجيه أسعار الفائدة السائدة في سوق الائتمان وسوق ما بين البنوك: فعند بروز مؤشرات التضخم، يعمد البنك المركزي إلى طرح السندات وأذونات الخزنة للبيع مستهدفاً بذلك سحب الفوائض المالية وتجفيف منابع التمويل المفرط وبالمقابل، يلجأ البنك إلى عكس هذه الآلية عبر شراء تلك الأوراق المالية في فترات الانكماش، مما ينتج ضخاً مباشراً للأموال للمصارف التجارية، ويحفزها على خفض تكلفة الإقراض لدعم وتيرة الاستثمار والنمو الاقتصادي.¹

1.2.2 - محددات عمليات السوق المفتوحة

على الرغم من المزايا الهيكلية التي تتمتع بها عمليات السوق المفتوحة، إلا أن كفاءتها تظل محكومة بمجموعة من المحددات الإيجابية والسلبية التي تؤثر في مسار السياسة النقدية؛ فمن ناحية المحددات الإيجابية: تمتاز هذه الأداة بمرونة ديناميكية استثنائية تمنح البنك المركزي المبادرة المطلقة والتوجيه الدقيق لمستويات السيولة الفورية وسعر الفائدة، مع إمكانية التراجع الفوري عن أي إجراء عبر عكس طبيعة العمليات بين البيع والشراء صعوداً وهبوطاً.

ومن ناحية أخرى، تبرز المحددات السلبية في اشتراطها الأساسي لوجود سوق مالي ونقدي عميق ومتطور، وهو ما يحد من فاعليتها في الدول النامية، فضلاً عن وجود فجوة زمنية لظهور أثرها في النشاط الاقتصادي، واحتمالية اصطدامها برغبة البنوك التجارية في الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من إقراضها في فترات الركود الشديد.²

1.3 - نسبة الاحتياطي الاجباري

يأتي تعريف نسبة الاحتياطي الإلزامي أو الاجباري القانوني على أنه النسبة المئوية المحددة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف التجارية، وتلتزمها باقتطاعها من إجمالي الودائع لديها (جارية، لآجل، أو توفير) والاحتفاظ بها في شكل أرصدة سائلة مجمدة في حساباتها لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عليها البنوك أي فوائد، وذلك بهدف التحكم في حجم السيولة وقدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان.³

¹ بوقفة إلهام وعلاوي حمزة، فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، (2023)، جامعة سكيكدة، المجلد 11، العدد 2، ص 115.

² مرجع نفسه، ص 118.

³ العيدوني حليلة، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر (دراسة قياسية)، مذكرة ماجستير، ص 121.

يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق عليه أيضا الاحتياطي الإجمالي (أو القانوني)، وتترك للبنك المركزي الحرية الكاملة في تحديد هذه النسبة وتغييرها بصورة إجبارية لأغراض السياسة النقدية.¹

ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على عرض النقد بالزيادة من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني، حيث تزيد في هذه الحالة قدرة البنوك على منح المزيد من الائتمان، مما يؤدي بالتالي إلى خلق المزيد من الودائع وزيادة عرض النقد.

وفي حالة سعي البنك المركزي إلى خفض عرض النقد، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وعندها إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في أرصدها النقدية، فإنها تضطر إلى تخفيض حجم الائتمان وحجم القروض.² وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أداة فعالة في التحكم بعرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين، وذلك لسببين هما:

1. لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية، كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم.
2. لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة أو برغبة الجمهور في شراء وبيع السندات والأوراق المالية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة.³

1.3.1- أهمية سياسة الاحتياطي الإجمالي

تكتسي نسبة الاحتياطي الإجمالي أهمية استراتيجية بالغة كإحدى الأدوات الكمية المباشرة والأكثر حزمًا في يد البنك المركزي لتنظيم الائتمان المصرفي وضبط الاستقرار النقدي، وتمنح هذه الأداة السلطة النقدية القدرة على التأثير المباشر والنوعي في حجم المضاعف النقدي والقاعدة الائتمانية للمصارف التجارية؛ فعند تنامي الضغوط التضخمية، يعتمد البنك المركزي على رفع هذه النسبة لتجميد جزء أكبر من الودائع كاحتياطيات غير منتجة للعائد في حسابات البنك المركزي، مما يقلص من قدرة المصارف على خلق النقود ويسحب السيولة الفائضة من السوق. وعلى العكس من ذلك، يتم خفضها في فترات الركود الاقتصادي لإنعاش قنوات التمويل وتحفيز الاستثمار، فضلا عن دورها الأساسي كأداة رقابية تضمن توفير حد أدنى من السيولة لحماية حقوق المودعين ضد مخاطر السحوبات المفاجئة.⁴

1.3.2- محددات الاحتياطي الإجمالي

ترتبط فاعلية نسبة الاحتياطي الإجمالي بمجموعة من المحددات الهيكلية المتداخلة التي ترسم حدود كفاءتها في توجيه السياسة النقدية؛

¹ وليد بيشيشي وسليم مخلج ص 106

² حسين بني هاتي، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ والاساسيات، دار ومكتبة الكنزي للنشر والتوزيع، عمان، ص-ص 149-150.

³ السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان 2010، ص 396.

⁴ بن لدغم فتحي (2020)، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، (2020)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة تلمسان، المجلد 18، العدد 1، ص 74.

فمن الزاوية الإيجابية، تمتاز الأداة بسلطة إلزامية مطلقة وتأثير فوري وشامل على كافة وحدات الجهاز المصرفي الخاضعة لأحكام مجلس النقد والقرض، كما أنها لا تشترط وجود أسواق مالية متطورة لتطبيقها مما يجعلها مثالية للاقتصادات النامية.

أما من الجهة السلبية، فتعاب هذه الأداة بخشونتها وافتقارها للمرونة الديناميكية، حيث إن أي تعديل طفيف في نسبتها قد يحدث هزات وصددمات عنيفة في مراكز السيولة لدى المصارف، بالإضافة إلى أنها تفرض عبئا تمويليا بفرص بديلة ضائعة على البنوك نتيجة تجميد أموالها دون عوائد، مما قد يدفع الأخيرة لرفع هوامش ربحها على القروض وتشويه آلية تحديد أسعار الفائدة الحرة في السوق.¹

2- الأدوات النوعية (المباشرة):

تتمثل الأدوات النوعية للسياسة النقدية في توجيه الائتمان وأسلوب الإقناع الأدبي والائتمان الانتقائي بالإضافة إلى تأثيرها على اتجاه ومسار الائتمان المصرفي المتاح، وتأثيرها على كيفية توزيع الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية والأسواق النقدية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

2.1- توجيه الائتمان:

هو أداة كيفية تستخدم من طرف البنك المركزي للتأثير في كيفية توزيع القروض بين القطاعات، وليس فقط في حجمها.

تركز هذه الأداة على توجيه البنوك لمنح نسبة أكبر من قروضها إلى القطاعات ذات الأولوية الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و تربط هذه القروض بشروط مميزة من حيث أسعار الفائدة أو مدة السداد، في حين تقلل نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات المضاربة أو غير المنتجة مثل تجارة الأسهم، البناء العقاري المفرط أو القروض الاستهلاكية غير الضرورية كما وتستخدم أداة توجيه الائتمان لدعم تنمية قطاعات معينة من طرف الدولة، حماية الداخل من الاعتماد الزائد على قطاعات غير مستقرة أو غير منتجة وتحقيق نمو متوازن بين المناطق والقطاعات.²

2.2- الائتمان الانتقائي:

أسلوب يتبعه البنك المركزي لتوجيه القروض نحو قطاعات معينة بدل تركها تمنح بشكل عشوائي وهي إحدى الوسائل الكيفية للسياسة النقدية، تعتمد للتمييز بين أنواع القروض أو القطاعات المستفيدة منها وذلك من خلال فرض ضوابط تنظيمية محددة وتشمل تحديد نسب موجهة للقروض الإنتاجية ووضع سقف ائتمانية للقروض الاستهلاكية أو العقارية، إضافة إلى اعتماد هيكل أسعار فائدة متميزة تمنح فيه امتيازات تمويلية للقطاعات الإنتاجية مقارنة بالقطاعات غير الإنتاجية، بهدف توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

¹ مرجع نفسه، ص 78.

² صلاح هبة، دور السياسة النقدية في توجيه الائتمان وتحقيق الاستقرار، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020، ص 47.

حيث تتدخل السلطة النقدية لفرض ضوابط على توزيع الائتمان بين مختلف الأنشطة، من خلال تحديد نسب معينة لتمويل القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة، مقابل تقييد القروض الموجهة للاستهلاك أو العقار، كما تعتمد على التمييز في أسعار الفائدة بمنح امتيازات للأنشطة ذات القيمة المضافة ورفع تكلفة التمويل للقطاعات غير المنتجة، وذلك لضمان توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية التي تساهم في خلق الثروة وفرص العمل، والحد في الوقت نفسه من المضاربات والاختلالات التي قد تنشأ عن التوسع غير المدروس في بعض المجالات، مما يجعل الائتمان الانتقائي أداة فعالة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.¹

2.3- الضوابط الإدارية والإشرافية على القروض:

هي الإجراءات التي تفرضها السلطة النقدية على البنوك، وتشمل تحديد سقف قروضية على مستوى البنوك، ووضع قيود على نسبة القروض العقارية، وتحديد الحد الأقصى للقروض الاستهلاكية، إلى جانب متطلبات معينة على جودة الأصول ونسبة القروض المتعثرة.

تكرس هذه الضوابط لحماية النظام المصرفي من المخاطر، وتقادي تركيز الائتمان في قطاع معين، وضمان أن تستخدم الأموال في نشاطات معينة تدعم الاقتصاد الإنتاجي، لا المضاربة أو الاستهلاك غير المنتج، كما تساعد على تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتخفف من احتمال حدوث أزمات ائتمانية أو انهيار في القطاع المصرفي.²

2.4- الإقناع الأدبي: أسلوب غير رسمي تتبعه السلطة النقدية أو البنك المركزي لتوجيه سلوك البنوك والمؤسسات المالية، بحيث تركز القروض والتمويل نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتحد من المخاطرة أو التوسع المفرط في القروض، دون اللجوء إلى تعديل القوانين أو استخدام الأدوات النقدية الكمية بشكل مباشر. تكمن أهمية الإقناع الأدبي في كونه وسيلة مرنة وغير رسمية تمكن البنك المركزي من التأثير على سلوك البنوك دون اللجوء إلى تغييرات قانونية أو تدخلات قوية، حيث يساهم في تحقيق استقرار مالي تدريجي من خلال توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية والحد من التمويل المفرط في المجالات عالية المخاطر، كما يوفر المرونة اللازمة للتعامل مع فترات التضخم أو اضطراب الأسواق أو تكون فقاعات ائتمانية، ويعزز التعاون بين البنك المركزي والمؤسسات المصرفية عبر الحوار والتوجيه، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الأدوات القانونية أو الكمية، مما يجعل السياسة النقدية أكثر سلاسة وفعالية.³

¹ حبيب، صلاح، السياسة النقدية وآثارها في حجم الائتمان المصرفي، دار الجامعة للطباعة والنشر، العراق، الطبعة الثانية، 2019، ص 89.

² صلاح هبة، دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم بالعراق، دار الدراسات العلمية للنشر، العراق، الطبعة الثالثة، 2016، ص 34.

³ حسن عبد الله، السياسة النقدية: النظريات، السياسات والآليات، دار الفجر للنشر، تونس، الطبعة الثانية، 2024، ص 92.

ختاماً، تشكل السياسة النقدية بأدواتها المتنوعة الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار النقدي وحماية المؤشرات الكلية للاقتصاد؛ وهو ما يمهد لنا الانتقال في المبحث الموالي لدراسة النمو الاقتصادي كهدف تسعى هذه الأدوات لتحقيقه.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الاستراتيجية الجوهرية التي تحرص مختلف الدول على تحقيقها، بغض النظر عن طبيعة نظمها الاقتصادية أو مستوى تقدمها التنموي، إذ يشكل محورا أساسيا في صياغة السياسات الاقتصادية، كما يمثل انشغالا محوريا لكل من الحكومات والأفراد على حد سواء لما له من دور حاسم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الرفاه الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعطى مفهوم النمو الاقتصادي بأنه عملية ديناميكية مستمرة تجسد تحقيق زيادة حقيقية ومتواصلة في الناتج القومي للمجتمع، بحيث لا يقتصر الأمر على ارتفاع الحجم الإجمالي للإنتاج والدخل بل يمتد ليشمل تحسّن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، باعتباره مؤشرا أكثر دقة على مستوى الرفاه الاقتصادي والمعيشي.

ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة الدخل القومي على عدد السكان، ما يسمح بتقييم مدى انعكاس النمو على الأفراد وليس فقط على المؤشرات الكلية، ويرتبط النمو الاقتصادي بجملة من التحولات الهيكلية، من بينها تطور القطاعات الإنتاجية وتحسن كفاءة استخدام الموارد، وتقدم التكنولوجيا، وارتفاع معدلات الاستثمار، وهو ما يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي لا يفهم فقط كزيادة كمية في الإنتاج، بل كعملية شاملة تسهم في تحسين مستوى المعيشة، وتقليص الفوارق الاقتصادية، وتحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل.¹

وتعطى تعريفات النمو الاقتصادي على النحو التالي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج المحلي الحقيقي على امتداد الزمن، بحيث يقاس معدل النمو الاقتصادي بفرق معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي ومعدل النمو السكاني خلال نفس الفترة.²

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، معبرا عنها غالبًا بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يعد هذا النمو مؤشرا على توسع القدرات الإنتاجية للدولة وزيادة استخدام عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، والابتكار)، ويعكس في المدى الطويل تحسن مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل والدخل للأفراد.³

¹ هشام محمود الأفداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 59.

² مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 543.

³ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016، ص 38-39.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الدخل أو الإنتاج الحقيقي للدولة على المدى الطويل، أي ارتفاع قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني، بعد حذف أثر التضخم، ويعبر عنه عادة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفرد خلال فترة زمنية معينة، مع اشتراط أن تكون هذه الزيادة مستمرة ومستقرة لتحقيق تحسّن حقيقي في مستوى المعيشة¹

كما يتضمن تعريف النمو أيضاً تحسين كفاءة توظيف الموارد، وانتقال الاقتصاد من الأنشطة الأقل إنتاجية إلى نشاطات أكثر تطوراً، مما يساعد في رفع قيمة الإنتاج الكلي ومستوى الرفاه الاقتصادي.

ومن التعريفات السابقة يتجلى تعريف النمو الاقتصادي في: "النمو الاقتصادي هو الزيادة المدروسة والقابلة للقياس في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، بعد حذف أثر التضخم، بحيث تعكس هذه الزيادة توسّع القدرات الإنتاجية للمجتمع."

المطلب الثاني: طرق حساب معدل الناتج المحلي الإجمالي

نظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها النمو الاقتصادي باعتباره مؤشراً محورياً عن حقيقة الأداء الكلي للاقتصاد، تتعدد الطرق والأساليب المتبعة في تقديره، وتختلف من دولة إلى أخرى بحسب توفر بيانات إحصائية دقيقة، ونوعية نظم المحاسبة الوطنية، وطبيعة البنيان المؤسسي والإداري للجهاز الإحصائي، إلى جانب الاختلافات في الخيارات النظرية والمنهجية في بناء المؤشرات.²

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي GDP:

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة (عادة ما تكون سنة).

ثانياً: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP

من منطلق مبدأ التوازن بين الناتج والدخل والإنفاق، تبرز ثلاث طرق أساسية لقياس حجم الناتج المحلي الإجمالي هي: طريقة القيمة المضافة، وطريقة الدخل، وطريقة الإنفاق، وتعدّ هذه الطرق متكاملة في جوهرها رغم اختلاف زوايا النظر التي تبني عليها:

1- طريقة القيمة المضافة

تعد القيمة المضافة في أي نشاط إنتاجي مقدار الزيادة في قيمة السلعة التي تُضاف خلال مراحل الإنتاج المختلفة، نتيجة لاستخدام عوامل إنتاج، وتشير حسابياً إلى أن قيمة أي منتج تُقاس بالقيمة المضافة، أي:

القيمة المضافة = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

¹ الموسوعة العربية، النمو الاقتصادي، دار النشر: الموسوعة العربية، الطبعة الأولى، دمشق، 2006، ص 350.

² بربيش، السعيد، "الاقتصاد الكلي: نظريات - نماذج - تمارين محلولة"، دار العلوم، عنابة، 2007، ص ص. 15-18.

وتشمل المنتجات النهائية تلك السلع والخدمات الموجهة مباشرة للاستهلاك النهائي (الأسر، أو الاستثمار، أو الاستخدام الحكومي، أو الصادرات)، بينما تُعد المنتجات الوسيطة السلع والخدمات التي تُستخدم في إنتاج سلع أخرى وتُستهلك في هذه العملية ولا تظهر في الاستهلاك النهائي.

تصنف طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة ودقة في قياس الناتج المحلي، لأنها تجنب مشكلة الازدواجية الإحصائية في حساب الناتج، فلو تمّ حساب الناتج كمجموع القيم النهائية للسلع والخدمات دون تفادي استخدام القيم الوسيطة، ل يتم احتساب قيم بعض المكونات مرتين: مرة بوصفها منتج وسيط، ومرة بوصفها مكوناً في منتج نهائي آخر، ما يُؤدّ تضخيماً زائفاً في الناتج. وبهذا تُحسب القيمة المضافة في كل قطاع ومؤسسة، ثم تجمع القيم المضافة في جميع القطاعات (الزراعية، والصناعية، والخدمية...) لينتج الناتج المحلي الإجمالي، وليس مجموع القيم النهائية فقط، مما يمنح صورة مطابقة نسبياً لحجم الناتج المتولد فعلياً في الاقتصاد.

2- طريقة الدخل

تقوم هذه الطريقة على مبدأ تساوي الناتج مع الدخل، أي أن مجموع القيم المضافة في الاقتصاد يترجم إلى مجموع الدخل المحقق لعوامل الإنتاج العاملة داخل الإقليم الوطني (العمل، ورأس المال، والأرض)، وبالتالي يقاس الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، بينما يُقاس الدخل الوطني بمجموع الأجور، والأرباح، والربوع، وتعويضات المديرين، وصافي الممتلكات، وغيرها من عوائد عوامل الإنتاج.

وبالنظر إلى هذه العلاقة المنطقية يحتسب الدخل الوطني مساوياً للناتج الوطني، ويحسب كمجموع القيم المضافة المتأتية من مختلف المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتلاك (استهلاك رأس المال الثابت) وضرائب الإنتاج والسلع غير المباشرة، حيث يُكتب في شكل:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل + الضرائب غير المباشرة + الاهتلاك

وهكذا تزود طريقة الدخل تحليلات السياسات بما يسمح بفهم مصادر الدخل وتوزعه، وربطها بالاستثمار والإنتاج، وتحديد مساهمة كل قطاع في إنشاء الدخل الوطني، مما يُساعد في صياغة سياسات موزعة وفق درجة المساهمة القطاعية في الناتج.

3- طريقة الإنفاق

تنطلق طريقة الإنفاق من مبدأ توازن تدفق الإنتاج والدخل مع الإنفاق، إذ أن كل إنفاق تقوم به جهة اقتصادية ما على سلعة أو خدمة يُترجم إلى دخل مماثل لطرف آخر، مما يجعل الإنفاق الكلي محاسبياً مساوياً للدخل الكلي، وبالتالي يقاس الناتج المحلي الإجمالي عبر حساب إجمالي الإنفاق، ويعبر عن هذا الإنفاق في المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث نرمز:

(Y) إلى الدخل الناتج أو الناتج المحلي الإجمالي،

(C) إلى الاستهلاك الخاص أو إنفاق الأسر على السلع والخدمات،

(I) إلى الاستثمار الاجمالي ،

(G) إلى الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات،

(X-M) إلى صافي الصادرات (الصادرات مطروحاً منها الواردات).

وتعكس هذه الصيغة الديناميكية للاقتصاد المفتوح أو المغلق، مع إبراز دور كل قطب إنفاق في حركة النشاط؛ فمن خلال مراقبة مكونات الإنفاق، يمكن تحليل تأثير السياسات المالية أو النقدية على مستوى الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، وبالتالي على النمو الاقتصادي¹.

المطلب الثالث: طريقة حساب معدل النمو

يمثل حساب معدل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حجر الزاوية في تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية للدول، ولاكتساب هذه المؤشرات دلالة علمية دقيقة، تشترط الأدبيات القياسية تحويل القيم "الاسمية" إلى قيم "حقيقية" لاستبعاد أثر التضخم.

أولاً: حساب معدل النمو الاقتصادي

يعرف معدل النمو الاقتصادي بأنه ذلك المقياس المؤي الذي يعبر عن الزيادة المستمرة والمستدامة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن، والذي يترجم قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع المتنامية" أو هو "النسبة المئوية للتغير الإيجابي في حجم الإنتاج الفيزيائي للاقتصاد بين فترتين زمنيتين"².

ويحسب حصراً بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) لضمان قياس التوسع في السلع والخدمات لا التغير في الأسعار، وفق المعادلة التالية:

$$\text{Economic Growth Rate} = [(\text{Real GDP } t - \text{Real GDP } t-1) / \text{Real GDP } t-1] \times 100$$

حيث:

Real GDP t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية

Real GDP t-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة

¹ كريم بودردخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم (الجزائر)، 2009-2010، ص-ص 75-76.

² عبد القادر محمد عبد القادر، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 312.

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita)

نقصد بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: "المؤشر الكلي الذي يقيس القيمة المالية لحصة الفرد الواحد من إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال سنة معينة"، يعتبر هذا المؤشر المقياس القياسي لمتوسط الدخل والرفاهية المادية في الدولة.¹

ويحسب بقسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي عدد السكان في سنة معينة، مما يسمح بمعرفة ما إذا كان النمو الاقتصادي يتفوق على النمو الديمغرافي (السكاني) أم يتخلف عنه حسب المعادلة التالية:

$$\text{GDP per Capita} = \text{GDP} / \text{Total Population}$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

Total Population: إجمالي عدد السكان

إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من معدل النمو السكاني، فإن نصيب الفرد من الدخل ينخفض بالضرورة، بالرغم من تسجيل نمو اقتصادي موجب في المؤشر الكلي.

ثالثاً: آلية التحويل القياسي (من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على أنه: "القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لدولة ما خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة)، مقومة بالأسعار السائدة في السوق وقت الإنتاج (أي بالأسعار الجارية)".²

1- خصائص الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

يتميز الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمجموعة من الخصائص الهيكلية، أبرزها:

- التأثير المباشر بالتضخم وتقلبات الأسعار الجارية حيث ترتبط قيمته صعوداً وهبوطاً بأسعار السوق السائدة وقت الإنتاج، مما يجعله عاجزاً بمفرده عن تعبير الحجم الفعلي للنمو الحقيقي للاقتصاد.
- كما يتسم بكونه أداة قياس مالية لحظية، تعطي تقييماً فورياً للقيمة النقدية الحالية للاقتصاد، مما يجعله المؤشر الأنسب والمعياري المعتمد عند حساب وتحديد نسب المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى في نفس العام، مثل قياس نسبة العجز المالي، أو حجم الدين العام، أو الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج.

¹ مصطفى كمال سليمان، النظرية الاقتصادية الكلية: تحليل أدوات السياسة المالية والنقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية،

مصر، 2011، ص 112.

² حاتم السمراي، المبادئ الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة 01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

2018، ص 74.

- وعلاوة على ذلك، يتصف هذا المؤشر بالمرونة السعرية الزمنية، إذ يجمع في صيغته الحسابية بين كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا ومستويات أسعارها السائدة في نفس سنة الحساب، دون الحاجة للرجوع إلى أوزان أو أسعار سنة أساس ثابتة.

يحسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP) بأسعار السوق الجارية، وبالتالي فهو يتضخم وهميا بفعل ارتفاع الأسعار دون زيادة حقيقية في الإنتاج، ولتحويل هذا الناتج إلى ناتج حقيقي (أي مقوم بأسعار ثابتة لسنة أساس محددة)، يتم استخدام مؤشر إحصائي يدعى مكش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

2- تعريف المكش الناتج المحلي الإجمالي

ويعطى تعريف مكش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) كالتالي¹:

"مكش الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر إحصائي تجميعي يقيس التغيرات في مستويات أسعار جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في اقتصاد ما بين سنة الأساس والسنة الحالية، ويمثل النسبة المئوية بين الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الاسمي) والناتج المحلي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)".

3- خصائص مكش الناتج المحلي الإجمالي:

- يتسم مكش الناتج المحلي الإجمالي بمجموعة من الخصائص البنوية التي تجعله معيارا تقييميا متكاملًا:
- يمثل مؤشرا تقديريا يشق حسابيا ليعكس التغير الحقيقي في القوة الإنتاجية للاقتصاد بعيدا عن أثر التقلبات السعرية.
- وينفرد هذا المؤشر بمرونته الهيكلية القائمة على صيغة "باش"، حيث لا يرتبط بسلة مرجعية ثابتة بل تتعدل الأوزان النسبية لمكوناته سنويا لتتماشى بدقة مع الهيكل الإنتاجي الفعلي للدولة.
- كما يتميز بالشمولية الاقتصادية الكلية، إذ يرصد مستويات الأسعار لجميع مكونات الناتج المحلي من إنفاق استهلاكي، استثماري، حكومي وصادرات، مع المحافظة على خصوصيته المحلية عبر استبعاد أثر التضخم المستورد الناجم عن السلع القادمة من الخارج.

تتم عملية التحويل والمعالجة الرياضية وفق الخطوات التالية:

صيغة التحويل الأساسية:

$$\text{Real GDP} = (\text{Nominal GDP} / \text{GDP Deflator}) \times 100$$

حيث:

Nominal GDP: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

GDP Deflator: مكش الناتج المحلي الإجمالي

¹ مرجع نفسه، ص 76-78.

4- حساب مكمش الناتج المحلي الإجمالي:

وهو مؤشر يقيس المستوى العام لأسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محليا، ويصاغ رياضيا كآتي:

$$\text{GDP Deflator} = (\text{Nominal GDP} / \text{Real GDP}) \times 100$$

5- أهمية الحساب بمكمش الناتج المحلي الإجمالي:

تكمّن الأهمية المنهجية والتحليلية للحساب باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي في كونه الأداة الكفيلة بتطهير المؤشرات الكلية من الوهم النقدي وعزل أثر التضخم وتقلبات الأسعار الجارية؛ حيث يمثل الجسر الحسابي الوحيد لتحويل الناتج من صيغته الاسمية المخادعة إلى صيغته الحقيقية الثابتة، مما يمنح الباحثين تقييماً موضوعياً يعكس الحجم الفعلي والفيزيائي للقدرة الإنتاجية للدولة.

وعلاوة على ذلك، يكتسب هذا المؤشر أهمية بالغة بفضل شموليته التحليلية في قياس التضخم الضمني، إذ يتفوق على الأرقام القياسية التقليدية (كمؤشر أسعار المستهلك) برصده للتغيرات السعرية في كافة مكونات الإنفاق القومي كالسلع الرأسمالية والإنفاق الحكومي، وهو ما يضمن في النهاية صياغة مقارنات زمنية تاريخية دقيقة، وضبط وتيرة حساب معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بناءً على قواعد بيانات مستقرة وموحدة تعكس الكفاءة الهيكلية للاقتصاد الوطني.¹

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

توجد مجموعة من العوامل التي تؤدي دوراً محورياً في تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وتعتبر هذه العوامل المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتتجلى فيما يلي:

أولاً : كمية ونوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي يعني هذا:²

أن الدخل الحقيقي للفرد يحسب بقسمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ومنه يتضح أن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي تفوق معدل الزيادة في السكان ستؤدي حتماً إلى ارتفاع أكبر في الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي إلى تسريع معدل النمو الاقتصادي.

أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بالتزامن مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي للفرد يبقى ثابتاً، لكن توجد اعتبارات كمية ونوعية مهمة يتعين أخذها بعين الاعتبار؛ إذ إن زيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر مباشرة في إنتاجية العمل، ومن ثم في معدل النمو الاقتصادي.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: التحليل الاقتصادي، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 84.

² فتيحة بنابي، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008، ص 8.

وتستخدم إنتاجية العمل كمؤشر لقياس مدى الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتتحدد بجملة عوامل أهمها:

- ← مقدار الوقت المخصص للعمل، مثل معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- ← كمية ونوعية التجهيزات والأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج.
- ← مستوى التعليم والصحة والمهارات الفنية لدى العاملين.
- ← درجة التنظيم الإداري ونوعية العلاقات الإنسانية في بيئة العمل.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج أي اقتصاد وسيرورة نموه الاقتصادي على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة، مثل درجة خصوبة التربة، ووفرة الموارد المعدنية، وتوفر المياه، ومساحات الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى. فامتلاك أراضي صالحة للزراعة، إلى جانب تراكمات المعادن والثروات الباطنية وتنوعها، يُعد من العوامل الأساسية التي تُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج الكلي. إلا أن هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة ما لم تُستثمر وتُستغل بالشكل الأمثل، الأمر الذي يتحقق غالباً من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب رأس المال، والتكنولوجيا، والخبرات اللازمة لتحويل الموارد إلى إنتاج حقيقي وقيمة مضافة¹.

ثالثاً: تراكم رأس المال

يرتبط تراكم رأس المال ارتباطاً مباشراً بالقدرة على تخصيص جزء من الاستهلاك الحالي لإنتاج الأصول الرأسمالية، مثل المعامل، وطرق المواصلات، والجسور، والمدارس، والجامعات وغيرها، بحيث يكون الادخار جزءاً من التضحية بالاستهلاك الحالي لصالح زيادة الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي. وتشمل العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال ما يُؤثر في قرار الاستثمار، أبرزها:

- ← توقعات الأرباح المستقبلية.
- ← السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

كما يشمل الاستثمار نوعين رئيسيين: الاستثمار المادي، الذي يتجلى في بناء المصانع، واكتساب الآلات، ووسائل النقل وغيرها من الأصول المادية، والاستثمار البشري، الذي يُعبر عنه في مجالات التعليم، والتأهيل، والتدريب، والصحة، والتي تُسهم في رفع إنتاجية القوى العاملة وتعزيز النمو الاقتصادي².

¹ خيرة خيالي، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 54.

² فتيحة بنابي، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية"، مرجع سبق ذكره، ص 9.

رابعاً: معدل التقدم التقني

إن معدل التقدم التقني من أهم محركات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إذ يتخطى دوره مجرد زيادة كميات عناصر الإنتاج (كالعمل ورأس المال) إلى تحسين جودة وكفاءة استخدامها، من خلال ابتكار أو تطوير أساليب جديدة في الإنتاج والتنظيم والإدارة، مثل تطوير الآلات والتقنيات الحديثة، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، وتحسين عمليات التصنيع والخدمات، وكل ذلك يؤدي إلى إنتاج كميات أكبر أو بجودة أعلى باستخدام نفس الموارد أو أقل منها، مما يرفع إنتاجية العمل ورأس المال، ويُحرّك منحنى الإنتاج داخلياً إلى الأعلى، وبالتالي يعزز معدل النمو الاقتصادي دون الحاجة إلى قفزات مماثلة في الاستهلاك أو في عدد السكان؛ ويُقاس هذا المعدل في العادة بالجزء من النمو الذي لا يُفسّر بزيادة كمية العمل أو رأس المال بل بالعوامل التقنية والابتكارية، مثل البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الأجنبية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، ومستوى التعليم والتدريب والمهارات المتقدمة، ما يجعل التقدم التقني ليس مجرد مسألة تقنية، بل عنصراً استراتيجياً يحدد قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام وعميق.¹

¹ خيالي خيرة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2015-2016، ص45.

المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي

تؤدي السياسة النقدية دور أداة محورية في توجيه الاقتصاد الكلي، حيث تعتمد لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، دعم النمو الاقتصادي، ضبط معدلات التضخم والبطالة وتحفيز الاستثمار.

ومع تسارع التغيرات الاقتصادية، أصبحت أدواتها، كعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإجمالي، ذات أهمية بالغة في التأثير على النشاط الإنتاجي ومستوى المعيشة، ويرتكز هذا المبحث على ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول الأول طرق قياس النمو الاقتصادي، بينما يركز الثاني على قنوات انتقال السياسة النقدية، في حين يعالج الثالث حدود قدرة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: طرق قياس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي المقياس الأساسي لمعرفة تطور الاقتصاد، ولدراسة هذا النمو وتحديد بدقه يعتمد الاقتصاديون على معيارين أساسيين يوضحان التغير في النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي:

أولاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر للحسابات الوطنية في أي نظام اقتصادي ويُعرف بأنه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة).

أما معدل التغير في الناتج (معدل النمو الاقتصادي)، فيقيس سرعة نمو هذا الناتج من سنة إلى أخرى بالاعتماد على صيغة رياضية بسيطة تفاضل بين الناتج في السنة الحالية والسنة السابقة.¹ ويتم التمييز هنا بين نوعين من النمو:²

- **النمو الاسمي (بالأسعار الجارية):** وهو قياس الناتج بأسعار السوق الحالية، ولكنه قد يكون مضللاً لأنه يتأثر بارتفاع الأسعار (التضخم) دون زيادة حقيقية في كمية الإنتاج.
- **النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة):** وهو القياس الأدق الذي يعتمد عليه الطلبة والباحثون، حيث يتم استبعاد أثر التضخم بالاعتماد على أسعار سنة أساس معينة، ليعكس التغير الفعلي والحقيقي في حجم السلع والخدمات المنتجة في المزارع والمصانع.

¹ عبد المجيد قدي، مداخل في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص-ص 112.

² محمد بوقرة، اقتصاديات التنمية: الأسس والمؤشرات، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2023، ص 84.

ثانيا: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تعطي صورة كاملة عن الرفاهية الاجتماعية للمواطنين (بسبب عامل النمو السكاني)، فقد استحدث الاقتصاديون مؤشر متوسط دخل الفرد (نصيب الفرد من الناتج). ويتم الحصول على هذا المؤشر عبر المعادلة الرياضية التالية:¹

$$\text{دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

تكمن أهمية هذا القياس في النقاط التالية:

- **مقياس القدرة الشرائية والمستوى المعيشي:** يُعد هذا المؤشر المرآة الحقيقية التي تعكس حصة المواطن المفترضة من الثروة الوطنية المحققة، ومدى قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية والكمالية.
- **مقارنة وتيرة النمو (الاقتصادي والديمقراطي):** إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني، فإن متوسط دخل الفرد سيرتفع حتماً مما يدل على تحسن الرفاه الاقتصادي، أما إذا كان النمو السكاني أسرع، فإن نصيب الفرد سيتراجع حتى لو كان الناتج الإجمالي ينمو.
- **أداة للمقارنات الدولية:** يُستعمل هذا المؤشر من طرف الهيئات الدولية (مثل البنك الدولي) لتصنيف الدول وترتيبها ضمن مجموعات (دول ذات دخل مرتفع، متوسط، أو منخفض).

المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

تعتبر آلية انتقال أثر السياسة النقدية من أعقد المعضلات التحليلية في الفكر الاقتصادي الحديث، إذ تعكس الكيفية التي تتحول بها القرارات الكمية والنوعية للبنك المركزي من المجال النقدي الخالص (المتغيرات الاسمية) إلى البيئة الاقتصادية الحقيقية (الإنتاج، التشغيل، التضخم)، وتتبع أهمية فهم هذه الآلية من كونها تحدد مدى نجاعة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التحولات الهيكلية التي تشهدها الأنظمة النقدية المعاصرة.

وتعمل هذه الآلية عبر خمس قنوات أساسية تتكامل فيما بينها لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي الكلي:

أولاً: قناة سعر الفائدة

تعتبر هذه القناة المحور الأساسي الذي يربط القرارات التنظيمية والكمية للمصارف المركزية بالواقع الإنتاجي والاستثماري؛ فهي ترصد استجابة قرارات الاستثمار والإنفاق الكلي لتقلبات كلفة رأس المال في السوق المالي. وتتحرك هذه القناة عبر آلية هيكلية تتابعية تبدأ عندما يعمد البنك المركزي إلى تعديل أسعار الفائدة القياسية أو التوجيهية (مثل سعر الفائدة على إعادة الخصم أو عمليات إعادة الاستعاضة)، وهو ما يفرز إعادة تسعير فورية في سوق النقد، لتنعكس مباشرة على معدلات الفائدة التي تطبقها المصارف التجارية على الائتمان والودائع. ونظراً لعدم

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 94.

استجابة الأسعار في الأسواق بشكل فوري وإتسامها بالجمود النسبي في الأجل القصير (فرضية جمود الأسعار والأجور)، فإن التغير الاسمي في الفائدة يترجم مباشرة إلى تغير في سعر الفائدة الحقيقي.

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى زيادة أعباء الاقتراض التمويلي على الشركات، مما يدفعها إلى مراجعة جدوى مشاريعها التوسعية وتأجيل خططها الاستثمارية نظراً لانخفاض القيمة الحالية الصافية للأفق الاستثماري. وبالموازاة مع ذلك، يتأثر سلوك العائلات عبر تنشيط دافع الادخار كبديل عن الاستهلاك الحالي للسلع المعمرة نتيجة ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك الجاري (تأثير الإحلال)، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انكماش في الطلب الكلي وضبط المنسوب العام للتضخم¹.

ثانياً: قناة الائتمان المصرفي

تركز هذه القناة على دور الجهاز المصرفي كمورد أساسي ومحرك للنشاط الاقتصادي، متجاوزة فكرة كلفة القرض إلى قياس امكانية منح الائتمان وحجم المعروض منه في السوق في ظل عدم كمال الأسواق المالية، وتنقسم هيكلية إلى مسارين جوهريين:

- **مسار الإقراض المصرفي:** وينطلق من واقع تماثل المعلومات، حيث تظل المصارف التجارية القناة التمويلية الحصرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للملاءة أو الشهرة التمويلية التي تؤهلها للوجوه إلى أسواق السندات أو الأسهم مباشرة. وعندما يتبنى البنك المركزي سياسة تقييدية لامتصاص السيولة (عبر رفع الاحتياطي القانوني أو عمليات السوق المفتوحة)، تتراجع قاعدة الودائع الحرة المتاحة لدى البنوك، ونظراً لصعوبة إحلالها بمصادر تمويل خارجية سريعة كإصدار السندات الخاصة بالبنك، تضطر البنوك تلقائياً إلى تقليص حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، مما يحرم القطاع الإنتاجي من رأس المال العامل ويتسبب في تراجع وتيرة الاستثمار الحقيقي الكلي.

- **مسار الميزانية العمومية:** ويرتبط بالمركز المالي والملاءة الذاتية للمقترض ومستوى المخاطر المصاحبة؛ إذ إن تشديد السياسة النقدية ورفع الفائدة يؤدي تلقائياً إلى انكماش التدفقات النقدية الجارية للشركات وزيادة كلفة خدمة ديونها القائمة، بالإضافة إلى خفض القيمة السوقية للأصول والعقارات التي تقدمها كضمانات عينية للمصارف. هذا التدهور الهيكلي في الميزانيات العمومية للمؤسسات يرفع من منسوب المخاطر الائتمانية وظهور مخاوف الانتقاء العكسي، مما يدفع البنوك إلى التشدد في منح الائتمان وفرض حالة من شح التمويل خوفاً من تراكم الأصول غير العاملة².

¹ رمزي أحمد ناظم، السياسة النقدية وحظر التضخم: دراسة تحليلية مقارنة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص -ص. 112-115.

² بلال بوجمعة، سهام بوعبد الله، "قياس كفاءة قناة الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2022)"، مجلة الباحث للاقتصاد والتجارة، مجلد 11، عدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2024، ص. 185.

ثالثا: قناة سعر الصرف

تبرز هذه القناة كمسار محوري في البيئات الاقتصادية المنفتحة، لتشكل الرابط المباشر بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات من خلال حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود والتجارة الخارجية.

وتشتغل هذه القناة عندما يتجه البنك المركزي نحو رفع أسعار الفائدة المحلية لتفوق المستويات السائدة عالميا، حيث تتولد جاذبية سعرية للأصول المالية المقومة بالعملة الوطنية، ويحفز هذا الفارق السعري تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة الساعية في تحقيق عوائد محفزية سريعة، مما يتسبب في زيادة الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي ويقود إلى ارتفاع قيمتها مقابل العملات الأجنبية.

ويبرز هذا الارتفاع في سعر الصرف الاسمي والحقيقي أثرا مزدوجا على الاقتصاد الكلي، فهو من جهة يضعف التنافسية السعرية للصادرات الوطنية في الأسواق الدولية نظرا لارتفاع قيمتها بالعملات الأجنبية، ويرفع من جاذبية المستوردات لانخفاض تكاليفها بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى تراجع صافي الصادرات ($X - M$) وانخفاض الطلب الكلي.

ومن جهة أخرى، يساهم رخص السلع المستوردة (سواء كانت وسيطة، إنتاجية، أو استهلاكية) في كبح ظاهرة التضخم المستورد بشكل مباشر داخل النسيج الصناعي والاستهلاكي المحلي.¹

رابعا: قناة أسعار الأصول

تستند القناة الرابعة إلى تحليل النيات التوازن وهيكل الميزانيات العمومية للفاعلين الاقتصاديين، حيث لا يتوقف أثر السياسة النقدية عند حدود كلفة الائتمان (قناة سعر الفائدة) أو حجم المعروض منه (قناة الائتمان)، بل يمتد مباشرة ليحدث إعادة هيكلة شاملة في القيم السوقية للأصول الرأسمالية، المالية، والعقارية.

وتتحرك هذه القناة عبر مسارين تخصصيين يربطان بين التغيرات في الأسواق المالية والسلوك الاستثماري والاستهلاكي الكلي:

أ. مسار القيمة الرأسمالية معامل Q لتوبين

يركز هذا المسار على جانب العرض والإنفاق الاستثماري للمؤسسات الاقتصادية من خلال رصد المتغير التحليلي المعروف بـ معامل Q ، والذي يعرف بأنه النسبة بين القيمة السوقية للمؤسسة (المقومة في سوق الأوراق المالية/البورصة) وتكلفة إحلال رأس مالها (الكلفة الفعلية لشراء مبانٍ، آلات، ومعدات جديدة مماثلة).

حيث يؤدي رفع الفائدة إلى انخفاض أسعار الأسهم P_e وعندما تنخفض قيمة معامل q دون مستوى الوحدة الصحيحة $1 < q$ ، تصبح القيمة السوقية للشركات في البورصة أرخص من الكلفة الفعلية لتأسيس شركات جديدة أو شراء معدات رأسمالية جديدة.

في هذه الحالة، يتوقف الفاعلون الاقتصاديون عن الإنفاق الاستثماري الحقيقي (بناء المصانع، شراء خطوط الإنتاج)، وتتجه الشركات الطامحة في التوسع إلى استغلال هبوط البورصة للاستحواذ على شركات قائمة وشراء

¹ محمد الشريف إلمان، السياسة النقدية وقنوات انتقال أثرها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص، 98.

أسهمها بكلفة منخفضة، هذا التحول السلوكي يعطل تراكم رأس المال الحقيقي في الاقتصاد الكلي، مما يؤدي مباشرة إلى تراجع الإنتاج والنمو الاقتصادي.¹

ب. مسار تأثير الثروة الاستهلاكي

يركز هذا المسار على جانب الطلب الكلي عبر تحليل السلوك الاستهلاكي للأفراد بناءً على فرضية دورة الحياة. فالإنفاق الاستهلاكي للعائلات لا يتحدد بدخلها الجاري المتاح فحسب، بل يركز بشكل جوهري على إجمالي الثروة الصافية التي يمتلكها المستهلك، والتي تنقسم إلى رأس مال بشري، وثروة عقارية (أراضي، مساكن)، وثروة مالية (أسهم، سندات، حصص شركات).

عند قيام البنك المركزي بتطبيق تدابير نقدية تقييدية، فإن الارتفاع التصاعدي في معدلات العائد على الودائع والسندات يدفع المستثمرين الأفراد والمؤسسات إلى إعادة توازن محافظهم الاستثمارية؛ حيث يتخلصون من الأصول ذات المخاطر (الأسهم والعقارات) لصالح الأصول الخالية من المخاطر. هذا الاكتفاء الاستثماري يسفر عن هبوط حاد في أسعار الأسهم P_e وتراجع متزامن في أسعار الأصول العقارية P_h .

ونتيجة لهذا الانخفاض السعري، تنكمش القيمة السوقية للثروة الصافية والدائمة للأسر.

هذا التراجع في الملاءة المالية يولد أثراً مادياً سالباً يدفع الأفراد إلى تقليص حجم إنفاقهم الاستهلاكي الجاري خاصة على السلع المعمرة والرفاهية تحسباً لأي تدهور مالي مستقبلي، وهو ما ينعكس في النهاية على شكل تراجع في الزخم الاقتصادي العام وهبوط في مستويات الطلب الفعال.²

ج. مسار الائتمان المعتمد على الأصول

يمثل هذا المسار امتداداً موسعاً يدمج بين أسعار الأصول وقناة الائتمان. فالعقارات والأراضي لا تُعامل فقط كأدوات استهلاكية أو ادخارية، بل هي أهم الضمانات العينية التي تشترطها المصارف التجارية لمنح القروض التمويلية للشركات والأفراد.

عندما تتسبب السياسة النقدية الانكماشية في خفض أسعار الأصول العقارية، فإن القيمة السوقية للضمانات المودعة لدى البنوك تتراجع مباشرة، هذا الانخفاض يضعف الجدارة الائتمانية للمقترضين، حيث تصبح قيمة القروض الممنوحة غير مغطاة بشكل كافٍ مما يرفع من منسوب مخاطر التعثر لدى الجهاز المصرفي. وكرد فعل لذلك تتجه البنوك إلى التشدد والصرامة في معايير الإقراض وتقليص حجم السقوف الائتمانية المتاحة للمؤسسات، مما يحرم القطاع الخاص من السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات الحقيقية ورأس المال العامل، مسبباً بذلك ركوداً في الحركة الاقتصادية.³

¹ طارق عبد العال حماد، السياسات النقدية والمالية في عالم متغير: الآثار الانعكاسية على الأسواق المالية والعقارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2021، ص ص. 241-242.

² مصطفى كامل خليل، آليات انتقال أثر الصدمات النقدية إلى الأسواق المادية والمالية: نماذج قياسية حديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2022، ص 178.

³ مرجع نفسه، ص 211.

خامساً: قناة التوقعات النفسية

تأتي هذه القناة لتشكل البعد المعرفي والسلوكي الحديث للسياسة النقدية عبر فرضية السلوك العقلاني للفاعلين الاقتصاديين، وتثبت أن الأثر النقدي لا يتوقف على الإجراءات الكمية والمادية المباشرة، بل يمتد إلى توجيه المسارات المستقبلية للاقتصاد عبر آلية التوجيه المستقبلي.

وتلعب مصداقية البنك المركزي واستقلاليته التشريعية الدور المحوري في قيادة توقعات الأسر والمؤسسات بشأن مستويات التضخم والنمو؛ فإذا أعلن البنك بحزم وبشفافية عن استهدافه لنسبة تضخم محددة وصاغ سياسات استباقية واضحة، فإن الشركات ستقوم ببناء خططها التسعيرية المستقبلية وعقودها التوريدية بناءً على هذا الإعلان دون المبالغة في رفع الأسعار تحسباً للمجهول، كما أن النقابات العمالية والموظفين سيطالبون بزيادات أجور معتدلة تتناسب مع سقف التضخم المعلن من قبل البنك المركزي.

وبالتالي، تسهم قنوات الاتصال والمصداقية الهيكلية في ضبط معدلات التضخم ذاتياً وبشكل فوري في الحاضر قبل أن تكتمل الدورة الزمنية للأدوات النقدية الكمية (كالتحكم في حجم الكتلة النقدية) في السوق.¹

المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي

يُمثل تحليل العلاقة التفاعلية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي أحد المرتكزات الجوهرية في الدراسات الاقتصادية الكلية المعاصرة؛ إذ يعكس هذا المطلب الكيفية التي يمكن بها للمتغيرات النقدية والائتمانية التي يديرها البنك المركزي أن تحفز أو تكبح التوسع في الأنشطة الإنتاجية الحقيقية، ولم يعد الاقتصاد الحديث يرى أن مجرد طبع الأموال وضخها في السوق يضمن إنعاش الاقتصاد بشكل تلقائي، ليتوسع في تفكيك قنوات الأثر النقدي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ورصد الفجوات الزمنية والمعوقات الهيكلية التي تحكم هذا الانتقال.

التدخل التوسعي

عندما يعاني الاقتصاد من وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفائض في عرض العمل لا يقابله طلب فعال، يصوغ البنك المركزي استراتيجية نقدية تحفيزية تعتمد على أدوات كمية ونوعية مترامنة، تتركز في خفض سعر الفائدة التوجيهي، وتنفيذ عمليات شراء واسعة للأوراق المالية عبر السوق المفتوحة لصخ سيولة فائضة في القنوات المصرفية، إلى جانب خفض معدلات الاحتياطي الإلزامي لرفع قدرة البنوك على خلق النقود الودائع.

وتتحرك هذه الآلية عبر سلسلة تفاعلية تبدأ من تراجع كلفة رأس المال، مما يرفع جاذبية الاقتراض الاستثماري والتشغيلي للمؤسسات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض تكلفة التمويل الحقيقية إلى خفض معدل العائد الداخلي المطلوب للمشاريع الاستثمارية، مما يجعل حوافز التوسع الرأسمالي ذات جدوى اقتصادية بناءً على ارتفاع القيم الحالية الصافية للتدفقات النقدية المتوقعة، هذا التوسع في الإنفاق الرأسمالي للمؤسسات يولد طلباً على السلع الاستثمارية والمواد الوسيطة، ويصاحبه توظيف لعناصر الإنتاج (العمل)، مما يرفع الدخل المتاحة للأسر ويطلق موجات متتالية من التموج الاستهلاكي عبر آلية المضاعف النقدي والاستثماري، لينتهي الأمر بقفزة في مستويات التكوين الرأسمالي الإجمالي ومعدلات نمو الناتج الحقيقي.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

التدخل الانكماشى:

عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الانتعاش المفرط وتتساقط الفجوات التضخمية الناتجة عن تجاوز الطلب الكلي للطاقة الإنتاجية القصوى (الناتج الكامن)، تتجلى الأهمية للسياسة النقدية التقييدية.

إن توجه السلطة النقدية نحو رفع الفائدة وامتصاص فائض السيولة عبر عمليات بيع الأوراق المالية أو رفع الاحتياطات الإلزامية لا يستهدف كبح النمو لذاته، بل يهدف إلى حمايته من ظاهرة النمو الوهمي القائم على المضاربات السعريّة والوهم النقدي.

فالتضخم المرتفع يتسبب في تآكل القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ويفرز حالة من عدم اليقين السعري يعيق الحسابات الاقتصادية بعيدة المدى، مما يثبط الشركات عن الاستثمار الحقيقي طويل الأجل ويوجه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المضاربة قصيرة الأجل (الأصول العقارية).

من هذا المنطلق، فإن تشديد السياسة النقدية يؤدي إلى إعادة الانتعاش إلى مساره المستدام، ويوفر بيئة سعريّة مستقرة وقابلة للتنبؤ؛ حيث يعتبر الاستقرار السعري الركيزة الأساسية لخفض علاوة المخاطر في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وهي الضمانة الوحيدة لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية المباشرة التي تبني القدرة الإنتاجية الحقيقية للدولة.¹

• أثر السياسة النقدية على مكونات دالة الإنفاق الكلي

لقياس مدى التغلغل النقدي داخل الاقتصاد، يجب تتبع استجابة كل متغير من متغيرات الطلب الفعال المكونة لمعادلة الإنفاق القومي للحسابات الوطنية:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

1- دالة الاستهلاك الخاص: (C)

تؤثر القرارات النقدية في هذا المتغير الضخم عبر آلية التكلفة للإحلال الزمني للاستهلاك؛ فرفع أسعار الفائدة على الودائع يحفز العائلات على تأجيل الاستهلاك الجاري لصالح الادخار المستقبلي تعظيماً للعوائد. وبالمقابل، فإن السياسة النقدية ترفع من كلفة قروض الاستهلاك (كالتمويل العقاري وتمليك السيارات)، مما يقلص من الدخل المتاح للإنفاق للأسر المدينة بفعل ارتفاع كلفة خدمة الدين القائمة. علاوة على ذلك، يؤدي الهبوط في أسعار الأصول المالية والعقارية المصاحب للتشديد النقدي إلى انكماش الثروة الصافية للأسر، مما يفرز انكماشاً مادياً في حجم طلبها الاستهلاكي العام.

2- دالة الاستثمار الخاص: (I)

يمثل الاستثمار المتغير الأكثر استجابة للسياسة النقدية؛ حيث يتحكم البنك المركزي في منسوب الإنفاق الاستثماري عبر مسارين متوازيين: كلفة التمويل (من خلال ضبط الفائدة الحقيقية التي تحدد تكلفة الاقتراض

¹ مصطفى كامل خليل، مرجع سبق ذكره ص-ص 142-146.

الرأسمالي للشركات)، ودرجة اتاحة التمويل (من خلال قناة الائتمان المصرفي، حيث تحدد القوانين الاحترازية وحجم السيولة الحرة لدى البنوك حجم المعروض من القروض بغض النظر عن سعرها، وهو ما يعرف بتقنين الائتمان).

إن الاستقرار النقدي والائتماني المدار بكفاءة يقلص من تكاليف المعاملات ويخفف من حدة الانتقاء العكسي بين البنوك والمستثمرين، مما يدفع بمؤشرات تكوين رأس المال الثابت نحو الصعود المتواصل.¹

3- قطاع التجارة الخارجية وصافي الصادرات (X - M) :

تؤدي التغيرات النقدية إلى إعادة تشكيل أسعار الصرف الاسمية والحقيقية للعملة الوطنية عبر قنوات حركة رؤوس الأموال الاستثمارية والمحفظية.

فرع الفائدة يجذب الأموال الساخنة، مما يرفع قيمة العملة الوطنية؛ هذا الارتفاع السعري يُضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية المصدرة في الأسواق الدولية نظراً لارتفاع سعرها بالعملة الأجنبية، وفي المقابل يُرخّص من تكلفة السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلي. هذا الخلل يغير من هيكل صافي الصادرات، كما يؤثر مباشرة على كلفة الإنتاج عبر خفض أسعار المواد الوسيطة والآلات المستوردة، مما يعيد رسم ملامح مساهمة القطاع الخارجي في دعم وتيرة النمو الاقتصادي.²

• معيقات الانتقال النقدي نحو النمو الاقتصادي

على الرغم من الدقة النظرية لآليات انتقال السياسة النقدية، إلا أن تدفق تأثيراتها نحو قطاعات النمو الحقيقي في الواقع العملي لا يتبع سلوكاً ميكانيكياً حتمياً، بل يصطدم بمجموعة من الاختلالات والكوابح الهيكلية التي تضعف من فاعليتها وتفرز انقطاعات في سلاسل الإرسال والاستقبال النقدي:

1- مشكلة الفجوات الزمنية الممتدة

تنقسم الفجوة الزمنية إلى فجوة داخلية (الوقت المستغرق بين حدوث الاختلال واتخاذ القرار النقدي) وفجوة خارجية (الوقت الذي تحتاجه الأداة النقدية لتظهر آثارها الملموسة على متغيرات الإنتاج والتشغيل الحقيقية). وتؤكد الدراسات القياسية الحديثة أن الفجوة الخارجية تتسم بالطول وعدم الانتظام، حيث تتراوح غالباً بين 12 إلى 18 شهراً؛ ويعود ذلك إلى أن عقود الاستثمار، وخطط الإنتاج للشركات، وسلوكيات المستهلكين تتسم بالصلابة النسبية وتستغرق وقتاً للاستجابة لإشارات التسعير الجديدة الصادرة عن البنك المركزي، مما قد يجعل الأثر النقدي يظهر في توقيت غير مناسب لطبيعة الدورة الاقتصادية الحالية.³

¹ طارق عبد العال حماد، السياسات النقدية والمالية في عالم متغير: الآثار الانعكاسية على الأسواق المالية والعقارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2021، ص. 289.

² محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ أحمد بن سعيد الشمري، "تقييم كفاءة قناة أسعار الأصول في نقل أثر السياسة النقدية: دراسة قياسية متقدمة"، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 14، عدد 1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2023، ص 104.

2- التشوهات الهيكلية في الاقتصادات النامية

تظهر هذه المعضلة بوضوح عند إسقاط آليات الانتقال على اقتصادات نامية أو ريعية كالاقتصاد الجزائري، حيث يعاني مسار الانتقال النقدي من اختلالات جوهرية تحد من كفاءته:

- عقم الأسواق المالية وسليبيتها: إن غياب سوق مالي عميق وديناميكي وصورية الدور التمويلي لبورصة الجزائر يجمد تماماً قناة أسعار الأصول ومسار معامل لتوبين، مما يحرم الاقتصاد من مؤشر تقييم مالي كفء يوجه الاستثمارات القطاعية.

- تضخم النسيج النقدي الموازي (غير الرسمي): تداول كتل نقدية ضخمة خارج القنوات المصرفية الرسمية وتحت سيطرة تجارة الظل يضعف من قدرة بنك الجزائر على التحكم في المعروض النقدي الإجمالي؛ فالكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف لا تستجيب لقرارات رفع أو خفض أسعار الفائدة القياسية، مما يخلق انقطاعاً حاداً في قناة سعر الفائدة وقناة الائتمان.

- الهيمنة الموازية للسياسة المالية والريع النفطي: ترتبط السيولة المصرفية والاقتصادية في الدول الريعية بعوائد الصادرات النفطية والإنفاق العام للحكومة (السياسة المالية) بشكل أساسي. هذا التموج يجعل السياسة النقدية في موقع التابع أو المتلقي للصدمات التمويلية الخارجية، وبالتالي تصبح أدوات بنك المركزي محدودة التأثير في توجيه قاطرة النمو الاقتصادي مقارنة بالدور القيادي المباشر الذي تلعبه الميزانية العامة للدولة عبر النفقات الاستثمارية العمومية والمشاريع التنموية المباشرة.¹

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن أدوات السياسة النقدية لا تخلق النمو الاقتصادي بشكل ميكانيكي، بل تهيئ البيئة السعرية والائتمانية الكفيلة بتحفيظه واستدامته، وتظل فاعلية هذه الأدوات رهينة بمدى عمق القطاع المصرفي ومحدودية التشوهات الهيكلية، مما يتطلب تكاملاً وثيقاً مع السياسة المالية لتحويل المؤشرات النقدية إلى منجزات إنتاجية حقيقية.

¹ بلال بوجمعة، وسهام بوعبد الله، مرجع سبق ذكره ص 191.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وتشمل دراسات باللغة العربية، كما سيتم توضيح اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات المعتمد عليها

1. دراسة يحیی آمال الموسومة بقنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث بميدان العلوم الاقتصادية، اختصاص العلوم النقدية والمالية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2024، وكانت إشكالية الدراسة كالتالي:

"ما القنوات الأكثر نجاعة في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر؟ وهل يتم هذا الانتقال بشكل تناظري (خطي) في المدى القصير؟"، وتتجلى أهمية الدراسة في كونها تقدم قراءة دقيقة لقنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج غير خطي (NARDL)، وتسهم الدراسة في الإثراء النظري وتقديم أداة تحليلية مهمة للبنك المركزي، وتحسين تقويم قنوات الائتمان وسعر الصرف، وتقديم مرجعية بحثية للباحثين والطلبة في مجال السياسة النقدية والاقتصاد الجزائري.

وخلصت نتائج الدراسة الى أن انتقال السياسة النقدية في الجزائر يتميز بطابع غير تناظري، حيث تكون تأثيراتها غير متساوية على الناتج والتضخم، مع بروز قناة سعر الفائدة التقليدية كأقوى وسيلة لنقل الأثر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقناة الائتمان كأهم عنصر تأثير في الأجل الطويل، بينما تبين التغيرات السلبية في سعر الصرف تأثيراً سريعاً على التضخم في الأجل القصير، ما يبرر ضرورة تقوية هذه القنوات وتحسين كفاءة النظام المالي لرفع قدرة السياسة النقدية على دعم النمو والحفاظ على الاستقرار السعري.

2. دراسة سهراوي سعيد الموسومة بأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي: قنوات انتقال السياسة النقدية، رسالة ماجستير، بجامعة تلمسان، الجزائر، لسنة 2020، وتوضحت معالم إشكالية الدراسة في:

"ما مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي، وما هي القنوات الفعلية التي تُترجم من خلالها قرارات البنك المركزي إلى مستويات الناتج، والاستثمار، والتوظيف، والتضخم؟"، فيما تجلت أهمية الدراسة في إبراز دور قنوات انتقال السياسة النقدية كحلقة ضرورية بين قرارات البنك المركزي وسلوك النشاط الاقتصادي على مستوى المضاربة والتوظيف ومستوى الأسعار، تقديم مرجعية تطبيقية ونظرية لصانعي السياسات في الجزائر التي تساعد في تحسين التنسيق بين الأدوات النقدية والمتغيرات الكلية (التضخم، النمو، الاستقرار المالي).

وخلصت نتائج الدراسة الى ان السياسة النقدية تؤثر في النشاط الاقتصادي لكن فعاليتها ترتبط بقوة قنوات الانتقال مثل قناة الائتمان وقناة سعر الفائدة التقليدية، التي تعتبر الأهم في نقل تأثير التغير في العرض النقدي إلى الاستثمار والإنفاق؛ كما تبين الدراسة أن ضعف هذه القنوات أو قصور النظام المالي يقلل من قدرة السياسة النقدية على التأثير الفعلي، ما يؤكد ضرورة تقوية البنية المالية والتنظيمية لرفع فعالية هذه السياسة في دعم النشاط الاقتصادي.

3. دراسة إيمان أحمد الموسومة بدور قناة الإقراض المصرفي في التأثير على التضخم في الدول المتقدمة والنامية: دراسة تطبيقية وفي مقال علمي بحثي أصلي بالمجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد الثالث من المجلد الثاني، الطبعة الأولى بمصر لسنة 2022، وكانت الإشكالية كما يلي:

"كيف تسهم قناة الإقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى مستوى التضخم في اقتصاديات مختلفة؟"، بينما شملت الأهمية السعي للكشف عن مدى فعالية هذه القناة في ضبط الأسعار عبر مقارنة دول متقدمة ونامية، إبراز دور البنك التجاري والائتمان المصرفي كحلقة نقل مركزية بين قرارات البنك المركزي ومستوى الأسعار، وتفتح المجال أمام صناع السياسات لتحسين إدارة الائتمان وضبط العرض النقدي في الدول النامية.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن قناة الإقراض المصرفي قناة فعالة نسبياً في نقل الأثر النقدي إلى التضخم، خاصة في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية القوية، بينما ضعفها في بعض الدول النامية يشكل عقبة أمام قدرة السياسة النقدية على كبح التضخم، مما يبرر تدعيم النظام البنكي وتحسين جودة الائتمان لرفع فعالية هذه القناة في التحكم في مستويات الأسعار.

المطلب الثاني: القيمة المضافة من الدراسة

تكمن القيمة المضافة لدراستنا في تقديم قراءة تشخيصية حديثة تواكب التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2020 إلى 2025 ؛ حيث تتجاوز الدراسة السرد التقليدي لتركز على قياس مدى مرونة وتكيف أدوات بنك الجزائر في الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات والإنعاش بعد جائحة كورونا إلى مرحلة الاستقرار وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية في ظل بيئة تشريعية متطورة يطبعها قانون النقد والمصرفية الجديد 09-23 ، مسلطة الضوء على فجوة انتقال الأثر النقدي إلى الاقتصاد الحقيقي ورصد المعوقات الهيكلية كالمسوق الموازية لتقديم حلول عملية تدعم التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، نجد أن السياسة النقدية وأدواتها المختلفة لا تعمل وحدها، بل هي الأداة الأساسية التي تحمي الاقتصاد وتوجهه نحو تحقيق الأهداف التنموية للدولة. وقد تبين لنا من خلال استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة، أن استقرار الأسعار والعملية هو الشرط الأول لتشجيع الاستثمارات والمشاريع؛ حيث تؤثر قرارات البنك المركزي مباشرة على كمية الأموال المتداولة، وتكلفة القروض، وبالتالي على الدخل المعيشي للمواطنين. وفي الأخير، يتضح أن العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي هي علاقة متبادلة وقوية، تتأثر دائماً بمدى قوة البنوك وطبيعة الاقتصاد؛ مما يعني أن نجاح السياسة النقدية في دفع عجلة الإنتاج الحقيقي (المصانع والمزارع) يعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية وفي نفس الوقت حماية البلد من الغلاء والتضخم.

الفصل الثاني

السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في
الجزائر خلال الفترة (2020-2024).

تمهيد:

سيتم من خلال هذا الفصل اسقاط العروضات والتقاطعات في الفصل النظري على واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2020 الى 2025 وذلك من خلال تتبع مدى فعالية ادوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وسيتم تقسيم هد الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: يتركز على تطور أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر للفترة (2020-2024)، المبحث الثاني: يتناول تحليل مسارات النمو الاقتصادي ومكوناته خلال نفس الفترة، المبحث الثالث: يشكل الجانب التركيبي للفصل، حيث يفرد بالكامل لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة الارتباطية بين تلك الأدوات والنمو الاقتصادي، مع الوقوف على الكوابح الهيكلية التي تحكم قنوات الانتقال النقدي في بيئة الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

اتسمت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024) بتحول جوهري في فلسفتها التشريعية والعملية، حيث انتقلت من مرحلة إدارة الأزمات وامتصاص الصدمات المالية اللاحقة بالجائحة، إلى مرحلة تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتجلت أبرز محددات هذا التطور في تفعيل أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، كإعادة ضخ السيولة بواسطة أداة عمليات السوق المفتوحة وتعديل معدلات الاحتياطي القانوني، وصولاً إلى الإصلاح الهيكلي العميق الذي جاء به قانون النقد والمصرف الجديد 09-23، تماشياً مع متطلبات التحديث الرقمي وعصرنة المنظومة المصرفية لدعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 90-10:

أولاً: السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (قبل 1990)

قبل عام 1990، كانت السياسة النقدية في الجزائر تتميز بطابع مركزي وقيود إدارية صارمة انعكست في هيمنة الدولة على القطاع المالي والمصرفي. كان البنك المركزي يعمل كذراع تنفيذي للسلطة السياسية، حيث كانت قراراته مرتبطة بشكل وثيق بتوجيهات الحكومة، مما أضعف استقلاليتها وقدرته على اتخاذ قرارات نقدية متوازنة وفعالة. في هذه المرحلة، كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على نظام القروض الموجهة، حيث كانت البنوك ملزمة بتوفير التمويل لقطاعات محددة وفق خطط الدولة التنموية، وبأسعار فائدة مخفضة وغير تعبيرية عن المخاطر أو تكلفة المال الحقيقية. أدى ذلك إلى تشوه في تخصيص الموارد المالية، حيث لم يكن السوق المالي حراً في تحديد الأسعار أو حجم القروض، بل كان يخضع للخطة الحكومية والسياسات الاقتصادية المركزية.

القيود الكمية التي فرضت على البنوك والمؤسسات المالية، مثل السقوف الائتمانية، شكلت عائقاً أمام تطوير سوق نقدي حيوي يمكنه التفاعل مع التغيرات الاقتصادية. كما أن أدوات السياسة النقدية اقتصرَت على التحكم الكمي المباشر في حجم الائتمان والسيولة، دون وجود آليات غير مباشرة كعمليات السوق المفتوحة أو آليات إعادة الخصم التي تسمح بتنظيم السيولة بشكل أكثر مرونة وديناميكية. علاوة على ذلك، كان الاقتصاد الجزائري شديد التبعية لعائدات النفط، التي شكلت المصدر الرئيسي للعملة الصعبة والتمويل الحكومي، ما جعل السياسات النقدية عرضة لتقلبات أسعار النفط على الأسواق العالمية، وبالتالي انعكس ذلك على استقرار السيولة ومستويات التضخم. في هذه المرحلة، غابت الرقابة الاحترازية القوية على النظام المصرفي، ما أدى إلى ضعف في قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المالية المحتملة، بالإضافة إلى ضعف الاستجابة للأزمات الاقتصادية.

هذه البيئة النقدية المركزية والمرتبطة بالسيطرة الحكومية أدت في مجملها إلى نظام نقدي محدود الفاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعرقلت تطوير سوق مالية عميقة تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً: السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض (من 1990 إلى الوقت الحالي)

شكل صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 في عام 1990 نقطة تحول جوهري في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية، حيث مثل بداية التحول من نظام مركزي تقليدي إلى نظام نقدي أكثر استقلالية ومرونة، قائم على اقتصاد السوق وآليات نقدية حديثة. بموجب هذا القانون، استعاد البنك المركزي استقلاله كمؤسسة إصدار، مما

سمح له باتخاذ قرارات نقدية أكثر حرية وفعالية بعيداً عن التدخل المباشر للدولة، وهو ما أرسى الأساس لتحول تدريجي من أدوات السياسة النقدية المباشرة إلى أدوات غير مباشرة تتيح ضبط السيولة بشكل أفضل.

في المرحلة الأولى بعد صدور القانون (1990-2001)، تم التخلي تدريجياً عن نظام القروض الموجهة والسقوف الائتمانية، وحلت محلها أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة التي تم تفعيلها رسمياً عام 2001. هذه العمليات مكنت البنك المركزي من ضخ أو امتصاص السيولة النقدية بما يتوافق مع متطلبات ضبط المعروض النقدي، ما ساهم في جعل أسعار الفائدة مؤشراً حقيقياً لتكلفة المال، مع تحسين تخصيص الموارد المالية داخل الاقتصاد الوطني. كما شهدت هذه المرحلة تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي عدة مرات، حيث استخدمت هذه الأداة لضبط مستويات السيولة، خصوصاً لمواجهة الفوائض النقدية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أو لانخفاضها.

مع دخول الألفية الجديدة، تعززت استقلالية البنك المركزي بشكل أكبر من خلال تشريعات مثل الأمر التنفيذي 03-11 لعام 2003، الذي منح مجلس النقد والقرض صلاحيات أوسع في تنظيم السوق المصرفي وحماية استقلالية البنك المركزي من التأثيرات السياسية. كما اتجهت السياسة النقدية نحو تعزيز الرقابة الاحترازية، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، من خلال رفع نسب الاحتياطي الإلزامي بمرونة لامتناسص الفوائض البنوية في السيولة، وتخفيف الضغوط التضخمية، مع الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي وقوته المالية.

في عام 2017، استجابت السياسة النقدية لتراجع موارد الدولة الريعية عبر تبني التمويل غير التقليدي، حيث سمح للبنك المركزي بشراء السندات السيادية مباشرة من الخزينة لتمويل العجز المالي، وهو إجراء اضطراري أدى إلى تجنب انكماش اقتصادي حاد، لكنه طرح تحديات جديدة مرتبطة بضبط التوازنات النقدية وتقادي مخاطر تضخمية مستقبلاً.

شهد عام 2020 تحولاً جديداً بإيقاف التمويل غير التقليدي والعودة إلى أدوات السياسة النقدية الكلاسيكية، مع إدخال الصيرفة الإسلامية كأداة مبتكرة لتعزيز الشمول المالي وجذب الأموال غير الموجهة رسمياً. هذا التوجه عزز من مرونة أدوات السياسة النقدية، مع التركيز على استعادة التوازن النقدي وتحقيق الاستقرار المالي.

أخيراً، جاء قانون النقد والمصارف رقم 09-23 في 2023 ليعكس مرحلة جديدة من التطور، حيث أدخل الدينار الرقمي للبنك المركزي كأداة سيادية متطورة للتحكم في الكتلة النقدية وتعزيز الرقمنة في العمليات المصرفية، مع توسيع صلاحيات البنك المركزي في إدارة الأزمات المالية، مما منح السياسة النقدية قدرة عالية على الاستجابة للصدمات الاقتصادية الحديثة، مؤسساً بذلك إطاراً متكاملًا يجمع بين التكنولوجيا والحوكمة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

في المجمل، يمكن القول إن السياسة النقدية الجزائرية بعد 1990 شهدت تحولات جوهرية من نظام مركزي تقليدي إلى نظام نقدي حديث قائم على أدوات أكثر مرونة واستقلالية، غير أن فاعلية هذه التحولات لا تزال مرتبطة بمدى عمق السوق المالية الوطنية، وقدرة القطاع المصرفي على السوق المالية الوطنية، وقدرة القطاع المصرفي

على الاستجابة للإشارات النقدية، إضافة إلى ضرورة التنوع الاقتصادي للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي والاقتصادي.¹

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

شهدت السياسة النقدية في الجزائر بين 2020 و2024 تحولات جوهرية تمثلت في العودة إلى الأدوات النقدية التقليدية بعد فترة التمويل غير التقليدي، مع إدخال الصيرفة الإسلامية لتعزيز الشمول المالي وتميزت هذه المرحلة بإصدار قانون النقد والمصارف 09-23 الذي أدخل الدينار الرقمي للبنك المركزي، ما منح السياسة النقدية مرونة أكبر في مواجهة التحديات الاقتصادية والرقمية الحديثة، في ظل استمرار الحاجة إلى تحقيق الاستقرار النقدي والتنمية المستدامة.

أولاً: المؤشرات الهيكلية والكمية للسياسة النقدية سنة 2020

واجه الاقتصاد الجزائري سنة 2020 صدمة مزدوجة عنيفة؛ تمثلت الأولى في الأزمة الصحية جائحة كوفيد-19، والثانية في الانهيار الحاد لأسعار النفط التي سجلت متوسطاً سنوياً لم يتعدى 41.47 دولار للبرميل مقارنة بـ 64.30 دولار في 2019.

هذا التراجع أحدث انكماشاً حاداً في العائدات النفطية التي تمثل المورد الأساسي لضخ السيولة النظامية. أمام هذه التحديات، تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية معاكسة للدورة الاقتصادية لضمان ديمومة التمويل، وتتضح معالمها من خلال البيانات الإحصائية التالية:²

1. التيسير النقدي (سياسة ضخ السيولة وتحفيز الإقراض)

لمواجهة نقص السيولة في البنوك ومنع تراجع القروض، اتخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات المعالجة للمشكل النقدي .

أدت الصدمة المزدوجة إلى تراجع تاريخي ومفاجئ في السيولة المصرفية الإجمالية، حيث انخفضت من 1,111.4 مليار دينار جزائري بنهاية ديسمبر 2019 لتصل إلى 610.2 مليار دينار جزائري بنهاية ديسمبر 2020، مسجلة انكماشاً حاداً بلغت نسبته 45.1%.

ومن أجل حماية المنظومة المصرفية من تراجع القروض فعّل البنك المركزي أدواته الكمية كالتالي:

1- التحرير الكمي للاحتياطي: قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بصفة استباقية وعلى مراحل متقاربة خلال سنة 2020 من 10% إلى 8% في فيفري، ثم إلى 6% في أفريل، لتستقر عند 3% في سبتمبر بموجب التعليمية رقم 20-04.

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة العاشرة، 2022، ص. 195-198

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2020، الجزائر، ديسمبر 2021، ص. 115

هذا الخفض التراكمي (بمقدار 7 نقاط مئوية) سمح بتحرير كتلة نقدية كانت مودعة لدى بنك الجزائر بلغت قيمتها الإجمالية 348.1 مليار دينار جزائري، مما ضخ سيولة نظامية مجانية دعمت الصندوق المصرفي للبنوك التجارية.

◀ تدرج بنك الجزائر بالحذر والنزول إلى 3% سنة 2020، ثم خفّضها لاحقاً في ماي 2021 إلى 2% مع استمرار تداعيات الجائحة.

2- **عمليات السوق المفتوحة (ضخ السيولة):** تحول بنك الجزائر بالكامل إلى تسهيل السوق المصرفية، حيث قفزت عمليات إعادة التمويل وضخ السيولة عبر قنوات السوق المفتوحة (لمدة 7 أيام وعمليات شهرية) من مستويات شبه منعدمة في 2019 لتبلغ متوسطاً شهرياً قياسياً يتراوح بين 500 و650 مليار دينار جزائري في النصف الثاني من سنة 2020.¹

2. تكييف سعر إعادة الخصم

بالموازاة مع الضخ الكمي، تدخل البنك المركزي لتعديل تكلفة التمويل عبر تخفيض سعر إعادة الخصم على مرحلتين؛ من 3.75% إلى 3.50% في مارس 2020، ثم إلى 3.25% في ماي 2020 (بموجب القرار رقم 02-20).

وقد أدى هذا إلى:

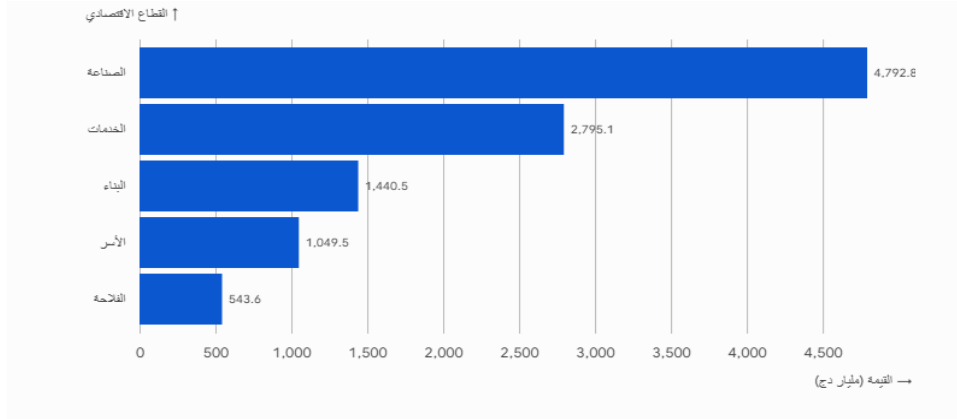
دعم القروض الموجهة للاقتصاد: بفضل تخفيف كلفة إعادة التمويل وتفعيل التعليمات رقم 05-20 الخاصة بالإجراءات الاستثنائية لتأجيل الدفع وإعادة الجدولة، صمد حجم القروض الممنوحة للاقتصاد ولم يتراجع، بل سجل نمواً طفيفاً بنسبة 3.18% ليصل إلى 11,621.5 مليار دينار جزائري بنهاية 2020 مقارنة بـ 11,263.1 مليار دج في 2019.

استهداف القطاعات الاستراتيجية: ارتفعت القروض الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 6.33% (لتصل إلى 543.6 مليار دج)، وقروض قطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 3.85% (لتصل إلى 4,792.8 مليار دج)، مما يعكس الأثر التوجيهي الإيجابي لخفض أسعار الفائدة المرجعية في حماية النسيج الإنتاجي أثناء الحجر الصحي.²

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سابق، ص. 122.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سابق، ص. 128.

الشكل (1): مخطط توزيع القروض لسنتي 2020-2019



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا للمعلومات المقدمة سابقا

يبرز التوزيع البياني للأعمدة القطاعية أن السياسة النقدية حافظت على طابعها الإنتاجي التوجيهي، حيث انفراد قطاع الصناعة والإنتاج بـ 41.24% من إجمالي الائتمان الممنوح، تليها الخدمات والتجارة بنسبة 24.05% وبالرغم من أن قطاع الفلاحة يمثل الكتلة الأقل حجماً بـ 543.6 مليار دج، إلا أن تسجيله لأعلى وتيرة نمو قطاعي بـ 6.33% يوضح التوجه الحاسم الجديد لتأمين القطاعات الحيوية وقت الأزمات الاستثنائية.

3. الصيرفة الإسلامية كبديل لامتناس السيولة المكتنزة

شهدت سنة 2020 صدمة سلوكية من طرف الأعوان الاقتصاديين تمثلت في زيادة حادة في تفضيل السيولة المادية (الطلب على النقد الورقي) خوفا من تداعيات الجائحة الصحية كوفيد-19.

تبرز أرقام التقرير أن النقد المتداول خارج البنوك قفز من 5,437.4 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2019 إلى 6,140.7 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2020، مسجلا زيادة قياسية بنسبة 12.93%، ليصبح النقد الورقي يمثل 36.02% من الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2).

في خضم هذا الاتجاه الجماعي للأموال نحو الاكتناز والاقتصاد الموازي، جاء إصدار بنك الجزائر لـ النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كأداة هندسة مالية مستحدثة تهدف إلى:

- امتناس الكتلة المكتنزة: استهداف فئات واسعة من المجتمع الجزائري التي تمتنع عن التعامل مع القنوات المصرفية التقليدية لأسباب عقائدية، ومحاولة جذب هذه الأموال السائلة المكتنزة التي بلغت 6,140.7 مليار دينار جزائري وإعادتها إلى الدورة الرسمية.

- حشد موارد ادخارية جديدة: سمح إطلاق النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية (مثل البنك الوطني الجزائري وقرض التوفير والاحتياط) بتعبئة ودائع تحت الطلب ولأجل بصيغ غير ربوية (كالمرابحة والمشاركة)، وهو ما شكل قناة تمويلية تابعة ساهمت في دعم نمو الكتلة النقدية الإجمالية (M2) بنسبة 4.3% لتصل إلى 17,046.5 مليار دينار جزائري بنهاية 2020، مما خفف العجز الهيكلي للموارد التقليدية للبنوك.¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سابق، ص ص. 135-136.

توضح الأرقام الخاصة بسنة 2020 أن بنك الجزائر نجح في مواجهة الأزمة المزدوجة (كورونا وسقوط أسعار النفط) باستخدام مجموعة من الحلول الذكية؛ ففي الوقت الذي تراجعت فيه السيولة في البنوك بنسبة 45.11% وكان هناك خطر حقيقي ب توقف القروض تماماً، قام البنك المركزي بتخفيض احتياطي البنوك الإجمالي مما وفر 348.1 مليار دينار، وضح حوالي 650 مليار دينار شهرياً في السوق؛ هذا التدخل السريع حمى القروض وخلاها تنمو بنسبة 3.18%.

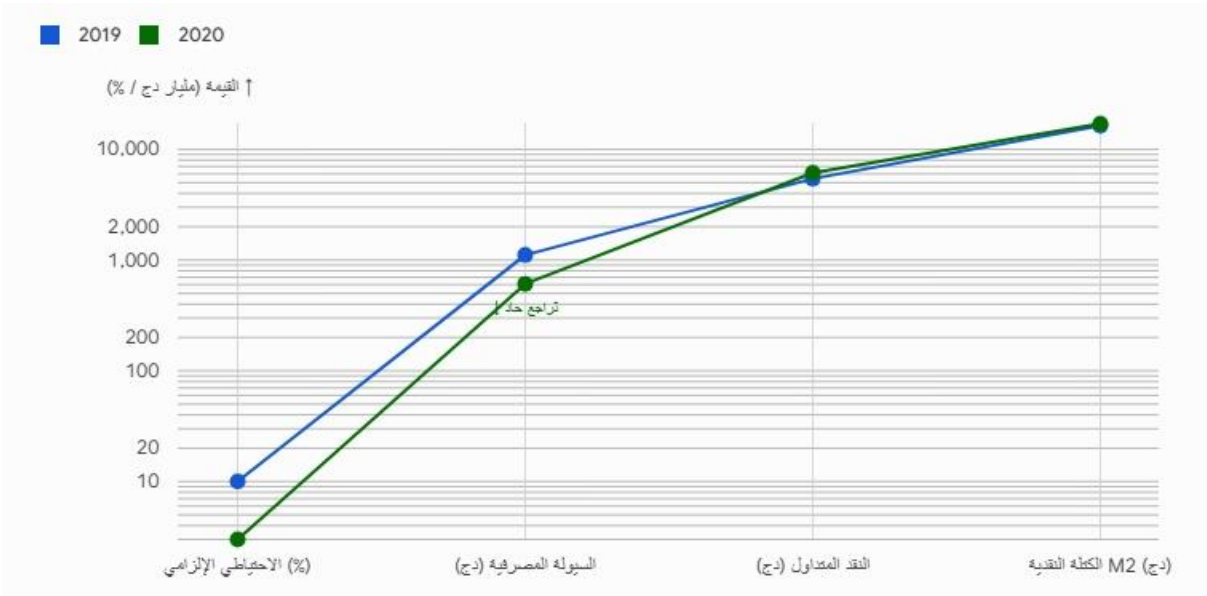
ومن جهة أخرى، كان إطلاق الصيرفة الإسلامية في نفس السنة خطوة ذكية جداً لجذب الأموال المخزنة خارج البنوك (الاكتناز) والتي تجاوزت قيمتها 6,140 مليار دينار؛ وهو ما جعل سنة 2020 نقطة تحول حقيقية من مجرد توزيع الأموال بالطرق التقليدية إلى تحديث وتطوير النظام البنكي الجزائري".

الجدول (1): تطور أدوات السياسة النقدية والكتلة النقدية لسنتي 2019-2020.

المتغير	نهاية سنة 2019	نهاية سنة 2020	التغير المطلق	نسبة التغير
نسبة الاحتياطي الإجمالي	10%	3%	-7 نقطة مئوية	-70%
سعر إعادة الخصم المرجعي	3.75%	3.25%	-0.5 نقطة مئوية	-13.33%
السيولة المصرفية	1111.4 مليار دج	610.2 مليار دج	-501.2	-45.10%
النقد المتداول خارج البنوك	5437.4 مليار دج	6140.73 مليار دج	+703.3	+12.93%
إجمالي القروض	11263.1 مليار دج	11621.5 مليار دج	+358.4	+3.18%

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري لسنتي 2019-2020.

الشكل (2): مخطط المجمعات النقدية لسنتي 2019-2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري لسنتي 2020-2019.

يظهر المنحنى البياني التقاطع العكسي الذي ميز سنة 2020، فبينما اتجه منحنى السيولة المصرفية نحو الهبوط الحاد بنسبة 45.10% مستقراً عند عتبة 610.2 مليار دج، اتجه منحنى النقد المتداول خارج البنوك نحو صعود قياسي ليتجاوز 6,140 مليار دج.

هذا التباين يثبت ببياناً أن الأزمة كانت أزمة ثقة وسلوك تحوطي قاد إلى تضخم الاقتصاد الموازي، مما يبرر تدخل بنك الجزائر لكسر هذا المنحنى النازل عبر خفض الاحتياطي الإلزامي إلى 3% لتعويض الخزانة المصرفية.¹

ثانياً: التحول الهيكلي لأدوات السياسة النقدية في الجزائر سنة 2021

شهدت سنة 2021 انتقالاً تدريجياً في العقيدة التشغيلية لبنك الجزائر، حيث سمح انتعاش الصادرات النفطية بتحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 1.11 مليار دولار (بعد عجز قياسي قدره 12.11 مليار دولار في 2020).

هذا التحسن في السيولة النظامية الخارجية دفع البنك المركزي إلى التخلي عن التوسع النقدي العشوائي والاضطراري، وتبني مقاربة التوسع الحذر الانتقائي لامتصاص الفوائض وتوجيه الائتمان مصرفياً.²

1 إدارة استقرار الكتلة النقدية (M2)

تسبب تحسن الميزان التجاري في تدفق أولي للسيولة نحو المنظومة المصرفية، مما يتطلب تدخلاً حذراً من بنك الجزائر لكبح أي نمو مفرط في المعروض النقدي قد يغذي الضغوط التضخمية الناشئة حيث سجل التضخم 7.23% سنة 2021 نتيجة اختلال سلاسل الإمداد العالمية:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سابق، ص 136.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2021، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 94.

أكد التحليل الرقمي للكتلة النقدية أن بنك الجزائر نجح في ضبط نمو الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) عند حدود 7.39%، حيث ارتفعت من 19,665.4 مليار دينار جزائري (ديسمبر 2020) لتستقر عند 21,118.9 مليار دينار جزائري بنهاية ديسمبر 2021.¹

هذا الاستقرار يثبت أن البنك المركزي منع حدوث فقاعة نقدية عبر كبح قنوات خلق النقد غير المبررة اقتصادياً.

2 العودة التدريجية لأداة عمليات السوق المفتوحة (آلية الامتصاص)

مع تحسن ميزان المدفوعات وتدفق الأموال، قفزت السيولة المصرفية الحرة للبنوك التجارية بشكل مفاجئ لتصل إلى 1,469.7 مليار دينار جزائري بنهاية 2021 (مقارنة بـ 610.2 مليار دج في 2020). لمواجهة هذا الفائض ومنع البنوك من الإفراط في الإقراض الاستهلاكي، أعاد بنك الجزائر تنشيط أدوات السوق المفتوحة عكسياً: تم التحول من الضخ إلى الامتصاص حيث أوقف بنك الجزائر تدريجياً عمليات ضخ السيولة الطارئة التي ميزت سنة الجائحة، وعاد لاستخدام عمليات استعادة السيولة لمدة سبعة أيام وعمليات امتصاص السيولة بعقود شهرية.

سمحت هذه الآلية بتعقيم جزء من الفائض المالي المصرفي الموروث من تحسن الميزان التجاري، مما سحب القوة الائتمانية التضخمية الفائضة من أيدي البنوك التجارية وجعلها تحت الرقابة المباشرة للمركزي.²

3 تفعيل أداة إعادة الخصم للتوجيه الانتقائي للائتمان

لم تكن السياسة الانكماشية مطلقة، بل طبقت بأسلوب نوعي؛ حيث استخدم بنك الجزائر سعر إعادة الخصم المرجعي المستقر عند 3.25% كأداة توجيهية وكانت الآلية المتبعة كالتالي:

وضع البنك المركزي شروطاً صارمة لإعادة خصم الأوراق التجارية والسندات؛ حيث تم تسهيل وإعطاء الأولوية للأوراق المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة التحويلية، الفلاحة، والبناء).

و اندرجت عنه نتيجة الرقمية المصرفية في ارتفاع حجم القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة عقلانية بلغت 2.40% لتصل إلى 13,683.5 مليار دينار جزائري، لكن الميزة الأساسية تمثلت في تحول هيكل الائتمان؛ حيث استقطب القطاع الخاص الإنتاجي أكبر حصة بقيمة 7,951.3 مليار دج، بينما تم تجميد ورفض ملفات تمويل الاستيراد الاستهلاكي.³

4 تقليص الاعتماد على التمويل غير التقليدي

شكل تعافي الموارد المالية الخارجية لعام 2021 فرصة استراتيجية لبنك الجزائر لبدء التراجع عن التمويل غير التقليدي (طباعة النقد بموجب المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض السابق) فبفضل السياسة التوسعية الحذرة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص 102.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص 115.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص. 120.

ونمو الودائع المصرفية الإجمالية إلى 12,961.5 مليار دج، تمكن البنك المركزي من تجميد إصدار أي خطوط تمويل نقدي جديدة للخرينة.

هذا التحول وضع حداً للآثار التضخمية التراكمية لهذه الأداة، وبدأ الاقتصاد الوطني في العودة نحو الانضباط النقدي التقليدي القائم على تغطية النقود بالأصول الخارجية والجباية الفعلية¹.

الشكل (2): التغيرات الهيكلية في أدوات السياسة النقدية (2020 - 2021)

المتغير	نهاية 2020	نهاية 2021	التغير المطلق	نسبة التغير
سعر إعادة الخصم	3.25%	3.25%	00	0%
السيولة المصرفية	610.2 مليار دج	1469.7 مليار دج	+859.5 مليار دج	+140.85%
عمليات السوق المفتوحة	ضخ السيولة	إمتصاص السيولة	--	--
الكتلة النقدية M2	19665.4 مليار دج	21118.9 مليار دج	+1453.5 مليار دج	+7.39%
اجمالي القروض	13362.4 مليار دج	13683.5 مليار دج	+321.1 مليار دج	+2.40%

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على احصائيات تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2021، ص-ص 102-115.

بناءً على ما تقدم نستخلص أن سنة 2021 كانت سنة التخطيط النقدي التوجيهي بامتياز، حيث نجح بنك الجزائر في استغلال الانتعاش الأولي لعائدات المحروقات ليعكس اتجاه سياسته النقدية من التوسع الاضطراري الكمي إلى التوسع الحذر والنوعي، ومن خلال العودة التدريجية لعمليات السوق المفتوحة الامتصاصية وتفعيل أداة إعادة الخصم عند عتبة 3.25% لتوجيه 7,951.3 مليار دج نحو القطاع الخاص الإنتاجي، كما تمكن المركزي من كبح جماح التضخم المستورد وتحقيق استقرار الكتلة النقدية (M2)، متوجاً هذا المسار بالتجميد التام لخطوط التمويل غير التقليدي، وهو مؤشر صريح على استعادة المنظومة المصرفية الجزائرية لانضباطها العملي².

ثالثاً: تطور أدوات السياسة النقدية لسنة 2022

شهدت البيئة النقدية لبنك الجزائر خلال سنة 2022 صدمة وفرة إيجابية تاريخية، إذ أدى انتعاش أسعار المحروقات إلى تسجيل فائض قياسي في الميزان التجاري بلغ 26.96 مليار دولار، ما انعكس مباشرة في قفزة نوعية لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف، هذا التدفق الكثيف للأصول الخارجية أنتج فائضاً بنوياً في السيولة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص 126.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص 130.

المصرفية، مما دفع البنك المركزي إلى نقل كفاءته نحو أدوات الضبط والتعقيم لامتناس الفوائض ومكافحة التضخم الحاد الذي بلغ $1.9.28\%$ ¹

1 ميزان المدفوعات

أدى التدفق غير المسبوق للعملة الصعبة وتحويلها إلى العملة الوطنية عبر قنوات الخزينة والبنوك إلى تراكم كتل نقدية هائلة داخل المراكز المالية للمصارف التجارية:

- التحليل الرقمي للسيولة الحرة: قفزت السيولة المصرفية الحرة إلى مستويات تاريخية مستقرة عند 1,995.1 مليار دينار جزائري بنهاية ديسمبر 2022 مقارنة بـ 1,469.7 مليار دج في 2021، مسجلة زيادة مطلقة قدرها 525.4 مليار دج نمو بـ 35.75% هذا الفائض أفرغ قنوات ضخ السيولة التقليدية من محتواها، وتحول السوق النقدية إلى حالة عرض فائض مستمر².

2 رفع الاحتياطي الإلزامي

أمام هذا التراكم النقدي البنوي الذي بات يهدد بظهور طفرة ائتمانية تضخمية، سارع بنك الجزائر إلى تفعيل أداة الاحتياطي الإلزامي بصفة عكسية كخط دفاع أول لامتناس الكتلة النقدية الفائضة وتعقيمها:

بعد أن تم خفض الاحتياطي إلى 2% في فيفري 2021 لدعم البنوك، قام بنك الجزائر بموجب صلاحياته القانونية برفع المعدل لتشديد السياسة النقدية كميًا وضبط حجم القروض، مما أدى إلى تجميد كتل مالية معتبرة من الحسابات الجارية للبنوك التجارية وإيداعها قسراً لدى البنك المركزي كاحتياطات مجمدة غير مدرة للعائد، لامتناس هذا الفائض البنوي³.

3 العودة الكاملة لأدوات السوق المفتوحة

- لم يكتف البنك المركزي بآلية الاحتياطي، بل أحدث استدارة تامة بنسبة 180 درجة في عمليات السوق المفتوحة، حيث توقف تماماً عن ضخ السيولة وتوجه نحو قنوات الامتناس:
- **عمليات استعادة السيولة:** فعل البنك وبصفة أسبوعية صارمة أداة استعادة السيولة لمدة 7 أيام، مستقطبا كتل نقدية هائلة تجاوز متوسطها عتبة المليار أسبوعياً.
- **تسهيلات الودائع تحت الطلب:** سمح بنك الجزائر للبنوك بإيداع فوائضها اليومية عبر نافذة الودائع لليلة واحدة، مما ساهم في تعقيم الفائض المصرفي وحصره داخل أروقة البنك المركزي لمنع تسربه إلى التداول العشوائي⁴.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2022، الجزائر، ديسمبر 2023، ص 88.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، مرجع سابق، ص 95.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، مرجع سابق، ص 104.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، مرجع سابق، ص 112.

4 سعر الصرف كأداة نقدية لمكافحة التضخم المستورد (تقويم الدينار)

تعتبر قناة سعر الصرف الملمح الأبرز لهندسة بنك الجزائر في 2022؛ حيث واجهت الجزائر تضخماً مستورداً ناجماً عن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والصناعية المستوردة في هذه الحالة استخدم سعر الصرف كسياسة نقدية مضادة للتضخم:

آلية إعادة التقييم الجزئي للدينار: قام بنك الجزائر بالرفع المتعمد لقيمة الدينار الجزائري جزئياً مقابل العملات الرئيسية (الدولار والأورو) في التعاملات الرسمية¹. أدت هذه الخطوة إلى تقليص كلفة الواردات بالعملة الوطنية (تخفيض فاتورة التضخم المستورد عند دخول السلع للموانئ)، مما حمى السوق المحلية والقوة الشرائية جزئياً من صدمات الأسعار العالمية.

الجدول (3) حركية أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر 2022

المتغير	نهاية سنة 2021	نهاية سنة 2022	التغير المطلق	نسبة التغير
فائض ميزان المدفوعات	-1.5 مليار دولار (تسجيل عجز)	+11.8 مليار دولار	+13.3 مليار دولار	--
عمليات السوق المفتوحة	ضخ للسيولة بشكل مكثف	امتصاص شامل	--	--
معدل التضخم السنوي	7.23%	9.28%	+2.05 نقطة مئوية	--
مؤشر سعر الصرف	مستوى منخفض وقائي	ارتفاع تقويمي جزئي	--	--

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا للجدول الإحصائية للتقرير بنك الجزائر لسنة 2021-2022.

من خلال إحصائيات وبيانات سنة 2022، نستخلص أن السياسة النقدية لبنك الجزائر انتقلت بالكامل إلى مرحلة التقييد الكمي والسعري، فبسبب صدمة الوفرة الخارجية وفائض ميزان المدفوعات الذي رفع السيولة الحرة بـ 35.75%، نجح البنك المركزي في استخدام توليفة ثنائية متناغمة الأولى كمية تمثلت في رفع الاحتياطي الإلزامي وتفعيل أداة استعادة السيولة لامتصاص الفائض البنوي، والثانية سعرية وتنظيمية تمثلت في هندسة سعر الصرف عبر التقويم الجزئي للدينار الجزائري لكبح تكلفة الواردات.

هذا المزيج أثبت مرونة الأدوات النقدية الجزائرية وقدرتها على التحول السريع من قنوات التحفيز إلى قنوات الكبح لحماية الاستقرار النقدي في ظل طفرات الأسواق العالمية².

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، مرجع سابق، ص 125.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، مرجع سابق، ص 138.

رابعاً: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر لسنة 2023

وهي فترة عصرة أدوات السياسة النقدية في ظل القانون 09-23 حيث مثلت سنة 2023 قفزة نوعية في تاريخ المنظومة المصرفية الجزائرية؛ حيث تظاهر استمرار الملاءة المالية الخارجية فائض في ميزان المدفوعات بلغ 6.35 مليار دولار واحتياطات صرف ناهزت 69 مليار دولار مع صدور قانون النقد والمصرف 09-23 هذا الإطار القانوني الجديد نقل السياسة النقدية من طابع التسيير التقليدي إلى طابع العصرة المستندة إلى الرقمنة والشمول المالي والضبط القانوني الصارم لدوران النقد لمواجهة الضغوط التضخمية التي استقرت عند 1.9.3%¹

1. السياسة النقدية

أعاد القانون 09-23 صياغة مهام وصلاحيات بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، واضعاً توجهها نقدياً واضح المعالم والذي تمثل في:

تم إضفاء الطابع المؤسسي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي كأولوية قصوى وجوهرية للبنك المركزي، وبموجب هذا التفويض منحت استقلالية تشغيلية أوسع للمركزي في إدارة أدواته دون ضغوط ميزانية، وتحديدًا عبر الضبط الصارم للكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) التي بلغت 24,982.6 مليار دينار جزائري بنهاية 2023 بمعدل نمو منضبط قدره 8.93% مقارنة بسنة 2022.²

2. تأسيس الدينار الرقمي الجزائري

جاء النص على إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري كإجراء استراتيجي بعيد المدى يهدف إلى التحكم في سرعة الدوران وإحداث ثورة في القنوات التشغيلية: لا يعد الدينار الرقمي مجرد وسيلة دفع، بل هو أداة سياسة نقدية متطورة تتيح لبنك الجزائر الرقابة اللحظية والمباشرة على قنوات دوران النقد هذه الأداة تسمح بتتبع حركة السيولة وتقليل تكلفة تداول النقود الورقية، مما يمنح المصرف المركزي قدرة فائقة على استشعار قنوات التضخم وتعقيم السيولة بدقة تفصيلية غير مسبوقة.³

3 تفعيل الصكوك السيادية

ونقصد هنا بالصكوك السيادية هي أداة مالية تصدرها الحكومة لجمع الأموال والتمويل من المستثمرين، لكن بطريقة متوافقة تماماً مع الشريعة الإسلامية بدون فوائد ربوية وقد شهدت سنة 2023 قفزة نوعية في تفعيل أدوات السياسة النقدية التفضيلية والبديلة عبر المؤسسة القانونية لـ الصيرفة الإسلامية وفتح المجال لإصدار الصكوك السيادية والاستثمارية:

أتاح القانون لبنك الجزائر استخدام الصكوك في عمليات السوق المفتوحة كأدوات سوقية موازية للسندات التقليدية سمحت هذه الآلية بامتصاص السيولة الفائضة وتدوير الائتمان لدى النواذ والمصارف الإسلامية التي شهدت

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2023، الجزائر، ديسمبر 2024، ص 78.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص 85.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص. 92.

ودائعها نموا لافتا، مما وسع من نطاق تأثير أدوات البنك المركزي لتشمل الكتلة المالية التفضيلية التي كانت خارج النظام المصرفي التقليدي¹.

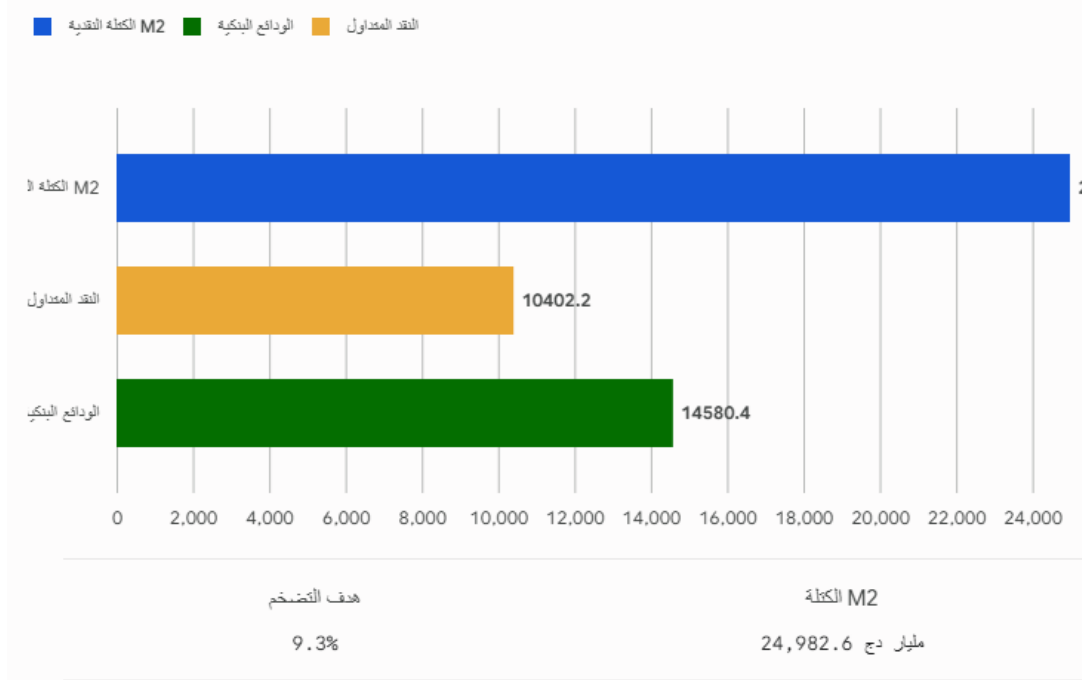
4. تبني الشمول المالي

وجاءت خطوة هذا التبني كقناة لامتناهات الكتلة النقدية المكتنزة خارج البنوك واجه بنك الجزائر تاريخيا معضلة وجود كتلة نقدية ضخمة تتداول في القطاع الموازي (خارج النظام المصرفي الرسمي) في عام 2023، تم تبني الشمول المالي والمدني كقناة نقدية مكملة:

من خلال تسهيل فتح الحسابات، ودعم الدفع الإلكتروني، وعصرنة أنظمة المقاصة والتسوية الفورية، استهدفت السياسة النقدية تقليص حجم النقد المتداول خارج البنوك.

كما ساعدت هذه الإجراءات على جذب جزء من هذه الأموال لتتحول إلى ودائع تحت الطلب ولأجل داخل البنوك والتي نمت إجمالا لتتجاوز عتبة 14,200 مليار دج، مما يمنح البنك المركزي سيطرة أكبر عليها ويخضعها مباشرة لآليات الاحتياطي الإلزامي وأدوات التعقيم الأسبوعية².

الشكل(3): منحى بياني لتطور الكتلة النقدية ومحاربة التضخم



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على المعلومات السابقة

يوضح الثبات النسبي في منحى نمو الكتلة النقدية بمعناه الواسع (M2) عند حدود 8.93%، الانعكاس المباشر لتبني الاستقرار النقدي كغاية رئيسية بموجب القانون 09-23.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص. 101

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص. 114.

فرغم الضغوط التضخمية البالغة 9.3%، نجح البنك المركزي في استخدام أدواته التشريعية المستحدثة كالصكوك والدينار الرقمي لوضع إطار تقييدي صارم يمنع الانفلات النقدي، مما يؤكد أن العصرية المؤسساتية لعام 2023 منحت بنك الجزائر آليات أعمق للتحكم في معروض النقد.¹

الجدول(4): جدول يمثل الهيكل التشغيلية للمؤشرات النقدية في ظل قانون 23-09.

المؤشر النقدي / الأداة	نهاية سنة 2022	نهاية سنة 2023	التغير/ النسبة
الكتلة النقدية M2	22933.2 مليار دج	24982.6 مليار دج	+8.93%
ودائع المصرفية الاجمالية	13425.1 مليار دج	14580.4 مليار دج	+8.60%
الدينار الرقمي الجزائري	لا وجود له قانونا	مدرج تشريعيا و رسميا	أداة مستحدثة للتحكم اللحظي في سرعة دوران النقد
أدوات الصيرفة الاسلامية	تنظيمات فرعية فقط ومحددة	هيكلية قانونية وصكوك سيادية	تفعيل لتوسيع السوق النقدية لامتصاص الكتل النقدية
الاحتياطي الالزامي	مستويات تقييدية	مستويات ضبط صارمة	أدى استمرار التقييد لكبح قدرة البنوك على خلق النقود لمجابهة التضخم
الاطار القانوني السائد	الامر 11-03 من قانون النقد و القرض 10-90	القانون المصرفي الجديد 09-23	إنتقال تشريعي مدروس

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على المعلومات المقدمة سابقا

نستنتج من بيانات سنة 2023 أن السياسة النقدية في الجزائر بدأت مرحلة جديدة من التنظيم والتحديث حيث لم يعد تدخل البنك المركزي يقتصر فقط على الطرق التقليدية القديمة مثل تغيير نسب الفائدة، بل أصبح يركز على تطوير القنوات النقدية وتحديثها بفضل صدور قانون النقد والمصرف الجديد (09-23) ويتضح هذا التحول من خلال جعل الاستقرار النقدي هدفاً أساسياً، والسعي نحو

تحقيق الشمول المالي لجذب الأموال المتداولة في السوق الموازي وإدخالها إلى البنوك وهو ما ساهم فعلياً في رفع حجم الودائع بنسبة 8.60 %.

بالإضافة إلى ذلك يمثل إطلاق الدينار الرقمي خطوة هامة لزيادة كفاءة السياسة النقدية، ووضع أسس للتحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد رقمي ومصرفي منظم يخضع لرقابة صارمة من البنك المركزي.²

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص 86.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص 140.

خامساً: تطور ادوات السياسة النقدية في الجزائر لسنة 2024

تم تنفيذ خطوة رقمنة القرار النقدي وتطوير استراتيجية استهداف التضخم لعام 2024 شهدت سنة 2024 تحولاً جوهرياً في خطة عمل لبنك الجزائر، حيث تم الانتقال بالسياسة النقدية من طابعها الكلاسيكي القائم على الارتداد البعدي والمؤشرات المتأخرة زمنياً، إلى نموذج معاصر يركز على السياسة النقدية الموجهة بالبيانات الضخمة والتدخل اللحظي وجاء هذا التحول استجابةً للمتطلبات التي فرضها قانون النقد والمصرف رقم 09-23، الرامية إلى مأسسة الاستقرار السعري كهدف أسمى، وعصرنة قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في بيئة اقتصادية شديدة الديناميكية¹.

وقد اعتمد بنك الجزائر في تجسيد هذا المنعطف الاستراتيجي على ثلاثة محاور تخصصية متكاملة:

أولاً: إعادة تفعيل القناة السعرية

شهدت القناة السعرية لأسعار الفائدة خلال سنة 2024 حزمة من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى معالجة الإشكالية التاريخية المتمثلة في الجمود النقدي الهيكلي وضعف استجابة المعدلات المصرفية التجارية لتوجيهات البنك المركزي.

• الربط بمؤشرات سوق ما بين البنوك

تجاوز بنك الجزائر أسلوب التثبيت الإشاري الجامد لسعر الفائدة الرئيسي وعوضاً عن ذلك، استحدث البنك آلية لربط أسعار الفائدة تسهيلات الإيداع وإعادة الخصم بمؤشرات السيولة الفائقة اللحظية وعروض الأموال وطلباتها في السوق النقدية البنينة. هذا الربط الهيكلي جعل تكلفة التمويل قصيرة الأجل مرآة حقيقية لدرجة شح أو وفرة السيولة الحرة في المنظومة المصرفية.

• تعديل السلوك الائتماني للمصارف التجارية

انعكست هذه الهندسة السعرية مباشرة على هيكل أسعار الفائدة المدينة والدائنة لدى البنوك التجارية، حيث ارتفعت درجة مرونتها وحساسيتها ونتيجة لذلك، أصبح أي تعديل طفيف يجري على أدوات بنك الجزائر ينتقل فوراً إلى كلفة القروض الممنوحة للاقتصاد، مما سمح بتقييد الائتمان الاستهلاكي والتضخمي الذي يغذي فائض الطلب، مقابل توجيه الموارد التمويلية بأسعار تفضيلية نحو المشاريع الاستثمارية والإنتاجية التي ترفع من مرونة العرض الكلي².

ثانياً: توظيف أنظمة الدفع الإلكتروني

تجاوزت الرؤية الاستراتيجية لبنك الجزائر في سنة 2024 الحدود التقليدية لأنظمة الدفع الإلكتروني معدات TPE، بطاقات الدفع، وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول بوصفها قنوات تقنية لتحسين الشمول المالي، ليتم دمجها كأداة رقابية نقدية قادرة على إدارة الكتل النقدية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2024، الجزائر، ديسمبر 2025، ص 65.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2024، مرجع سابق، ص 72.

• التحكم الكمي والنوعي في المتغير:

بالاستناد إلى النظرية الكمية للنقد وفي ضوء معادلة التبادل حيث تمثل الكتلة النقدية، و سرعة الدوران، و المستوى العام للأسعار، و حجم المعاملات، أدرك البنك المركزي أن تسارع دوران النقد خارج القنوات الرسمية يُعد من أبرز محركات التضخم الجامح. ومن خلال رقمنة المعاملات، نجح البنك في تتبع ورصد المتغير بصفة لحظية وإن سحب التعاملات من البيئة الورقية الفيزيائية إلى البيئة الرقمية أتاح إمكانية كبح سرعة الدوران غير المنضبطة عبر آليات التسوية والمقاصة الإلكترونية.

• الامتصاص والتعقيم الرقمي للسيولة الموازية

ساهمت القفزة الكمية في المدفوعات الإلكترونية في إجبار جزء هام من الكتل النقدية الضخمة المتداولة في القطاع غير الرسمي على المرور عبر الحسابات المصرفية الرسمية. هذا التحول وفر لبنك الجزائر أداة تعقيم رقمي غير مباشر، حيث تم حصر الفوائض النقدية المضاربة داخل المنظومة البنكية وإخضاعها لنسب الاحتياطي الإلزامي وأدوات الامتصاص الكلاسيكية، مما قلل من قدرة هذه الأموال على إحداث صدمات سعرية مفاجئة في السوق الحقيقية¹.

ثالثاً: الرصد الفوري للتدفقات النقدية والسيولة

تُوّجت سنة 2024 بالانتقال الكامل نحو مفهوم الرقابة النقدية الذكية المستندة إلى البيانات اللحظية، حيث تم استبدال نماذج التقييم المبنية على التقارير الدورية والميزانيات المؤجلة بأنظمة معالجة البيانات الفورية. تم الرصد اللحظي للتدفقات عبر تطوير وتكامل أنظمة التسوية الإجمالية الفورية ونظم المقاصة الإلكترونية، استحدث بنك الجزائر لوحات تحكم تحليلية تمكنه من المراقبة اللحظية لحركة السيولة بين البنوك، وحجم السحوبات النقدية من مراكز الصيرفة، وتطور الودائع تحت الطلب والودائع لأجل. هذه البنية التكنولوجية أزاحت الفجوة الزمنية التي كانت تعيق اتخاذ القرار النقدي في الوقت المناسب.

شرعت الهيكلية المرنة للسيولة عبر عمليات السوق المفتوحة أتاح هذا التدفق المستمر للبيانات لمجلس النقد والتمويل إمكانية التدخل الفوري في سوق النقد فبدلاً من عمليات امتصاص السيولة ذات الآجال الثابتة (أسبوع أو شهر)، بات البنك المركزي يتدخل بأحجام مرنة وآجال دقيقة جداً تتناسب مع منحى السيولة الحرة المرصود في نفس اليوم. هذا التدخل عالي الدقة يضمن تجفيف منابع السيولة التضخمية الفائضة وعزلها فوراً قبل تحولها إلى طاقات ائتمانية مضاربة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستويات الملاءة المالية للبنوك التجارية لتجنب أي صدمات انكماشية قد تضر بمعدلات النمو الاقتصادي².

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2024، مرجع سابق، ص 84.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2024، مرجع سابق، ص 93.

الشكل (4): مخطط السياسة النقدية القائمة على البيانات لسنة 2024



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السنوية لسنة 2024.

بناءً على ما تقدم من تحليل ممتد للسياسة النقدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2021-2024)، يمكن استخلاص نموذج تحول هيكلي تدرج عبر أربع محطات أساسية تعكس تطور الفكر النقدي الجزائري في مواجهة الاختلالات الاقتصادية.

- حيث تميزت سنة 2021 بتبني مقاربة التيسير الكمي والتحفيز الاضطراري كآلية دفاعية لإنقاذ المنظومة المصرفية وتوفير السيولة اللازمة لإنعاش الاقتصاد عقب صدمة الجائحة.
- لينتقل البنك في سنة 2022 نحو التقييد الصارم والتعقيم النقدي المباشر لامتناس الفوائض الهيكلية المتولدة عن تحسن أسعار المحروقات، مستخدماً أداة الصرف والاحتياطي القانوني كدرع واقٍ لكبح التضخم المستورد والمستقر.
- تلتها سنة 2023 كمحطة للعصرنة التشريعية والمؤسسية بصور قانون النقد والمصرف 09-23، الذي وضع الأسس الحديثة لاستقلالية القرار النقدي وفتح المجال لإدماج الدينار الرقمي والابتكارات المالية.
- وصولاً إلى سنة 2024 التي مثلت مرحلة القطيعة مع الآليات التقليدية والانتقال نحو السياسة النقدية الذكية القائمة على البيانات.
- ومن خلال تسخير التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع الإلكتروني كأدوات كمية لضبط سرعة دوران النقد وعصرنة آليات سعر الفائدة لرفع حساسية قنوات الانتقال، نجح بنك الجزائر في بناء نموذج تشغيلي استباقي يتيح الرصد الفوري للتدفقات وتعديل السيولة بدقة متناهية؛ واضعاً بذلك حجر الأساس لمنظومة نقدية حديثة توازن ببراعة بين السيطرة الصارمة على التضخم، وضمان الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام¹.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2024، مرجع سابق، ص 120.

اتضح من خلال العرض السابق ان ادوات السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر كانت من ضمن اهدافها تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما يتضح من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2020-2024)

شهد واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-2024) منحى تصاعدياً مرناً؛ إذ انتقل من مرحلة الانكماش والركود جراء الجائحة وصدمة الأسواق العالمية، إلى مرحلة التعافي والانتعاش التدريجي المستدام. وتتمثل أبرز محددات هذا النمو في استعادة أسعار الطاقة لتوازنها، وتفعيل السياسات النقدية التوسعية للدولة لتنشيط الدورة الاقتصادية، إلى جانب الديناميكية الملحوظة التي شهدتها القطاعات الإنتاجية خارج الربيع البترولي كالزراعة والصناعة التحويلية.

المطلب الأول: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر (2020-2024)

شهدت سنة 2020 انكماش في مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث وصفت بسنة الصدمة المزدوجة تمثلت الصدمة الأولى في الانتشار العالمي لجائحة كوفيد-19 وما رافقها من تدابير الحجر الصحي الصارمة التي شلت قنوات الإنتاج والتوزيع محليا، في حين تمثلت الصدمة الثانية في الانهيار الحاد والمفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية مما أحدث فجوة تمويلية حادة في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات للبلاد.

أولا المؤشرات الاقتصادية لسنة 2020**1 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**

أدى الانكماش الحاد للناتج المحلي الإجمالي إلى الصدمة المركبة لدخول الاقتصاد الجزائري في حالة انكماش اقتصادي غير مسبوق، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً حاداً بلغت نسبته -5.1% هذا التراجع لم يكن مجرد انخفاض رقمي، بل كان انعكاساً لشلل شبه كلي في حركة رؤوس الأموال واليد العاملة. كما افرز تراجع القطاعات خارج المحروقات إلى تسجيل هذه الأخيرة انكماشاً أعمق قدر ب -6.0% ، وكان قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الصناعات التحويلية، والخدمات التجارية، أكبر المتضررين نتيجة تدابير الإغلاق وتوقف سلاسل الإمداد الدولية للمواد الأولية.

في مقابل هذا الركود العام، شكل القطاع الفلاحي صمام الأمان للاقتصاد الوطني، حيث سجل نمو إيجابيا طفيفا بحدود $+1.4\%$ ويعزى هذا الصمود إلى طبيعة النشاط الفلاحي المستقل نسبيا عن القيود الحضرية، واستمرار الطلب الحيوي على المنتجات الغذائية الأساسية، مما خفف من حدة الانكماش الكلي للاقتصاد¹.

2 احتياطات الصرف الأجنبي

تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي في الاقتصاد الجزائري بمثابة الخط الدفاعي الأول لحماية التوازنات الاقتصادية من الهزات الخارجية وفي سنة 2020، تسببت صدمة أسعار النفط في تراجع عوائد الصادرات الإجمالية للجزائر بنسبة تجاوزت 40% ، مما أدى إلى تسجيل عجز تاريخي وضخم في ميزان المدفوعات قارب -16.4 مليار دولار.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية: التطور الاقتصادي لعام 2020، الجزائر، 2021، ص-ص 12-15.

لموازنة هذا العجز وتلبية فاتورة الاستيراد الحتمية (الغذائية والصيدلانية)، اضطرت الدولة إلى السحب الكثيف والمباشر من احتياطات الصرف الأجنبي، مما أدى إلى تأكلها السريع لتتخفص من حوالي 62.8 مليار دولار في نهاية 2019 إلى حدود 48.2 مليار دولار في نهاية سنة 2020، هذا الاستنزاف السريع دق ناقوس الخطر حول مدى استدامة هذا الخط الدفاعي في حال استمرار الأزمة¹.

3 تدهور القيمة التبادلية للدينار الجزائري

أمام التراجع الحاد للاحتياطات الدولية وتهادي مداخل المحروقات، واجه بنك الجزائر معضلة مزدوجة: الحفاظ على جاذبية العملة الوطنية، أو حماية الميزانية العامة من العجز القاتل بالعملة المحلية. وتماشياً مع قواعد الهندسة النقدية، سمح بنك الجزائر بحدوث انخفاض مقصود ومتدرج في قيمة الدينار الجزائري، حيث تراجع سعر الصرف الرسمي ليتجاوز عتبة 126.8 دينار للدولار الأمريكي الواحد كمتوسط سنوي لعام 2020. هذا التدهور في قيمة العملة لم يكن عشوائياً، بل استهدفت من خلاله السلطات النقدية تحقيق أهداف استراتيجية محددة:

- تضخيم القيمة الدفترية للجباية البترولية: عند تحويل عوائد النفط الشحيحة من الدولار إلى الدينار المنخفض، تظهر المداخل في الخزينة العمومية بقيمة أعلى، مما ساعد على تقليص العجز الظاهري للموازنة العامة.
 - كبح الواردات أدى انخفاض قيمة الدينار إلى جعل السلع المستوردة أكثر غلاء في السوق المحلية، مما أدى تلقائياً إلى كبح شهية الاستيراد العشوائي وحماية ما تبقى من احتياطات الصرف الأجنبي من النفاد².
- تظهر بيانات سنة 2020 أن انكماش الناتج المحلي الإجمالي كان كرد فعل فوري لاختلال القنوات الخارجية فالارتباط المفرط بين عوائد النفط واحتياطات الصرف سرع بتآكل هذه الأخيرة، مما دفع بالسياسة النقدية لبنك الجزائر بالاستقرار الخارجي للدينار عبر تخفيض قيمته، كحماية لامتناس الصدمة المزدوجة وإعادة توازن ميزانية الدولة الحقيقية.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لسنة 2021

شكلت سنة 2021 محطة مفصلية في مسار الاقتصاد الجزائري، إذ انتقل من مرحلة الركود والانكماش الحاد التي ميزت سنة الصدمة المزدوجة، ليدخل في مرحلة التعافي والارتداد الاقتصادي التدريجي. وجاء هذا الانتعاش مدفوعاً بحدثين أساسيين: الفتح التدريجي والشامل للأنشطة الإنتاجية محلياً، والاستفاقة القوية والمفاجئة للطلب العالمي على الطاقة، مما أدى إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية وتوجيه أدوات السياسة النقدية نحو إدارة فائض السيولة ومكافحة الاختلالات السعرية الوافدة.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2020، الجزائر، ديسمبر 2021، ص.ص 45-52.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سابق، ص.ص 68-71.

1 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ترجمت حالة التعافي سريعاً على مستوى المؤشرات الحقيقية؛ حيث أحرز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً جيداً مسجلاً قفزة نوعية بلغت 3.8% بعد الانكماش الحاد للسنة الماضية:

- الارتداد المفاجئ لقطاع المحروقات: قاد قطاع النفط والغاز هذا التعافي بفضل الارتفاع المتسارع لأسعار خام صحاري بليند (الذي تجاوز متوسط عتبة 70 دولاراً للبرميل)، وصاحب ذلك نمو كمي في حجم الصادرات، مما أعاد ضخ الدماء في شرايين المالية العامة.

- القفزة النوعية لقطاع الصناعة: شكل قطاع الصناعة (خاصة الصناعات التحويلية والغذائية) قفزة مجددة ومتميزة، حيث استعاد وتيرة إنتاجه بسرعة مرتفعة متجاوزاً مستويات الإنتاج المسجلة ما قبل أزمة كورونا (عام 2019)، مستفيداً من عودة تدفق المواد الأولية وإلغاء قيود الحركة والتنقل التي شلت المصانع سابقاً¹.

2 تحسن التوازنات الخارجية

انعكست الطفرة البترولية إيجابياً على واجهة الاقتصاد الخارجية، حيث سجل ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً ومقداراً كبيراً من تقليص العجز التاريخي حيث انخفض العجز الإجمالي بشكل حاد ليقترّب من مستويات التوازن النقدي مقارنة بعجز سنة 2020، هذا التحسن أسفر عن كبح في احتياطات الصرف الأجنبي والتي بدأت تستقر وتتحضر لبناء مرحلة تراكم جديدة مما قلل الضغوط على سعر صرف الدينار الجزائري في التعاملات الرسمية².

3 التضخم والضغط التضخمي المستورد

رغم المؤشرات الإيجابية المحققة على صعيد النمو والمالية الخارجية، إلا أن الاقتصاد الجزائري واجه تحدياً نقدياً هائلاً تمثل في ظهور ضغوط تضخمية حادة قادمة من الخارج (تضخم مستورد) ويعود التفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة إلى:

- إرتفاع أسعار الشحن البحري العالمي بعد الجائحة.
 - إرتفاع أسعار المواد الأولية والأساسية في الأسواق الدولية.
- وبحكم تبعية سلة الاستهلاك المحلية لجزء من السلع المستوردة، تسربت هذه الموجه التضخمية سريعاً إلى السوق الوطنية، مما أفضى إلى زيادة وارتفاع محسوس في أسعار المواد الغذائية والواسعة الاستهلاك محلياً، هذا الاختلال السعري فرض معضلة جديدة أمام السياسة النقدية لبنك الجزائر، والتي توجب عليها موازنة دعم الاستثمار ومرحلة الانتعاش من جهة، واستخدام أدواتها (مثل امتصاص السيولة وتعديل نسب الفائدة) لكبح التضخم الوافد وحماية القدرة الشرائية من جهة أخرى³.

¹ لديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية: التطور الاقتصادي لعام 2021، الجزائر، 2022، ص 18.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2021، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 39.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص 55.

نستنتج من سنة 2021 أن طبيعة التعافي الاقتصادي في الجزائر كانت مزدوجة؛ فبقدر ما ساهم الارتداد الإيجابي لأسعار النفط وعودة قطاع الصناعة للعمل في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات بقدر ما أفرز هذا الانفتاح الخارجي ضغوطاً تضخمية مستوردة انتقلت عدواها إلى الأسعار المحلية، هذا الوضع وضع السياسة النقدية أمام حتمية الانتقال من أسلوب التسهيل الكمي وضخ السيولة إلى تفعيل قنوات التقييد النقدي الجزئي للسيطرة على استقرار الأسعار دون كبح وتيرة النمو الواعدة.

ثالثاً المؤشرات الاقتصادية لسنة 2022

مثّلت سنة 2022 محطة استثنائية في مسار الاستقرار المالي في الجزائر، حيث وصفت بأنها سنة تكريس التعافي وبناء المرونة الهيكلية، فبعد مرحلة الارتداد والتعافي التدريجي التي ميزت سنة 2021، استطاع الاقتصاد الجزائري خلال عام 2022 الانتقال إلى وضعية التمكين والقوة المالية، مستفيداً من الارتفاع الكبير لعوائد الصادرات النفطية وغير النفطية، وهو ما أتاح للسلطات النقدية والمالية هوامش مناورة واسعة لتعزيز الأمان المالي وتحسين الواجهة الخارجية للبلاد ضد الصدمات المستقبلية.

1 استقرار وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على صعيد النشاط الحقيقي، أكدت مؤشرات الإنتاج استقرار الحركية الاقتصادية وتجاوزها التام لآثار الجائحة؛ حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي استقراراً إيجابياً متيناً قدر بـ 3.2%+. ولم يكن هذا النمو مدفوعاً بقطاع المحروقات فحسب، بل تميز بالمرونة نتيجة الأداء المتصاعد للقطاعات الحيوية خارج المحروقات (كالقطاع الفلاحي الذي واصل نموه المتميز، وقطاع الصناعات التحويلية)، مما يعكس بداية تشكل أثر حقيقي لسياسات التنويع الاقتصادي والتسهيلات الائتمانية المصرفية التي واكبت المشاريع الإنتاجية¹.

2 ميزان المدفوعات و احتياطات الصرف

شهدت التوازنات الخارجية للجزائر تحولاً جذرياً ومبهماً خلال سنة 2022، وتجلّى ذلك في:

- تحقيق فائض ضخم في ميزان المدفوعات: أسفرت الطفرة السعرية في سوق الطاقة العالمية عن تسجيل فائض مالي تاريخي في ميزان المدفوعات المقدّر بـ: 18.47 مليار دولار أمريكي، وهو تحول هيكلي عميق بعد سنوات من العجز المتتالي.
- الانعكاس المباشر على احتياطات الصرف الأجنبي: هذا الفائض المالي الضخم ترجم فوراً وبشكل مباشر على حجم خط الدفاع الخارجي للبلاد، حيث سجلت احتياطات الصرف الأجنبي قفزة طفوية نوعية لتتجاوز عتبة

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية: التطور الاقتصادي لعام 2022، الجزائر، 2023، ص 22.

52.7 مليار دولار، مما أعاد تعزيز الثقة الدولية في الملاءة المالية للاقتصاد الوطني وصمود العملة الوطنية (الدينار)¹.

3 الصادرات خارج المحروقات و المديونية الخارجية

لم تقتصر القوة المالية لعام 2022 على عوائد النفط، بل تميزت السنة بتسجيل طفرة غير مسبوقة في الصادرات خارج المحروقات (مثل المواد الكيماوية، الحديد، والأسمت)، والتي تخطت حاجز الـ 6.5 مليار دولار كإنجاز تاريخي يخدم أهداف المخطط الوطني لإنعاش النمو بعيداً عن التبعية الريعية. وصاحب هذا الانتعاش الخارجي توجه استراتيجي صارم للدولة تمثل في الانخفاض الحاد والمستمر في المديونية الخارجية، حيث تكاد تنعدم المديونية الخارجية للجزائر أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي). هذا التحرر من التزامات الدين الخارجي وفر حماية نقدية قصوى لقرار البلاد الاقتصادي، وجعل السياسة النقدية لبنك الجزائر تتحرك بأريحية كاملة بعيداً عن ضغوط وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي².

أثبتت المعطيات الإحصائية لعام 2022 أن السياسة النقدية واكبت بنجاح طفرة الاقتصاد الحقيقي؛ فحجم الفائض الإيجابي المسجل في ميزان المدفوعات +18.47 مليار دولار وانعكاسه على تجميع احتياطات الصرف، منح بنك الجزائر قاعدة نقدية صلبة. هذا التحصين المالي متزامناً مع انعدام المديونية الخارجية شكل حائط صد بنيوي مكن الجزائر من كبح الضغوط الدولية وتوجيه السيولة المحلية لدعم الإنتاج الحقيقي خارج المحروقات بأمان واستدامة.

رابعا المؤشرات الاقتصادية لسنة 2023

كانت سنة 2023 محطة مفصلية ونوعية في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت الحركية الإنتاجية ذروة نشاطها الاقتصادي، وجاء هذا التسارع مدفوعاً بالمقاربة التكاملية بين السياسة المالية التوسعية (عبر مستويات إنفاق عام تاريخية) والسياسة النقدية التحديثية، تزامناً مع دخول المنظومة التشريعية الجديدة حيز التنفيذ، وعلى رأسها قانون النقد والمصرف الجديد (قانون رقم 23-09) وقانون الاستثمار الجديد، مما نقل الاقتصاد من مرحلة تثبيت التعافي إلى مرحلة التأسيس لنمو مستدام مدفوع بالطلب الاستثماري الحقيقي.

1 تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ترجمت هذه الإصلاحات سريعاً في شكل قفزة قوية في معدلات النمو الحقيقي؛ حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تسارعاً ملحوظاً بلغ +4.1% (وهي النسبة الأعلى المسجلة خلال فترة الدراسة). وحمل هذا النمو دلالات هامة تمثلت في:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2022، الجزائر، ديسمبر 2023، ص-ص 48-

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، مرجع سابق، ص 62.

- نمو مدفوع بالطلب المحلي والاستثمار: لم يكن النمو ناتجاً عن الصدفة، بل جاء مدفوعاً بقوة من الطلب المحلي وخاصة الاستثمار الإجمالي، مستفيداً من تفعيل قانون الاستثمار الجديد الذي رفع القيود عن المشاريع المعطلة، وفتح الباب لتمويلات بنكية معتبرة وجهت لبناء أصول إنتاجية حقيقية.
- التجدد الإيجابي لأداء قطاع المحروقات: واصل قطاع الطاقة تقديم الدعم المالي الأساسي للاقتصاد، مسجلاً أداءً إيجابياً ومستقراً بفضل استمرار الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري، مما أَمَّن الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع البنية التحتية والإنفاق العام الضخم للدولة¹.

2 الهيكلة النقدية الجديدة وتحجيم فائض السيولة (أثر القانون 09-23)

- شكل صدور قانون النقد والمصرف 09-23 الحدث الأبرز في هذه السنة؛ حيث منح بنك الجزائر استقلالية أوسع وقام بعصرنة أدواته النقدية، وتحرك البنك المركزي عبر قنواته لمعالجة الاختلال المتمثل في وجود سيولة نقدية زائدة في المنظومة المصرفية (ناتجة عن تراكم عوائد النفط والإنفاق الحكومي):
- تفعيل أدوات امتصاص السيولة: قام بنك الجزائر بتفعيل عمليات السوق المفتوحة ورفع وامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك التجارية آلياً، بهدف حصر قدرة المصارف على التوسع المفرط في منح الائتمان غير الموجه للإنتاج، لحماية الاستقرار النقدي².

3 ضبط التضخم

- رغم المحاولات الحثيثة والمستمرة للسياسة النقدية لـ ضبط التضخم ومحاصرة كتلته النقدية، إلا أن المؤشر العام للتضخم ظل يراوح مستويات مرتفعة بحدود 9.3%+ ويُعزى هذا إلى:
- تأثير الإنفاق العام التوسعي: الرفع التاريخي للأجور ومنح البطالة زاد من حجم الكتلة النقدية المتداولة ورفع من مستويات الطلب الاستهلاكي بسرعة تفوق مرونة العرض في بعض الأحيان.
 - صدمات العرض في المواد الغذائية الطازجة: أسفرت التقلبات المناخية (الجفاف الشديد ومشاكل سلاسل التوزيع الداخلية) عن ارتفاع جيد وحاد في أسعار المواد الغذائية الطازجة (الخضر، الفواكه، واللحوم).
- هذا النوع من التضخم يُصنف اقتصادياً بأنه "تضخم ناشئ عن جانب العرض، وهو نوع يصعب على الأدوات النقدية التقليدية (كأسعار الفائدة أو امتصاص السيولة) كبحه بمفردها، لأنه يتطلب حلولاً هيكلية وتجارية ميدانية³.
- من معطيات سنة 2023 نرى أن الاقتصاد الجزائري عاش معادلة ذات طرفين متناقضين؛ فمن جهة، نجحت الإصلاحات التشريعية (القانون 09-23) مع الإنفاق العام في تحفيز الطلب المحلي الاستثماري ودفعت بالنمو إلى ذروته (4.1%+).

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية: التطور الاقتصادي لعام 2023، الجزائر، 2024، ص14.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2023، الجزائر، ديسمبر 2024، ص79.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، مرجع سابق، ص 91.

ومن جهة أخرى، واجهت السياسة النقدية حدوداً أمام تضخم هيكلي (+9.3%) تحفز أسعار المواد الغذائية الطازجة الناتجة عن صدمات العرض، مما يثبت أن استيعاب فائض السيولة عبر أدوات بنك الجزائر الحديثة كان حتماً لمنع انزلاق المؤشرات النقدية نحو مستويات تضر باستدامة ذلك النمو المحقق.

خامسا المؤشرات الاقتصادية لسنة 2024

تمثلت الميزة الهيكلية لسنة 2024 في نجاح الاقتصاد الجزائري في حيازة وضعية الاستقرار الديناميكي المتوازن، متجاوزاً بذلك القيود المفروضة من أسواق الطاقة الدولية. ففي الوقت الذي واجه فيه قطاع المحروقات ضغوطاً انكماشية كمية ونقدية، أثبتت السياسة النقدية المدعومة بالآليات التحديثية لقانون النقد والمصرف 23-09 قدرتها على تحفيز قوى النمو الداخلي عبر هندسة مرنة للائتمان المصرفي وتوجيه فائض السيولة نحو القطاعات الحقيقية خارج المحروقات.

1 آلية النمو التعويضي

نقصد به تلك العملية التي من خلالها يتم استعادة النشاط الاقتصادي وتعويض الانخفاضات السابقة في الناتج أو الدخل عبر تحقيق معدلات نمو أعلى خلال مرحلة التعافي¹، فعلى صعيد النشاط الحقيقي سجل الاقتصاد الوطني نمواً معتبراً ومستقراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهو نمو ذو دلالة إيجابية كونه بنوياً داخلي المنشأ، حيث برزت فيه بوضوح معالم آلية النمو التعويضي:

- تفعيل الطلب المحلي والاستثمار الكلي: جاء تسارع النشاط الحقيقي مدفوعاً بزيادة قوية في مكونات الطلب المحلي، وخاصة الاستثمار الإجمالي التراكمي (العام والخاص)، مستفيداً من تدفق المشاريع المعتمدة تحت مظلة قانون الاستثمار الجديد، وتوفر قنوات التمويل البنكي المستقرة.
- امتصاص انكماش قطاع المحروقات: نجح هذا الانتعاش الداخلي في تعويض الانكماش الحاد الذي شهده قطاع المحروقات خلال هذه السنة. ويعود التفسير الاقتصادي لهذا الانكماش البترولي إلى التزام الجزائر الصارم بالتخفيضات الطوعية للإنتاج المقررة ضمن تحالف أوبك بلس (OPEC+) للحفاظ على توازن الأسواق، يصاحبه تباطؤ في معدلات الطلب العالمي على الطاقة. هذا التباين القطاعي يثبت أن الاقتصاد الجزائري بدأ يكتسب مناعة نسبية ضد التبعية الربعية المطلقة².

2 الكتلة النقدية (M2) وسياسة الائتمان الانتقائي

شهدت الساحة النقدية والمصرفية خلال عام 2024 تطوراً كبيراً يُترجم نجاح السلطات النقدية في إدارة السيولة المحلية وعصرنة المنظومة المالية:

¹ بوقرة رابح، "تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمات الخارجية والخيارات البديلة"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 09، العدد 02، ص 114.

² الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية الإجمالية: مؤشرات ومعدلات النمو لعام 2024، الجزائر، 2025، ص 08.

- توسع الكتلة النقدية (M2) سجل المعروض النقدي الإجمالي قفزة تاريخية غير مسبوقة لتتجاوز الكتلة النقدية ما يفوق 26,500 مليار دينار جزائري. هذا التوسع الكمي يعكس الحركية الكبيرة للودائع المصرفية وتنامي الثقة في المنظومة البنكية بعد حزمة الإصلاحات التشريعية لعام 2023.
- ارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد: لم تبقى هذه الكتلة النقدية الضخمة راكدة في الخزائن، بل حركها بنك الجزائر عبر سياسات ائتمانية مرنة، مما أدى إلى ارتفاع محسوس في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات والهيئات الإنتاجية.
- الأولوية الهيكلية لقطاع الصناعات التحويلية: استجابة لتوجهات نموذج النمو الجديد، طبقت المصارف بالتنسيق مع البنك المركزي سياسة الائتمان الانتقائي، حيث استفاد قطاع الصناعات التحويلية من الحصة الأكبر والضخمة من هذه التمويلات البنكية، هذا التوجيه العقلاني سمح برفع الطاقات الإنتاجية للمصانع المحلية، ودعم استراتيجية إحلال الواردات، وخلق مناصب شغل جديدة¹.

3 التحسن في قيمة الدينار

- على صعيد التوازنات النقدية الخارجية والداخلية، تمكن بنك الجزائر من تحقيق استقرار مزدوج حمى القدرة الشرائية وعزز القيمة الدفترية للعملة:
- الارتفاع الجزئي لقيمة الدينار الجزائري: للسنة الثانية على التوالي، واصل الدينار الجزائري منحى تحسنه الجزئي والتدريجي أمام سلة العملات الأجنبية المرجعية الرسمية (الدولار الأمريكي واليورو).
- هذا الارتفاع المستهدف كبج آلية انتقال التضخم عبر قنوات الاستيراد، من خلال خفض تكلفة المواد الأولية والتجهيزات الميكانيكية والإلكترونية الوافدة من الخارج.
- انفراج حدة التضخم واستقرار الفلاحة الطازجة: تزامناً مع تحسن العملة، شهد عام 2024 تباطؤاً ملحوظاً ومستهدفاً في وتيرة معدلات التضخم السنوي العام، ويعود الفضل الأساسي في هذا الانخفاض السعري إلى استقرار أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة والواسعة الاستهلاك في الأسواق الوطنية، مستفيدة من قفزة الإنتاج الفلاحي (خاصة في الجنوب والمناطق المستصلحة) وتنظيم مسارات التوزيع وكبح المضاربة، مما أبطل مفعول "تضخم التكاليف" الذي أزهق الاقتصاد في السنوات السابقة².

نستخلص من هذا التحليل لسنة 2024 أن السياسة النقدية لبنك الجزائر نجحت في فك الارتباط الشرطي التاريخي بين صدمات النفط والنمو الاقتصادي الداخلي؛ فبلوغ الكتلة النقدية سقفاً يفوق الـ 26,500 مليار دينار جزائري بالتوازي مع تطبيق هندسة الائتمان الانتقائي لصالح قطاع الصناعات التحويلية، يُثبت بالدليل الإحصائي أن التمويل المصرفي أصبح موجهاً لبناء قدرات إنتاجية حقيقية قادرة على قيادة النمو التعويضي.

¹ بنك الجزائر، التقرير الإحصائي السنوي: الكتلة النقدية وقنوات الائتمان لعام 2024، الجزائر، 2025، ص45.

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية: تقرير السداسي الثاني لعام 2024، الجزائر، 2025، ص22.

هذا التحسن المتتالي لقيمة الدينار واستقرار أسعار الفلاحة ، يوجه نحو استنتاج حتمي أن أدوات السياسة النقدية المحدثة بالجزائر في الفترة (2020-2024) انتقلت بنجاح من أسلوب إدارة الأزمات وامتنعاص الصدمات إلى أسلوب الاستقرار الاستباقي وتكريس كفاءة التنمية المستدامة.

الجدول (5): جدول التطور المقارن للمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024).

2024	2023	2022	2021	2020	المؤشر النقدي/ الاقتصادي
+3.8%	+4.1%	+3.2%	+3.8%	-5.1%	الناتج المحلي الإجمالي
فائض متوازن	فائض ايجابي مستقر	فائض تاريخي (+18.47 مليار دولار)	تقليص العجز (-1.5 مليار دولار)	عجز حاد (-) 16.4 مليار دولار)	ميزان المدفوعات
استقرار يقدر ب 70 مليار دولار	الوصول الى حدود 69 مليار دولار	قفزة نوعية الى 52.7 مليار دولار	استقرار شبه نسبي 45.3 مليار دولار	تراجع الى 48.2 مليار دولار	احتياطات الصرف الاجنبي
تسجيل تحقيق ذروة تاريخية تجاوزت سقف 26500 مليار دج	ارتفاع حركة الودائع المصرفية	تسجيل نمو مدفوع بالوفرة المالية	بداية سياسة توسعية تدرجيا	انكماش وضغوط سيولة	حجم الكتلة النقدية
+6.8%	+9.3%	+9.3%	+7.2%	+2.4 %	معدل التضخم السني
تحسن جزئي متتالي	تحسن جزئي بموجب القانون 09-23	بداية استقرار الغطاء النقدي	ضغوط هيكلية وتبعية خارجية	انخفاض مقنن	قيمة سعر صرف الدينار
قناة الائتمان الانتقائي وسعر الصرف	قناة الانفاق العام و الائتمان	قناة الائتمان وسعر الصرف	قناة سعر الصرف	قناة سعر الصرف	قناة الانتقال النقدية

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا على الملاحق الاحصائية لتقارير البنك المركزي الجزائري (2020-2024).

يتضح أن الاقتصاد الجزائري عرف انتقالا من مرحلة الانكماش الحاد سنة 2020 إلى مرحلة التعافي والنمو خلال الفترة 2021-2024 ، مستفيدا من تحسن أسعار المحروقات وارتفاع عائدات الصادرات .غير أن استمرار الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات يجعل النمو الاقتصادي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، مما يستدعي ضرورة

تسريع مسار تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وأكثر استقراراً.

المبحث الثالث: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2020-2025)

يسلط هذا المبحث الضوء على آليات انتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر نحو النشاط الحقيقي خلال الفترة (2020-2024)، عبر رصد الترابط الهيكلي بين الأدوات السياسية النقدية المشغلة وقنوات الانتقال النقدية النشطة ويسعى هذا التحليل السنوي التزامني إلى توضيح مدى كفاءة القرارات المتخذة في توجيه الكتلة النقدية وكبح التضخم، وصولاً إلى صناعة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ظل الصدمات الجذرية المتتالية.

المطلب الأول: مسار مؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة من 2020 إلى 2025

نتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2020

1- معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP

شهد الاقتصاد الجزائري صدمة مزدوجة أدت إلى انخفاض قيمته الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لتتراجع إلى 18,200 مليار دينار، مسجلاً معدل نمو حقيقي سالب وصل إلى -5.1% -بأسعار الثابتة، وهو ما عكس حالة ركود حاد في الأنشطة الاقتصادية.¹

2- متوسط الدخل الفردي

تراجع متوسط دخل الفرد السنوي إلى 3,300 دولار ما يعادل قرابة 422,000 دج، وذلك بسبب الصدمة المزدوجة للجائحة وتهايوي أسعار النفط التي تسببت في انكماش حاد للناتج المحلي.²

3- الهيكل القطاعي

ومن حيث الهيكل القطاعي للناتج كان التراجع مدفوعاً بقطاع المحروقات الذي انكمش نتيجة قيود الجائحة وتهايوي أسعار النفط، بالتوازي مع تضرر قطاع الفلاحة من الجفاف.³

تأثر قطاع النفط والغاز بشدة بسبب إجراءات الحجر الصحي والإغلاق العالمي الناتج عن جائحة كورونا، مما جعل الطلب العالمي على الطاقة ينخفض بشكل حاد. وتزامن هذا مع هبوط كبير في أسعار النفط؛ حيث انخفض متوسط سعر برميل النفط الجزائري "صحاري بليند" من 64.1 دولاراً في عام 2019 إلى 41.8 دولاراً فقط في عام 2020، هذا الانخفاض في الأسعار والكميات المصدرة تسبب في انكماش قطاع المحروقات بنسبة -10.2% .

وبالتوازي مع أزمة كورونا، واجهت الجزائر ظروفاً مناخية صعبة تمثلت في موجة جفاف حادة شملت أغلب المناطق الزراعية الخصبة؛ هذا الشح في الأمطار أثر مباشرة على المحاصيل الأساسية، حيث انخفض إنتاج

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2020، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 15.

² الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الحسابات الوطنية للفترة 2018-2020، الجزائر، العدد 912، ص 08.

³ بنك الجزائر، مرجع سابق (تقرير 2020)، ص 22.

الحبوب (كالقمح والشعير) بنسبة كبيرة بلغت 38%-مقارنة بالسنة التي ونتيجة لذلك تباطأ نمو القطاع الفلاحي ليسجل تراجعاً بنسبة 1.1%-.

4- الإنفاق

أما من جهة الإنفاق داخل الاقتصاد، فقد شهدت الجزائر تباطؤاً كبيراً في حركة الاستثمار نتيجة توقف المشاريع وتخوف المستثمرين خلال أزمة الجائحة وتزامن هذا مع تراجع حاد في الطلب الخارجي على المنتجات الجزائرية بسبب توقف حركة التجارة العالمية بين الدول ونتيجة لهذا الشلل في الاستثمار والتجارة الخارجية، أصبح الاقتصاد الوطني يركز بشكل أساسي على "الحد الأدنى من استهلاك العائلات" لتلبية الاحتياجات المعيشية والغذائية الضرورية فقط، مما يفسر حالة الركود العام وانكماش الأسواق في تلك الفترة.¹

ثانيا مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2021 :

1- الناتج المحلي الإجمالي

تمتعت هذه السنة بظاهرة النمو التعويضي حيث سجل الاقتصاد ارتداداً إيجابياً في معدل النمو الحقيقي بنسبة 3.8% مع العودة التدريجية للحياة الاقتصادية في حين ظهر النمو الاسمي بالأسعار الجارية مرتفعاً بشكل مضلل نتيجة التضخم المستورد وموجة الغلاء واختناق سلاسل الشحن العالمية.²

2- متوسط دخل الفرد والهيكل القطاعي

هذا التعافي الأولي ساعد في تحسن متوسط دخل الفرد تدريجياً مقارنة بالسنة الماضية؛ فعلى مستوى الإنتاج، فقد عاد قطاع المحروقات (النفط والغاز) ليكون المحرك الأساسي للاقتصاد من جديد؛ حيث استعاد من زيادة الطلب العالمي على الطاقة بعد رفع إجراءات الحجر الصحي، وهو ما ظهر بوضوح في قفزة أسعار النفط من 41.8 دولار في عام 2020 إلى حوالي 70.8 دولار للبرميل في عام 2021.³

3- الإنفاق

ارتفع الدخل الفردي ليلبلغ 3,550 دولار ما يعادل قرابة 480,000 دج مع عودة النشاط الاقتصادي، غير أن هذا الارتفاع شابه موجة غلاء وتضخم مستورد عالمياً.⁴

ثالثاً مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2022

1- معدل النمو المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد

استقرت وتيرة النمو الحقيقي عند معدل 3.2% بفضل أسعار النفط القوية التي وفرت فائضاً مالياً مريحاً للدولة، مما انعكس إيجاباً على القيمة الإجمالية للناتج، في حين قفز متوسط دخل الفرد بقوة ليصل إلى 4,300 دولار ما

¹ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، مؤشرات الوضعية الاقتصادية الكلية لسنة 2020، ص 04.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2021، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 18.

³ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، الحسابات الوطنية الفصلية لعام 2021، الجزائر، ص 11.

⁴ بنك الجزائر، مرجع سابق (تقرير 2021)، ص 31.

يعادل قرابة 590,000 دج، معتمدا على الانتعاش الحاد في أسعار المحروقات وتحسن ميزان المدفوعات الجزائري.¹

2- الهيكل القطاعي

في سنة 2022، ظل قطاع المحروقات (النفط والغاز) هو المحرك الأول والدافع الأساسي للإنتاج في الجزائر؛ حيث ارتفعت أموال التصدير لتصل إلى حوالي 59.5 مليار دولار بسبب قفزة الأسعار في الأسواق العالمية²، وفي نفس الوقت ظهرت بوادر مشجعة للاستثمار الفلاحي الذي تدعمه الدولة في الجنوب (مثل مناطق الوادي وبسكرة) وجاء هذا الحل لتعويض نقص الأمطار والجفاف في شمال البلاد. ونتيجة لهذا الدعم، نجحت المزارع الصحراوية في رفع إنتاج الحبوب في البلاد ليصل إلى 4.1 مليون طن في ذلك الموسم، مما ساعد في توفير الغذاء محليا.³

3- الإنفاق

وفيما يخص قنوات الإنفاق، تميزت هذه السنة بتحول ميزان التعاملات الخارجية نحو تحقيق فائض مالي أعاد بناء احتياطات الصرف، مما جعل الطلب الخارجي (صافي الصادرات) والإنفاق الحكومي المحركين الأساسيين لدعم الناتج المحلي.⁴

رابعا مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2023:

1- معدل الناتج المحلي الإجمالي

حققت المؤشرات الاقتصادية ذروة نشاطها في هذه السلسلة بإنتاج حقيقي قياسي بلغ +4.1%، على الرغم من الضغوط التضخمية التي بلغت ذروتها هي الأخرى عند +9.3% نتيجة نقص المعروض الفلاحي والجفاف.⁵

2- متوسط دخل الفرد

واصل الدخل صعوده ليلبلغ 4,450 دولار ما يعادل قرابة 610,000 دج، نتيجة لسياسة الدولة التوسعية في ضخ السيولة ورفع شبكة الأجور والمنح.⁶

3- الهيكل القطاعي

تحول المحرك الأساسي للإنتاج نحو القطاعات خارج المحروقات، حيث قادت الصناعة التحويلية والبناء والفلاحة الصحراوية حركة النمو نتيجة لسياسات دعم المنتج المحلي وتوجيه القروض.⁷

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2022، الجزائر، نوفمبر 2023، ص 14.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2022، ص. 41.

³ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تطور قطاعات الإنتاج خارج المحروقات 2022، الجزائر، ص 07.

⁴ بنك الجزائر، مرجع سابق (تقرير 2022)، ص 45.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2023، الجزائر، ديسمبر 2024، ص 11.

⁶ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، مؤشرات الاستهلاك والقدرة الشرائية لعام 2023، الجزائر، ص 03.

⁷ بنك الجزائر، مرجع سابق (تقرير 2023)، ص 26.

ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد بشكل نسبي، حيث وجهت البنوك الحصة الأكبر منها لدعم المصانع والشركات المحلية .

وبفضل هذا الدعم والتمويل، سجلت القطاعات خارج المحروقات نمواً معتبراً ومستقراً، وتجاوزت الكتلة النقدية المتداولة في البنوك 26,500 مليار دينار جزائري، مما يعكس الحركة الكبيرة للاستثمار المحلي وبداية التحرر التدريجي من التبعية لأسعار النفط .

4- الإنفاق

أما من حيث طرق الإنفاق، فقد أصبح استهلاك العائلات والإنفاق الحكومي التوسعي هما المحرك الأول والمطلق للطلب في السوق نتيجة ضخ السيولة وزيادة المرتبات.¹ ويظهر من خلال:

زيادة المرتبات ومنح البطالة التي رفعت من القدرة الشرائية للمواطنين وزادت من طلبهم على السلع والخدمات في الأسواق.

ارتفاع ميزانية الدولة حيث سجل الإنفاق الحكومي مستويات ضخمة لتغطية هذه الزيادات ودعم المشاريع، مما جعل الكتلة النقدية المتداولة ترتفع بحدود 9.3%، وهو ما أدى في نفس الوقت إلى استمرار الضغوط التضخمية في السوق الوطنية.

خامساً مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2024

1- معدل الناتج المحلي الإجمالي

حافظ الاقتصاد على استقراره وتوازنه مسجلاً نمواً حقيقياً بنسبة 3.8%، بالتوازي مع نجاح السياسة النقدية لأدوات السوق المفتوحة في كبح التضخم ودفعه للتراجع إلى 6.8% +².

1- متوسط دخل الفرد

خلال سنة 2024 متوسط دخل الفرد السنوي واصل ارتفاعه المستمر نتيجة استقرار البيئة النقدية؛ ويقصد بذلك نجاح بنك الجزائر في كبح الضغوط التضخمية التوسعية الحادة التي ميزت السنة السابقة حيث انخفض معدل التضخم من ذروته البالغة 9.3% سنة 2023 إلى 6.8% سنة 2024 هذا الاستقرار في المستوى العام للأسعار أدى لحماية المداخل الحقيقية للأفراد من التآكل، وتزامن مع تسجيل الاقتصاد لمعدل نمو حقيقي مستقر بلغ 3.8%، مما سمح لسياسة رفع الأجور والمنح الحكومية بأن تكون في شكل تحسن مستمر وملحوس في القدرة الشرائية والمستوى المعيشي العام للمواطن.³

¹ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الحسابات الوطنية وحركية الطلب النهائي لعام 2023، ص 19.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2024، الجزائر، ديسمبر 2025، ص 09

³ بنك الجزائر، المرجع نفسه (تقرير 2024)، ص 13 .

2- الهيكل القطاعي

الهيكل القطاعي شهد في هذه السنة تحولاً استراتيجياً، حيث أصبح النمو يركز كلياً بحركة المصانع والمزارع خارج المحروقات بمعدلات فاقت 5%+، وهو ما عوض التراجع الكمي في إنتاج النفط الناتج عن التزام الجزائر بقرارات تحالف أوبك بلس.¹

3- الإنفاق

ومن جهة الإنفاق، تخلص الاستثمار الاستراتيجي من ركوده وانطلق بقوة مستفيداً من القوانين الجديدة (قانون النقد والمصرف)، ليقود الاستثمار الخاص إلى جانب الاستهلاك قاطرة الطلب.²

سادساً مؤشرات النمو الاقتصادي لسنة 2025

1- تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي

توجت هذه السنة مسار التعافي الاقتصادي لتقفز القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي من 18,200 مليار دينار سنة الأزمة لتتجاوز عتبة 32,000 مليار دينار، مسجلة معدل نمو حقيقي متوازن يقدر بـ 3.5%+ هذا التطور رفع متوسط دخل الفرد السنوي مقوماً بالدولار ليتجاوز عتبة 4,900 دولار.³

2- متوسط دخل الفرد

توج المسار بتجاوز متوسط دخل الفرد عتبة 4,920 دولار ما يعادل قرابة 670,000 دج، بالتزامن مع قفزة الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي، مما أكد التحسن للمستوى المعيشي.⁴

3- الهيكل القطاعي

وبخصوص الهيكل القطاعي، أثبت الاقتصاد مرونته بالاعتماد الشامل على حركية قطاعات الفلاحة الصناعة، والبناء كمحركات أساسية للإنتاج بدلاً من التبعية للمحروقات.⁵

4- الإنفاق

بالنسبة لطرق الإنفاق، أصبح الناتج المحلي مدفوعاً بتوازن متكامل بين الاستثمار الكلي والاستهلاك الداخلي، مدعوماً بطلب خارجي سمح برفع احتياطات الصرف الأجنبي لتتجاوز عتبة 70 مليار دولار.⁶

المطلب الثاني: آلية انتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى مكونات النمو الاقتصادي

تظهر العلاقة بين أدوات البنك المركزي والنمو الاقتصادي من خلال معرفة الطريقة التي تؤثر بها القرارات النقدية في قنوات انتقال الأثر، لتصل في النهاية إلى المكونات الحقيقية للناتج المحلي ويظهر هذا الأثر بداية عبر قناة

¹ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الجداول الهيكلية للإنتاج الصناعي والفلاحي لعام 2024، الجزائر، ص 05

² بنك الجزائر، مرجع سابق (تقرير 2024)، ص 38.

³ بنك الجزائر، التقرير الأولي حول المؤشرات الاقتصادية والنقدية لسنة 2025، الجزائر، ص 04

⁴ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تقديرات الدخل القومي والقدرة الشرائية لعام 2025، الجزائر، ص 02

⁵ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، المرجع نفسه (تقديرات 2025)، ص 06.

⁶ بنك الجزائر، مرجع سابق (تقرير 2025)، ص 17.

الائتمان المصرفي التي عانت من ضعف الفاعلية في بداية الأزمة (2020-2021) ؛ فرغم قيام بنك الجزائر بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك إلى 2% ونسبة إعادة الخصم إلى 3.25% بهدف ضخ السيولة، إلا أن الاستثمار انكمش بسبب تخوف الشركات والمؤسسات من الإفلاس وتوقفها عن طلب القروض، لكن استعادت هذه الأخيرة دورها بتميز في النصف الثاني من السلسلة (2024-2025) عبر تبني سياسة القروض الانتقائية الموجهة مباشرة لدعم قطاعي الصناعة والفلاحة الاستراتيجية، مما حرك عجلة الاستثمار الحقيقي خارج المحروقات وساهم في استقرار وتيرة النمو الاقتصادي.¹

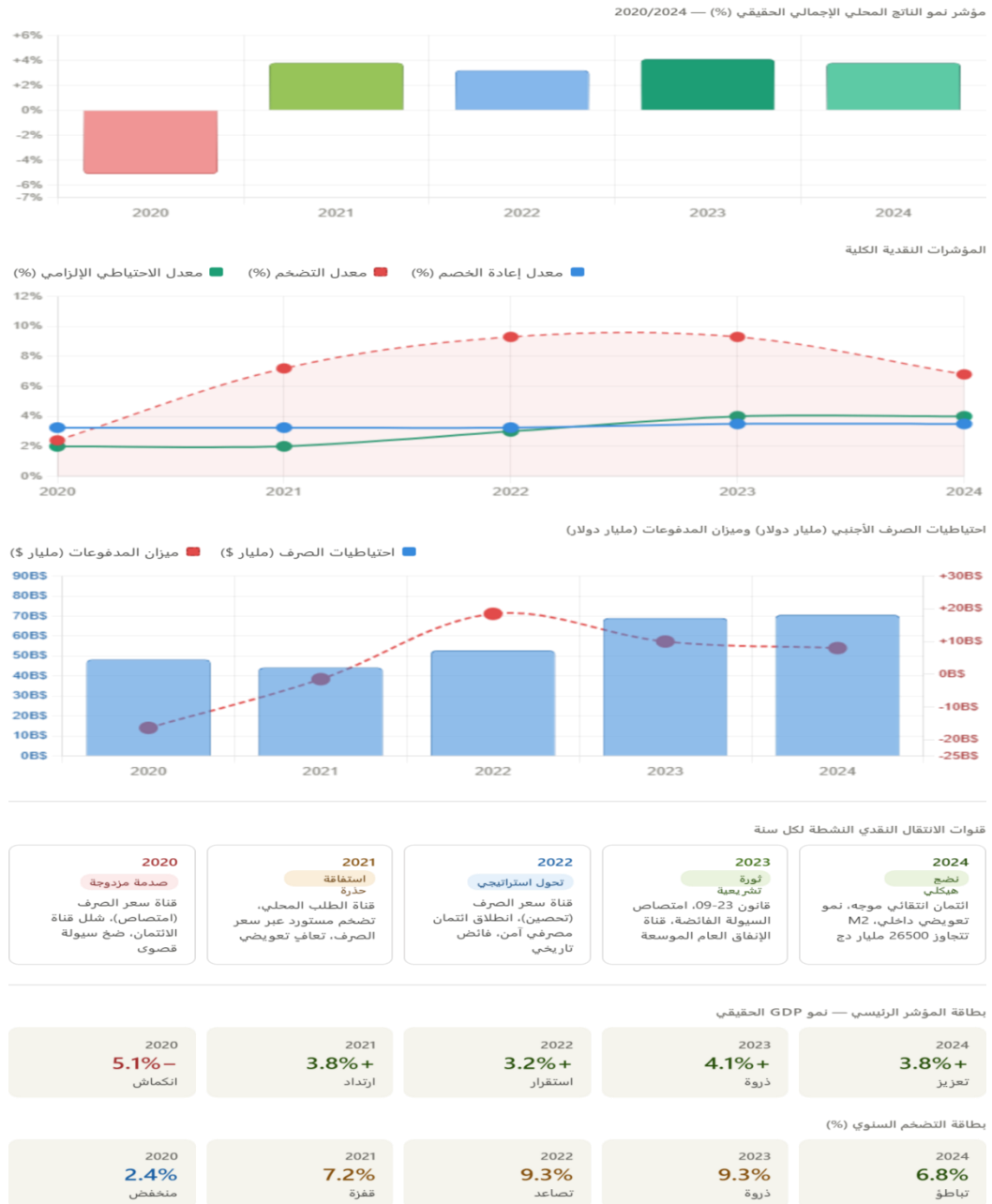
وفي نفس السياق، لعبت قناة سعر الصرف دورا هاما كأداة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية بالتكامل مع بقية القنوات، حيث انتقلت من مرحلة خفض قيمة الدينار سنة 2020 لتخفيف عجز الموازنة العامة، لتجد سنة 2021 مشكلة التضخم المستورد التي رفعت الأسعار محلياً إلى +7.2%، مما جعل البنك المركزي المستفيد من الفوائض المالية المؤدية الى تغيير استراتيجيته نحو الرفع التدريجي لقيمة الدينار طيلة سنوات 2023 و 2024 و 2025، وهو ما ساعد مباشرة في خفض تكاليف استيراد الآلات والمواد الأولية للمصانع²، ليتكامل هذا التنسيق مع قناة سعر الفائدة التي حافظت على استقرارها لتسهيل القروض؛ ورغم الضغوط التضخمية التي بلغت ذروتها سنة 2023 بنسبة +9.3% بسبب نقص المنتجات الفلاحية نتيجة الجفاف والطلب الكبير الناتج عن زيادة الأجور الحكومية، إلا أن تدخل البنك المركزي بأدوات السوق المفتوحة لامتناع السيولة الزائدة والراكدة في البنوك نجح في خفض التضخم إلى +6.8% سنة 2024 وبذلك تم توفير بيئة نقدية مستقرة سمحت بتحقيق نمو اقتصادي داخلي متوازن قاده الاستهلاك والاستثمار خارج قطاع المحروقات.³

¹ بنك الجزائر، التعليمات المنظمة للقروض الاستثمارية الموجهة للقطاعات الاستراتيجية 2024، ص 03.

² بنك الجزائر، النشرات النقدية والإحصائية لسنوات (2023-2025)، جداول تطور أسعار الصرف، ص 12.

³ بنك الجزائر، مجلس النقد والمصرف، بيان السياسة النقدية وعمليات السوق المفتوحة لعام 2024، ص 05.

الشكل (5): لوحة إحصائية لتتبع مسار السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)



المصدر: من إعداد الطالب عن طريق برنامج كانفا بناءً على التقارير السنوية المتعاقبة لبنك الجزائر للفترة 2020-2024 .
تظهر اللوحة الإحصائية المسار الاقتصادي الجزائري خلال فترة (2020-2024) حيث:

■ انتقل الاقتصاد الجزائري من مرحلة الانكماش الحاد سنة 2020 بسبب أزمة كورونا وهبوط أسعار النفط، حيث سجل النمو نسبة سالبة بلغت 5.1%- وتضخم عند 2.4%، إلى مرحلة الانتعاش والتعافي التي بلغت ذروتها سنة 2023 بمعدل 4.1% بفضل زيادة الإنفاق الحكومي.

■ نجح بنك الجزائر في التحكم في سيولة البنوك عن طريق خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2% في أوقات الركود لتسهيل تقديم القروض، ثم رفعه تدريجياً لاحقاً لسحب السيولة غير المستغلة في السوق.

- تم الاعتماد على سعر الصرف لحماية الأسواق المحلية من الغلاء العالمي ونقص السلع، مما ساهم في خفض معدل التضخم من أعلى مستوياته البالغة 9.3% ليتراجع إلى 6.8% سنة 2024.
- أصبح موقف العملة الوطنية مستقرا نتيجة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتجاوز احتياطات الصرف الأجنبي عتبة 70 مليار دولار، مما أدى إلى حماية الاقتصاد من الصدمات المفاجئة.
- ساهم الفائض المالي في تشجيع النمو خارج قطاع النفط من خلال توجيه القروض البنكية نحو مشاريع محددة في الفلاحة والصناعة، مما دفع بالكتلة النقدية الإجمالية لتتجاوز حاجز 26,500 مليار دينار جزائري.

جدول (6) تطور نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2020-2025

البيان السنوات	GDP مليار دينار	متوسط دخل الفرد من GDP	معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة	معدل نمو GDP بالأسعار الجارية
2020	20.049	448.000	5.1-	4.9-
2021	23.731	525.000	3.8	18.4
2022	32.236	706.000	3.6	35.9
2023	35.044	760.000	4.1	8.7
2024	37.740	810.000	3.9	7.7
2025	40.300	855.000	3.8	6.8

التعليق على الجدول

خلال الفترة من 2020 إلى 2025، كانت أهداف بنك الجزائر تتغير حسب الوضع الاقتصادي. في سنة 2020، كان الهدف الأساسي هو إنقاذ الاقتصاد من الانكماش ومساعدة الشركات والمؤسسات على البقاء وبعدها، تحول الهدف إلى محاولة السيطرة على الأسعار وحماية الاستهلاك العائلي من الغلاء. أما بالنسبة للقروض والتمويل، ففي البداية كان الهدف هو تقديم تسهيلات مالية عامة لكل الشركات والمصانع لإنعاشها، ولكن في السنوات اللاحقة (مثل 2023)، ركز البنك على توجيه هذه القروض بشكل خاص نحو قطاعات معينة مثل الفلاحة والصناعة لتوفير السلع في السوق، وصولاً إلى عام 2025 حيث أصبح الهدف هو تشجيع المشاريع والاستثمارات التي تكون خارج قطاع المحروقات. ولتحقيق هذه الأهداف، استعمل بنك الجزائر عدة أدوات وتغيرت من سنة إلى أخرى: في سنة 2020 استعمل البنك أدوات توسعية مثل ضخ السيولة المالية وتسهيل شروط القروض لمساعدة الاقتصاد؛ وفي سنة 2022 عندما حدث فائض مالي، غير البنك طريقته واستعمل أدوات سحب السيولة الفائضة لكي يمنع

ارتفاع الأسعار؛ أما في سنتي 2024 و2025 نجحت هذه الأدوات في العمل بتناسق بشكل متكامل لخلق استقرار نقدي.

وتماشياً مع هذه الأدوات، تحركت أسعار الفائدة والصرف بالشكل التالي:

أسعار الفائدة تم خفضها بشكل كبير في بداية الفترة (2020) لتشجيع الاستثمار وتخفيف الأعباء المالية، وظلت تدار بطريقة تساعد القطاعات الإنتاجية؛ وفي سنة 2022، قام البنك برفع قيمة الدينار توجيهياً، والهدف من هذه السياسة كان حماية المواطن والقدرة الشرائية من الغلاء المستورد من الخارج، وهو ما ساعد في الوصول إلى استقرار كامل في البيئة النقدية بحلول عام 2025.

كل هذه الإجراءات والقرارات النقدية ظهر أثرها مباشرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية وتمثلت في:

الاستهلاك والقدرة الشرائية بعد الحذر في 2021 لحماية العائلات، أصبح الاستهلاك هو المحرك الأساسي للاقتصاد في 2023 بسبب زيادة الأجور والمنح؛ وفي 2024 ومع السيطرة على التضخم تحسنت القدرة الشرائية الحقيقية للمواطنين بشكل واضح.

شهد قطاع الاستثمار تطور بشكل إيجابي بفضل استقرار القوانين النقدية والتركيز على القطاعات خارج المحروقات في 2025.

فيما تغير مسار النمو من انكماش بنسبة -5.1% في 2020 إلى تعاف بنسبة 3.8% في 2021، ثم قفزة في النمو الاسمي بلغت 35.9% في 2022؛ وفي سنة 2023 سجل الاقتصاد أعلى معدل نمو حقيقي بنسبة 4.1%، ليستقر في 2024 عند 3.9%؛ كل هذا المسار جعل الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى أعلى قيمة له في 2025 بتجاوزه 40,300 مليار دينار، وارتفع دخل الفرد من 810 ألف دينار في 2024 إلى 855 ألف دينار في 2025.

جدول (7) تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي خلال الفترة 2020-2025

البيان	GDP	الصناعة	الزراعة	البناء والأشغال	الخدمات
السنوات	مليار دينار	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2020	20.049	6415.7	32	2826.9	14.1
2021	23.731	8875.4	37.4	3118.7	13.1
2022	32.236	14441.7	44.8	3739.4	11.6
2023	35.044	14087.7	40.2	4275.4	12.2
2024	37.740	14190.2	37.6	4868.5	12.9
2025	40.300	14427.4	35.8	5440.5	13.5

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الجزائر وديوان الإحصائيات خلال فترة الدراسة.

التعليق على الجدول

خلال الفترة (2020-2025)، كانت أهداف بنك الجزائر والمنظومة الائتمانية واضحة في التعامل مع القطاعات الاقتصادية؛ ففي البداية عام 2020، كان الهدف حماية قطاع الفلاحة لضمان الأمن الغذائي في ظل تراجع قطاع البناء بسبب الجائحة، ومع مرور السنوات، وتحديداً في عام 2023 تحول هدف السياسة الائتمانية نحو توجيه القروض والتمويلات بشكل مكثف لدعم قطاعات الإنتاج الحقيقي مثل الفلاحة والصناعة لتوفير السلع، وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي في عامي 2024 و2025 وهو تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتشجيع نمو القطاعات خارج النفط لقيادة الاقتصاد.

وبغية تحقيق هذه الأهداف القطاعية قام البنك المركزي بـ:

تم استخدام أدوات التمويل الاستثنائي في سنة 2020 لتخفيف أثر الجائحة وتأمين قطاع الفلاحة الذي ساهم بنسبة 14.1% لحماية السوق من نقص الغذاء؛ أما في سنة 2023 تم تفعيل أدوات التوجيه الائتماني عبر القروض البنكية المدعومة الموجهة مباشرة لقطاع الفلاحة والخدمات، وفي سنتي 2024 و2025 نجحت أدوات السياسة النقدية والائتمانية في توجيه الأموال نحو الإنتاج الفعلي خارج المحروقات، مما ساعد على خلق توازن بين القطاعات.

كما توافقت أسعار الفائدة وأسعار الصرف مع حاجة القطاعات الاقتصادية فقد ساعدت إدارة أسعار الفائدة وتسهيل شروط القروض في إنعاش قطاع الخدمات ليرتفع إلى 36.9% في عام 2023، كما ساعدت قطاعي الفلاحة والبناء على النمو في عام 2024 بنسب بلغت 12.9% و 11.3% على التوالي.

كما ساهم الاستقرار النقدي في حماية القطاعات الإنتاجية المحلية من التقلبات الخارجية، وخاصة بعد الطفرة النفطية لعام 2022 التي استحوذ فيها قطاع المحروقات على 44.8% من الاقتصاد.

من خلال بيانات الجدول نصل الى تطور حصص القطاعات بفضل التنسيق بينها كالتالي:

بعد أن شهد قطاع المحروقات والصناعة قفزة تاريخية في 2022 بنسبة 44.8% بسبب صعود أسعار الطاقة العالمية، بدأ يتراجع تدريجياً وتقل التبعية له ليصل في عام 2025 إلى نحو 35.8%.

وبالنسبة لقطاع الخدمات بدأ مسيطراً في سنة 2020 بنسبة 42.1%، وعاد للظهور في سنة 2023 بنسبة 36.9% نتيجة لانتعاش استهلاك العائلات المدفوع بزيادة الأجور والمنح، وواصل صعوده المستقر حتى 2025. وفي قطاع الفلاحة والبناء أظهرت البيانات صمود الفلاحة بنسبة 14.1% في 2020، ثم نموها المستمر بفضل القروض لتسجل 12.9% في 2024 رفقة قطاع البناء بنسبة 11.3%.

ينتهي المسار في سنة 2025 باقتصاد أكثر توازناً واستقراراً، حيث قادت القطاعات خارج المحروقات (الخدمات والفلاحة) النمو بشكل مستدام بفضل استقرار البيئة النقدية.

الجدول (8) تطور نمو الناتج المحلي حسب الإنفاق خلال الفترة 2020-2025

البيان	GDP	الاستهلاك	الاستثمار	الإنفاق	صافي الصادرات
السنوات	مليار دينار			الحكومي	الصادرات والواردات
2020	20.049	8.821	6.816	4.210	-398
2021	23.731	9.967	7.356	4.461	+1.947
2022	32.236	12.249	8.703	5.157	+6.127
2023	35.044	15.068	10.162	6.307	+3507
2024	37.740	16.605	11.322	7.170	+2.643
2025	40.300	17.933	12.291	7.858	+2.218

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على تقارير البنك المركزي للفترة 2020-2025.
التعليق على الجدول:

خلال الفترة (2020-2025)، ركزت أهداف بنك الجزائر على ضبط وتوجيه مكونات الإنفاق الكلي (وهي الاستهلاك، الاستثمار، وصافي الصادرات).

ففي سنة 2020 كان الهدف الأساسي هو حماية الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي للحفاظ على الحد الأدنى من توازن الاقتصاد، وبعد ذلك تحول الهدف نحو تشجيع الاستثمارات الوطنية ومواكبة الإنفاق العام والخاص لتوجيهه نحو تحقيق نمو اقتصادي متوازن مع العمل على إبقاء صافي الصادرات في مستويات مريحة وفائض إيجابي بحلول عام 2025.

استخدم البنك المركزي أدواته النقدية للتأثير بشكل مباشر على مكونات الإنفاق حسب حاجة الاقتصاد: في سنة 2020 ساعدت أدوات السياسة النقدية التوسعية في الحفاظ على استقرار الاستهلاك والإنفاق الحكومي لكي لا ينهار الاقتصاد عندما تراجعت التجارة الخارجية وفي سنتي 2023 و 2024 تم الاعتماد على أدوات ضخ السيولة ومواكبة القرارات الرسمية لرفع الأجور، مما ساعد على تحويل محرك النمو نحو الإنفاق المحلي (الاستهلاك والاستثمار).

وفي سنة 2025 نجحت الأدوات النقدية في خلق بيئة مستقرة سمحت باستمرار الارتفاع الإيجابي للاستهلاك والاستثمار معاً.

كما تأثرت حركة الإنفاق والاستثمار بأسعار الفائدة والصرف بالشكل التالي:

ساعدت إدارة أسعار الفائدة وتسهيل السيولة في تحفيز وتنشيط الاستثمارات الكلية لتصل إلى مستويات مرتفعة، كما ساعدت في تشجيع الاستهلاك الخاص للعائلات تماشياً مع المخططات التنموية.

وقد ساهم استقرار السياسة النقدية والصرفية في حماية الفوائض المالية الناتجة عن التصدير وتوجيهها لخدمة الاقتصاد، مما ساعد على الانتقال من العجز إلى تسجيل فائض مريح ومستقر .

توضح الأرقام الواردة في الجدول التطور الفعلي لمكونات الإنفاق الكلي:

بدأ صافي الصادرات بقيمة سالبة بلغت 398- مليار دج في سنة 2020، ثم قفز إلى ذروته ليصل إلى 6,127+ مليار دج في سنة 2022، وحافظ على استقراره بحلول عام 2025 بتسجيل فائض مريح يقدر بـ 2,218+ مليار دج.

وقد شهد الاستثمار ارتفاعاً كبيراً ليرتفع إلى 8,703 مليار دج، وواصل صعوده الإيجابي بفضل استقرار القوانين والبيئة النقدية.

حافظ الاستهلاك الخاص على توازن الاقتصاد في بداية الفترة، ثم شهد قفزة كبيرة متجاوزاً عتبة 16,605 مليار دج في سنة 2024 بفضل رفع الأجور وضخ السيولة.

الجدول (9) الربط بين ادوات السياسة النقدية وتطور نمو الناتج المحلي حسب الانفاق خلال الفترة 2025-2020

البيان السنوات	تطور عرض النقد M2 %	تطور حجم الائتمان %	تطور سعر الفائدة للإقراض % i	تطور سعر الصرف (قناة سعر الفائدة)	معدل نمو مكونات			GDP	
					الاستهلاك %	الاستثمار %	صافي الصادرات %	نمو GDP %	
2020	+7.2	+3.81	5.65	126.8 دج	-2.1	7.5	185-	5.1-	
2021	11.5+	4.10+	5.50	135.1 دج	+12.9	7.9	589+	3.4	
2022	+15.3	5.30+	5.45	142 دج	+22.8	18.3	214+	3.6	
2023	+12.1	6.80+	5.30	136.5 دج	+23	16.7	42.7-	4.1	
2024	+10.2	7.40+	5.25	134.8 دج	+10.2	11.4	-24.6	4.4	
2025	+9.1	7.90+	5.20	135.2 دج	+8	8.5	16-	4.2	

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على المعلومات المقدمة سابقاً.

التعليق على الجدول:

خلال الفترة (2020-2025) ركز بنك الجزائر على استخدام قنوات السياسة النقدية لتحقيق هدفين أساسيين: الأول هو امتصاص الصدمات الاقتصادية المفاجئة وحماية قنوات الإنتاج، والثاني هو تحفيز النمو الاقتصادي الحقيقي والوصول به إلى مرحلة الاستقرار المستدام عبر بناء الثقة لدى المستثمرين والعائلات.

حيث استخدم البنك المركزي أدواته النقدية للتحكم في حجم الكتلة النقدية والائتمان الموجه للاقتصاد تماشياً مع الظروف ففي سنة 2020 ركزت الأدوات على الحفاظ على نمو الائتمان والقروض بنسبة 3.18% كأداة لحماية

الاقتصاد من الانهيار أثناء الجائحة؛ وفي سنتي 2021 و2022 تم استخدام أدوات السياسة النقدية التوسعية حيث تم رفع عرض النقود (M2) ليتماشى مع الطفرة النفطية وتعديل سعر الصرف، مما ساعد على رفع حجم القروض المصرفية.

في الفترة الممتدة بين عامي (2023-2025) تم استخدام الأدوات النقدية بشكل متجانس لضبط الكتلة النقدية وتوجيهها لدعم الاستقرار.

كما شهدت أسعار الفائدة والصرف حركة واضحة لدعم قنوات النمو الاقتصادي حيث نجح البنك في ضبط فائدة الإقراض عند 5.65% في سنة 2020 لتقليل التكاليف أثناء الأزمة، ثم خفضت تدريجياً لتصل إلى 5.20% في الفترة بين 2023 و2025 بهدف تشجيع الائتمان والاستثمار المستمر.

وتم تعديل أسعار الصرف وإدارتها تماشياً وأهداف البنك المركزي، وتوج ذلك بتحسين واستقرار سعر صرف الدينار عند حوالي 135 دج للدولار في الفترة (2023-2025)، مما أعطى ثقة أكبر للمستثمرين في السوق. وقد ظهر الأثر المباشر لآليات والتقاء أدوات السياسة النقدية على قنوات ومؤشرات النمو الحقيقي بالشكل التالي:

في مجال الاستهلاك والاستثمار نجحت السياسة النقدية في كبح تراجع الاستهلاك والاستثمار في سنة 2020، ثم قفزاً بقوة في سنتي 2021 و2022، وحافظا على مستويات إيجابية وقوية بفضل بيئة الثقة والاستقرار بين 2023 و2025.

في مجال النمو والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي رغم الانكماش الحقيقي بنسبة 5.1%- في سنة 2020، قادت القنوات النقدية التعافي ليتحقق نمو اقتصادي فاق 3.4%+ في سنتي 2021 و2022، ثم تسارعت معدلات النمو الحقيقي لتستقر فوق عتبة 4.1%+ في الفترة بين 2023 و2025.

المطلب الثالث: تحديات وآفاق السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: تحديات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

- تحدي التبعية الهيكلية لقطاع المحروقات: حيث تظل السيولة المصرفية وقدرة البنوك على منح القروض مرتبطة بصفة غير مباشرة بأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، مما يصعب خلق سيولة نقدية مستدامة ومستقلة عن الصدمات الخارجية.
- تحدي ضخامة السوق الموازية واكتناز الأموال: والذي يشكل عائقاً أمام استقطاب الكتلة النقدية الضخمة المتداولة خارج القنوات الرسمية، مما يضعف قدرة البنك المركزي على التحكم الكامل في معروض النقد وتوجيهه نحو الدورة الاقتصادية.

- تحدي ضغوط التضخم المستورد: الناتج عن الارتفاع المستمر لأسعار السلع والمواد الأولية في الأسواق العالمية، مما يضغط على استقرار الأسعار المحلية وسعر صرف العملة الوطنية.¹

ثانيا: افاق السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

- أفق تسريع التحول الرقمي وعصرنة المصارف: عبر رقمنة المعاملات وتطوير نظم الدفع الإلكتروني كحل أساسي لتقليص التعامل بالسيولة الورقية وجذب الأموال المكتنزة إلى الحسابات البنكية.
- أفق الانتقال إلى الائتمان الموجه استراتيجياً: من خلال تركيز القروض المصرفية مستقبلاً على تمويل قطاعات الإنتاج الحقيقي (كالفلاحة، الصناعات التحويلية، والمؤسسات الناشئة) لتقليل الاستيراد وخلق نمو مستدام.
- أفق تنويع وتعميق منتجات الصيرفة الإسلامية: بالتوسع في تقديم صيغ تمويلية إسلامية جديدة تستهدف الاستثمار الحقيقي وتلبي رغبات شريحة واسعة من المتعاملين لدمج أموالهم في المنظومة الرسمية.
- أفق الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار: لمواصلة تحقيق التوازن بين حماية القدرة الشرائية من جهة، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خارج المحروقات من جهة أخرى.²

المطلب الرابع: مخطط النمو الجديد إلى غاية 2030

تخوض الجزائر مرحلة هامة في تاريخها الاقتصادي، تتجاوز مجرد التخطيط المرحلي لتصل إلى إعادة صياغة لنموذج النمو الوطني، ويشكل مخطط النمو الجديد الذي امتدت آثاره التنفيذية المكثفة حتى عام 2023، الحجر الأساس والقاعدة الهيكلية التي تنطلق منها رؤية الجزائر لآفاق 2030، بهدف نقل الاقتصاد الوطني من حالة التبعية الهيكلية لعائدات الربيع النفطي، إلى اقتصاد متنوع، منتج، ومستدام. ولتحقيق هذا التحول، ركزت الجزائر على حزمة من الإصلاحات التشريعية والميدانية التي رسمت ملامح الاقتصاد البديل:

أولاً: البيئة التشريعية الجديدة وعصرنة المنظومة المالية

تمثلت أولى خطوات هذا التحول في إعادة صياغة البيئة القانونية؛ حيث أصدر قانون الاستثمار الجديد (22-18) ليوفر الاستقرار التشريعي ويمنح حوافز ضخمة للمستثمرين. وتكامل هذا المسعى مع إصدار قانون النقد والمصرف الجديد (23-09)، الذي شكّل قفزة نوعية في تعزيز حوكمة بنك الجزائر وعصرنة أدوات السياسة النقدية، فضلاً عن إرساء القواعد القانونية للصيرفة الإسلامية والرقمنة.

¹ أحمد بلال، عمر فاروق، "العوائق الهيكلية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، مجلة إستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المجلد 12، العدد 3، 2022، ص-ص 142-143.

² توفيق بوزيد، كمال منصوري، "الآفاق المستقبلية لتطوير آليات السياسة النقدية والائتمانية لدعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 10، العدد 2، 2024، ص-ص 210-213.

ثانيا: عصرنة التمويل، تفعيل العقار، ومحاربة السوق الموازية

لم تكن الإصلاحات حبراً على ورق، بل تُرجمت إلى آليات ميدانية لتطهير مناخ الأعمال؛ حيث تولت الوكالة الوطنية للعقار الاقتصادي توزيع العقار (الصناعي، الفلاحي، والسياحي) عبر منصة رقمية شفافة، مما قطع الطريق أمام البيروقراطية وسهّل توجيه السياسة الائتمانية للبنوك نحو مشاريع إنتاجية حقيقية. وبالتوازي مع ذلك، تم تبني إستراتيجية تعزيز الإدماج المالي عبر التوسع المكثف في فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، وهو ما ساهم في امتصاص الأموال المتداولة خارج الدورة الرسمية واستقطاب مدخرات شريحة واسعة من المتعاملين نحو القنوات البنكية الرسمية.

ثالثا: الانتقال من الربيع إلى الصادات خارج المحروقات

تجسد النجاح الملموس لمخطط الإنعاش الاقتصادي في القفزة النوعية للصادرات خارج قطاع النفط والغاز؛ فبفضل دعم المصدرين وتسهيل الإجراءات البنكية والجمركية، تمكنت الجزائر من تجاوز عتبة 5 إلى 7 مليارات دولار من الصادرات غير النفطية بحلول عام 2023، بفضل قطاعات حيوية ناشئة مثل الإسمنت، الأسمدة، والمواد الغذائية، مما يؤكد بدء تشكل قاعدة إنتاجية حقيقية تولد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

رابعا: المشاريع الاستراتيجية الكبرى كقاطرة لآفاق 2030

في خطوة لربط الاستقرار الحالي بالنمو المستدام على المدى الطويل، أطلقت الجزائر المخططات الميدانية للمشاريع الاستراتيجية الكبرى في قطاع المناجم والبنية التحتية، أبرزها منجم "غارا جبيلات" للحديد، ومشروع "فوسفات بلاد الهدبة" المدمج، مدعومة بتطوير وتوسيع خطوط السكك الحديدية لربط قاطرة الصناعة الثقيلة بموانئ التصدير والأسواق الدولية.

هذه المشاريع لا تعد مجرد استثمارات قطاعية، بل هي أعمدة السيادة الغذائية والطاقوية والمائية للبلاد.

وفي ظل كل هذه الإصلاحات والتخطيط للنهوض باقتصاد قوي للدولة تواجه الجزائر تحديا مستقبليا متمثلا في الانسجام الاستراتيجي: إن نجاح الجزائر في بلوغ مستهدفات آفاق 2030 يتطلب استمرارية التنسيق الجيد والانسجام بين السياسات الاقتصادية الكلية فاستدامة النمو تتوقف على مدى تكامل السياسة النقدية (إدارة السيولة وحماية استقرار الأسعار) مع السياسة المالية (إدارة الإنفاق والضرائب وتوسيع وعاء الجباية العادية بدلاً من النفطية).

وفي الختام إن ما تم تحقيقه في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي حتى عام 2023 يمثل البنية التحتية الصلبة التي تقود الجزائر بثبات نحو عام 2030.

ومن خلال التركيز على الإصلاح التشريعي، التعدين، التصدير، والرقمنة، يضع الاقتصاد الجزائري نفسه على مسار التحول الهيكلي الذي يضمن استدامة النمو وتأمين الأجيال القادمة بعيداً عن تقلبات أسواق النفط العالمية.¹

¹ بن ناصر فريد، وبوعبد الله أحلام 2023، "انعكاسات قانون النقد والمصرف الجديد 23-09 على فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، المجلد 11، العدد 02، ص ص 45-62.

خاتمة الفصل

يظهر التحليل المجري لتدابير السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة قدرتها المرنة على التكيف مع التحولات الاقتصادية؛ حيث نجح البنك المركزي عبر أدواته الكمية في امتصاص الصدمة الهيكلية التي خلفها الركود العالمي، ليتنقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة التعافي والنمو التدريجي المدفوع بانتعاش العوائد الخارجية للمحروقات وضبط الواردات، مما ساهم بشكل مباشر في دعم الوضعية المالية الخارجية وتعزيز احتياطات الصرف الأجنبي وتوجيه القروض المصرفية نحو تمويل النشاط الاقتصادي، وهو ما يثبت أن فاعلية هذه الأدوات تظل مرتبطة بمدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي وتوفير السيولة اللازمة، مع بقاء رهان النمو المستدام معلقاً على مدى تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني خارج قطاع الطاقة.



خاتمة

خاتمة

تأسست هذه الدراسة على فكرة مفادها أن السياسة النقدية لا تمثل أداة لإدارة السيولة ومواجهة الأزمات المالية الطارئة فحسب، بل تعد ركيزة استراتيجية ومحركاً أساسياً لتوجيه مسار التنمية والتحكم في مؤشرات النمو الكلي، وقد تتبع البحث هذا الدور في بيئة اقتصادية وطنية واجهت تحولات هيكلية وصدّات استثنائية متتالية، بدءاً من الركود العالمي المفروض مع مطلع عام 2020، وصولاً إلى الإصلاحات التشريعية والمصرفية المتسارعة التي توجها صدور قانون النقد والمصرفية الجديد 2023-09.

وفي ظل هذه التحولات، سعت الدراسة للوصول إلى فاعلية القنوات النقدية لبنك الجزائر ومدى قدرتها على النفاذ إلى عمق الاقتصاد الحقيقي وتحفيز قطاعات الإنتاج والاستثمار خارج النطاق التقليدي للمحروقات. وبناءً على المعطيات الإحصائية والتقارير السنوية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، تم التوصل إلى إجابات دقيقة واضحة بشأن الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

إثبات الفرضية الأولى: تبين صحة الفرضية القائلة بأن السياسات النقدية في الجزائر شهدت تطورات وتعديلات مستمرة؛ حيث برزت مرونة بنك الجزائر في تكييف أدواته النقدية ونقلها من التسهيل الكمي والتوسع إلى التقييد الجزئي، استجابة للظروف والتقلبات الاقتصادية التي مر بها المحيط المحلي والدولي.

إثبات الفرضية الثانية: تأكدت صحة الفرضية الثانية؛ إذ عكست المؤشرات الحقيقية للاقتصاد الوطني حالة من التذبذب وعدم الاستقرار في معدلات النمو خلال فترة الدراسة، متمثلة في الانتقال المفاجئ من الانكماش الحاد والركود الناتج عن الأزمات والصدّات الخارجية، إلى الارتداد الإيجابي السريع والقفزات النوعية في وتيرة الإنتاج.

إثبات الفرضية الثالثة: ثبتت صحة الفرضية الثالثة؛ حيث واجه مسار النمو الاقتصادي جملة من التحديات الهيكلية والنقدية، تجسدت في تسرب الضغوط التضخمية المستوردة إلى الأسواق المحلية، وحساسية التوازنات الخارجية للصدّات النفطية، مما وضع السلطة النقدية أمام أزمة الموازنة بين حماية القدرة الشرائية وتحفيز الاستثمار.

النتائج المتوصل إليها

وفي هذا السياق، أسفرت دراستنا عن مجموعة من النتائج الجوهرية التي تلخص واقع الفاعلية النقدية في الجزائر:

نجاح بنك الجزائر في تكييف أدواته الكمية بشكل مرّن لامتصاص صدمة الركود والانكماش لعام 2020 مما وفر حماية شبكة الأمان للمنظومة المصرفية وحال دون تفاقم الأزمة الزمانية في بداية فترة الدراسة.

وجود ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين نجاعة أدوات السياسة النقدية والوضعية المالية الخارجية للدولة؛ حيث انعكس تحسن المؤشرات الخارجية وفائض ميزان المدفوعات وتنامي احتياطات الصرف الأجنبي إيجاباً على مرونة القرار النقدي واستقرار العملة الوطنية.

خاتمة

تسجيل منحى تصاعدي ملموس في حجم القروض الموجهة للاقتصاد كترجمة مباشرة لسياسة التسهيل الائتماني، مما يعكس الدور الإيجابي الذي لعبه القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار والأنشطة الاقتصادية. استمرار وجود بعض المعوقات الهيكلية التي تحد من الانتقال الكامل والحر لأثر القرارات النقدية نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وهو ما يفسر بقاء مؤشرات النمو الاقتصادي عرضة لبعض التقلبات الناتجة عن التبعية لقطاع الطاقة والإنفاق العمومي.

وختاماً، يتضح أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر تمتلك قدرة أكيدة على صياغة الاستقرار النقدي وحماية التوازنات الكلية، إلا أن رهان التحول نحو نمو اقتصادي مستدام ومستقر يتطلب بالضرورة تعميق التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة، مع مواصلة تفعيل الإصلاحات المصرفية الراهنة لضمان توجيه الموارد المالية نحو دعم قاعدة الإنتاج الوطني وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

توصيات الدراسة

- تعزيز استقلالية بنك الجزائر بما يمكنه من اتخاذ القرارات النقدية الفعالة و سريعة لمواجهة التحديات الاقتصادية،
- مواصلة تحديث وتطوير أدوات السياسة النقدية مع توسيع استخدام الأدوات غير التقليدية عند الحاجة،
- تعزيز التنسيق بين السياسة لنقدية والسياسة امالية لمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو،
- توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الانتاجية خاصة الصناعة الفاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تسريع الاصلاحات المصرفية والمالية بما يرفع كفاءة الوساطة المالية ويحسن انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي،
- دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات لزيادة موارد النقد الاجنبي وتعزيز الاستقرار لسعر الصرف،
- تعزيز الشمول المالي و الرقمنة المصرفية لتوسيع نطاق المالية وتحسين ادارة السيولة ،
- تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال تحسين مناخ الاعمال وتبسيط الاجراءات الادارية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

1. إبراهيم أحمد إبريهي علي، (2015)، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتب، كربلاء.
2. أحمد أبو الفتوح، نظرية اللقود والأسواق المالية، الطبعة 01، مطبعة الإشعاع السنينة، الإسكندرية، 2011.
3. أنس البكري ووليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2019.
4. بربيش، السعيد، "الاقتصاد الكلي: نظريات - نماذج - تمارين محلولة"، دار العلوم، عناية، 2007.
5. بلغوز بن علي، استراتيجيات السياسة النقدية في ظل التحولات الاقتصادية، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
6. جلال خشيب، النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، دار النهضة العربية، لبنان، 2019.
7. حاتم السمرائي، المبادئ الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة 01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
8. حبيب صلاح، السياسة النقدية وآثارها في حجم الائتمان المصرفي، دار الجامعة للطباعة والنشر، العراق، الطبعة الثانية، 2019.
9. حسن عبد الله، السياسة النقدية: النظريات، السياسات والآليات، دار الفجر للنشر، تونس، الطبعة الثانية، 2024.
10. حسين بني هاتي، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ والاساسيات، دار ومكتبة الكنزي للنشر والتوزيع، عمان.
11. رمزي أحمد ناظم، السياسة النقدية وحظر التضخم: دراسة تحليلية مقارنة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
12. السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، 2002.
13. السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان 2010.
14. شندي أديب قاسم، النقود والبنوك، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، العراق، 2010.
15. صلاح هبة، دور السياسة النقدية في توجيه الائتمان وتحقيق الاستقرار، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020.
16. صلاح هبة، دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم بالعراق، دار الدراسات العلمية للنشر، العراق، الطبعة الثالثة، 2016.

17. طارق عبد العال حماد، السياسات النقدية والمالية في عالم متغير: الآثار الانعكاسية على الأسواق المالية والعقارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2021.
18. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة العاشرة، 2022.
19. عبد القادر محمد عبد القادر، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: التحليل الاقتصادي، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
21. عبد المجيد قدي، مداخل في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021.
22. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
23. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر-، (2015)، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع.
24. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
25. محمد الشريف إلمان، السياسة النقدية وقنوات انتقال أثرها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.
26. محمد بوقرة ، اقتصاديات التنمية : الأسس و المؤشرات ، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2023.
27. مصطفى كامل خليل، آليات انتقال أثر الصدمات النقدية إلى الأسواق المادية والمالية: نماذج قياسية حديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2022.
28. مصطفى كمال سليمان، النظرية الاقتصادية الكلية: تحليل أدوات السياسة المالية والنقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
29. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
30. الموسوعة العربية، النمو الاقتصادي، دار النشر: الموسوعة العربية، الطبعة الأولى، دمشق، 2006.
31. هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

1. خيالي خيرة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

- الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح (ورقة)، 2015-2016.
2. سليمي مليكة، أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال 2013-2020، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة 09 ماي 1945.
3. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (2014-1990)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
4. عبد الله حمديني، أثر سياسات التجارة الخارجية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية بإستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2024، 2025 أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعرييج.
5. عبد المومن، محمد، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية: حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.
6. العيدوني حليلة، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر (دراسة قياسية)، مذكرة ماجستير.
7. فتحة بنابي، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008.
8. كريم بودردخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم (الجزائر)، 2009-2010.
9. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1990-2014)، 2016 أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.

ثالثا: المجلات.

1. ابن لدغم فتحي (2020)، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، (2020)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، المجلد 18، العدد 1.
2. أحمد بلال، عمر فاروق، "العوائق الهيكلية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، مجلة إستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المجلد 12، العدد 3، 2022.
3. أحمد بن سعيد الشمري، "تقييم كفاءة قناة أسعار الأصول في نقل أثر السياسة النقدية: دراسة قياسية متقدمة"، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 14، عدد 1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2023.

4. بلال بوجمعة، سهام بوعبد الله، "قياس كفاءة قناة الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2022)"، مجلة الباحث للاقتصاد والتجارة، مجلد 11، عدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2024.

5. بن ناصر فريد، وبوعبد الله أحلام 2023، "انعكاسات قانون النقد والمصرف الجديد 09-23 على فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، المجلد 11، العدد 02.

6. بوقرة رابح، "تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمات الخارجية والخيارات البديلة"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 09، العدد 02، ص 114.

7. بوقفة إلهام وعلاوي حمزة، فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، (2023)، جامعة سكيكدة، المجلد 11، العدد 2.

8. توفيق بوزيد، كمال منصوري، "الآفاق المستقبلية لتطوير آليات السياسة النقدية والائتمانية لدعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 10، العدد 2، 2024.

9. عبد الغني عمر، السياسة النقدية وأثر أدواتها الكمية على التوازن الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2021، جامعة الجزائر 3، المجلد 14، العدد 2.

10. لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، (2018)، جامعة مستغانم، المجلد 8، العدد 14.

11. وليد بيشيشي وسليم مخلج، أثر أدوات السياسة النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2021.

رابعاً: الملتقيات.

نوري منيرة، سهيل زغود، أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: ملتقى وطني موسوم ب: التوجه للسياسات النقدية والمالية الفعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وتحقيق الأهداف التنموية للدول، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2023.

خامساً: التقارير.

1. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية تقرير السداسي الثاني لعام 2024، الجزائر، 2025.
2. بنك الجزائر، التقرير الأولي حول المؤشرات الاقتصادية والنقدية لسنة 2025، الجزائر.
3. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية: تقرير السداسي الثاني لعام 2024، الجزائر، 2025.
4. بنك الجزائر، التقرير الإحصائي السنوي: الكتلة النقدية وقنوات الائتمان لعام 2024، الجزائر، 2025.

5. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2020، الجزائر، ديسمبر 2021.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2021، الجزائر، ديسمبر 2022.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2022، الجزائر، ديسمبر 2023.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2023، الجزائر، ديسمبر 2024.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لسنة 2024، الجزائر، ديسمبر 2025.
10. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية للفترة 2018-2020، الجزائر، العدد 912.
11. الديوان الوطني للإحصائيات، الجداول لهيكلية للإنتاج الصناعي والفلاحي لعام 2024، الجزائر.
12. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية الفصلية لعام 2021، الجزائر.
13. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية، التطور الاقتصادي لعام 2020، الجزائر، 2021.
14. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية، التطور الاقتصادي لعام 2021، الجزائر، 2022.
15. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية، التطور الاقتصادي لعام 2022، الجزائر، 2023.
16. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية، التطور الاقتصادي لعام 2023، الجزائر، 2024.
17. الديوان الوطني للإحصائيات، تطور قطاعات الإنتاج خارج قطاع المحروقات 2022، الجزائر.
18. الديوان الوطني للإحصائيات، تقديرات الدخل القومي والقدرة الشرائية لعام 2025، الجزائر.
19. الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشرات الاستهلاك والقدرة الشرائية لعام 2023، الجزائر.
20. الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشرات الوضعية الاقتصادية الكلية لسنة 2022.
21. الديوان الوطني، الحسابات الوطنية الإجمالية: مؤشرات ومعدلات النمو لعام 2024 الجزائر، 2025.
22. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية وحركة الطلب النهائي لعام 2023.